التّداعيات الاقتصاديّة

للحرب الإسرائيليّة على قطاع غزة وكلفة إعادة الإعمار

د. مازن صلاح العجلة

د. محمود حسين عيسى

غزة - فلسطين - 2024م

التَّداعيات الاقتصاديَّة للحرب الإسرائيليَّة على قطاع غزة وكلفة إعادة الإعمار

د. مازن صلاح العجلة
الباحث والخبير في الشؤون الاقتصادية

د. محمود حسين عيسى
الباحث والاستشاري في الشؤون الاقتصادية

فينيق PHOENIX

منشُورَات مركز فينيق للبحُوث والدراسات الحقليَّة

الطبعة الأولى

غزة - فلسطين

2024م

ملخص الدراسة:

تناولت هذه الدِّراسة التَّداعيات الاقتصاديَّة للحرب على غزَّة، وكلفة إعادة الإعمار، حيث أدَّت الهجمات العسكريَّة على قطاع غزة إلى خسائر فادحة في الأرواح، وكانت آثار العُدْوان على الاقتصاد الفلسطيني وخيمة مثل الخسائر في الأرواح، ومن أجل اتساع الرؤية - ووفقًا لمنهجية الدراسة- استعرض **الفصل الأول** باختصار الوضع الاقتصادي لقطاع غزة عشية العدوان، حيثُ تبيَّن مدَى ضعف وهشاشة البنية الاقتصاديَّة وهيكلها العام، فإنَّ قطاع غزة كان يُشكِّلُ ثلثَ الاقتصاد الفلسطيني حتى عام 2006، وتراجع فأصبح 17% عام 2022، وعلى صعيد الأداء السَّنوي كان معدل النُّمو الاقتصادي لعام 2022 سالبًا، حيث وصل إلى – 2.6%، بينما وصل في الضفَّة الغربيَّة إلى 4%، وفي فلسطين 2.6%، وأدَّى ذلك إلى مزيد من التَّراجع في متوسط نصيب الفرد من النَّاتج المحلِّي الإجمالي، حيث تراجع بنسبة 5.2% لنفس العام، وهو يزيد قليلًا عن ثلث ذروته في عام 2005.

وانعكس هذا الضَّعْف علَى سوق العمل في قطاع غزة، حيث سجلت معدلات البطالة خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2023 معدلًا يصل إلى نحو 46%، وبلغ معدَّل البطالة عام 2021 حوالي 47%، وانخفض عام 2022 إلى 45.3% في سياق التعافي من آثار كورونا، وكذلك ارتفع معدل الفقر إلى 60% مقارنة بنحو 19% في الضفَّة الغربيَّة، وذكر برنامج الأغذية العالمي أنَّ أكثر من ثلث السكان يُصنفون بأنَّهُم يعانون من انعدام الأمن الغذائي، في حين تُصنف نسبة تبلغ 61% منهم بأنَّهُم يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشَّديد عام 2023، واعتُبر ربع الأسر المعيشيَّة أسرًا تعيش في ظروف قاسية، بزيادة قدرها 20% عن عام 2022، كلُّ هذه المؤشِّرات السلبيَّة جاءت في سياق القيود المفروضة على النشاط الاقتصادي نتيجة الحصار والانقسام، والتي أثرت بمجملها على القطاع الخاص وأدائه، ومن ثم على النشاط الاقتصادي عامة.

وقد حاول **الفصل الثَّاني** تقديم تقديرات أوليَّة كليَّة عن الخسائر البشرية والاجتماعيَّة في قطاع غزة بشكل خاص، حيث كان على رأس الهرَمِ في هذه الخسائر البشريَّة التِي تعْنِي تبديدَ رأس المال البشرِي، فقد وصل عدد الشُّهداء حتى 13 أكتوبر 2024 (لحظة كتابة هذه السطور) 42227 شهيدًا، مع عشرة آلاف فقيد تحت الأنقاض، وأكثر من 17 ألف طفل وحوالي 11.5 ألف امرأة، وحوالي 98 ألف مصاب، وهذا يعني أن عدد الشهداء يمثل 1.8% من إجمالي سكان القطاع، ناهيك عن حوالي 5000 أسير في ظروف اعتقاليَّة غير إنسانيَّة، ويُضاف إلى ذلك أنَّ معظم المواطنين أصبحوا نازحين بنسبة 82.6%، حيث بلغ عددهم نحو 2 مليون مواطن، وقد أدَّى ذلك إلى تغيُّرات ديموغرافيَّة على صعيد الكثافة السكانيَّة، ومعدل النُّمو السكاني من حيث التركيب العمري والنَّوعي للسُّكان.

ويقدر التَّقييم المؤقت للأضرار بحوالي 18.5 مليار دولار أمريكي قيمة الأضرار التي لحقت بالبنية التحتيَّة في قطاع غزَّة نهاية يناير 2024، وتظهر النتائج أنَّ نسبة خسائر السَّكن تبلغ 72٪ من الإجمالي، تليها أضرار الأصول الماديَّة للتجارة والصناعة والخدمات 9٪، في حين أنَّ قطاعات التَّعليم والمياه والصَّرف الصحِّي والصحة والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات البلديَّة والنَّقل تمثل النسبة المتبقية البالغة 19٪، وقدَّر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أنَّ عدد الوحدات السكنيَّة المدمَّرة كليًّا وجزئيًّا يصل إلى 380 ألف وحدة سكنيَّة، ربعها تقريبًا مُدمَّر كليًّا، ويتركز ما يقرب من 75% من إجمالي تكلفة الأضرار في بلديَّات مدينة غزة وجباليا وخان يونس وبيت لاهيا ورفح.

فلقد استطاع العدوان - بمنهجيَّة التَّدمير المستمر للقطاع الصحي- تفكيك النِّظام الصحِّي، الأمر الذي أدَّى إلى تقليص توفُّر الخدمات الصحيَّة، وسجلت منظمة الصحَّة العالميَّة حتى 25 سبتمبر 2024 516 هجومًا صحيًّا، و110 منشأة صحيَّة متضررة، منها 32 مستشفى تضررت، و115 سيارة إسعاف متضررة، منها 63 سيارة تعرضت لأضرار متواصلة، وأدى العدوان إلى إتلاف أو تدمير 84% من جميع المرافق

الصحية بتكلفة 554 مليون دولار أمريكي.

وقد أصاب قطاع التَّعليم كذلك الكثير من الأضرار، حيث تعرض 87٪ من المدارس لبعض مستويات الضرر، بما في ذلك الضربات المباشرة، والمتضررة، وفضلًا عن ذلك فإنَّ هناك ما لا يقل عن 71 مدرسة قد دُمِّرت كليًّا، وتعرَّضت 48 مدرسة إضافيَّة إلى تدمير نصف مبانيها على الأقل، و29٪ من المدارس المتضررة هي مدارس تديرها الأونروا، و65.3٪ من المدارس التي يستخدمها النَّازحون أكملاجئ تعرَّضَت لضربات مباشرة أو أضرار، وبالإضافة إلى قصف المدارس فلقد دمَّرَت إسرائيل أو ألحقت الضرر بنحو 200 موقع ذي أهميَّة تاريخيَّة وثقافيَّة، وقد لحقت أضرار بنحو 63% من جميع المواقع التراثيَّة، منها 31% دُمر بالكامل.

وعلى صعيد قطاع الطاقة فتشير التقديرات إلى أنَّ 510 كيلومتر من شبكة توزيع الكهرباء قد دمِّرَت أو تضرَّرت (61.5٪ من الإجمالي)، فإنَّ الكثير من معدات إمدادات الكهرباء قد لا تكون قابلة للإصلاح، وتقترب التَّكلفة التَّقديرية للبنية التحتيَّة للكهرباء - التي تضررت أو دمرت في غزَّة - من 280 مليون دولار، وكذلك تبلغ أضرار قطاع النَّقل نحو 358 مليون دولار أميركي، ممَّا أثَّر على 62% من الطرق، بما في ذلك 92% من الطرق الرئيسيَّة، ونسبة كبيرة من المركبات، وتُقدَّر أضرار قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بنحو 90 مليون دولار أميركي، ويشمل ذلك الأضرار التي لحقت بنحو 75% من شبكات الهاتف المحمول وشبكات الاتصالات الثَّابتة.

أما على الصعيد الزراعيّ فإنَّ ما نسبته 67.6 % من الأراضي الزراعيَّة في غزَّة لحِقت بها الأضرار حتَّى 1 سبتمبر، وتسجل محافظة شمال غزة أعلَى نسبة من الأضرار (78.2%)، وأصابت الأضرار أكثر من 71 % من الأراضي المزروعة بالأشجار، و67% من المحاصيل الحقليَّة، و58.5% من محاصيل الخُضَار، وتضرُّر مَا مجموعُه 1,188 من أصل 2,261 بئرًا زراعيًّا (52.5 %)، وأكثر من 44% من البيوت البلاستيكيَّة، كذلك دُمرت نحو 70% من سفن الصَّيد في غزة، وقُتل 150 صيادًا منذ

شهر أكتوبر 2023، ولحقت الأضرار بـ87% من قوارب الصَّيد.

وتعرَّض ما يقرب من 70% من مرافقِ المياه والصَّرفِ الصحِّي للتَّلف أو التَّدمير، وتفتقر المرافق المتبقية إلى إمكانيَّة الوصول إلى شبكة الكهرباء أو الوقود للمولِّدات التجاريَّة، ناهيك عن حجم التَّلوث النَّاجم عن نقص المياه وملوحتها، وعدم معالجة مياه الصرف الصحي.

ويوضِّح **الفصل الثَّالث** تدهور الأنشطة والقطاعات الاقتصاديَّة ومستويات المعيشة، حيث يبدأ برصد تراجُع النَّاتج المحلي ونصيب الفرد منه، فلقد تراجع الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين في الربع الرابع من عام 2023 بنسبة 29%، وبلَغَ في الضفَّة 18.6، بينما كان التراجع أكبر كثيرًا في قطاع غزَّة حيث وصل إلى 80%، ولقد أدَّى ذلك إلى تراجع حاد في النَّاتج المحلي الإجمالي في فلسطين خلال عام 2023 بنسبة 5.5% بواقع (1.9% في الضفَّة الغربيَّة، و22.6% في قطاع غزة)، وبعدَ انتهاء الربع الثَّاني لعام 2024 وصل التَّراجع إلى 33%، وكالعادة فقد كانت نسبة هذا التراجع في غزة هي الأكبر، إذ وصلت إلى 86.3% (الربع الأول)، ويُمثِّل هذا التَّراجع خلال الأرباع الثلاثة (أي خلال تسعة أشهر فقط) خسارة تبلغ حوالي 4 مليار دولار وفقًا لمستواه في الرُّبعين المناظرين، وبذلك تبلغ الخسارة 7.1 مليار دولار أمريكي من القيمة المقدَّرة في حال لم تنشَبْ حربٌ.

وبناءً على ما سبق فقَد انخفضَتْ قيمة نصيبِ الفردِ منَ النَّاتج المحلِّي الإجمالي في فلسطين عام 2023 مقارنة بالعام 2022 بنسبة 7%، 4.4% في الضفَّة الغربيَّة، و24.3% في قطاع غزَّة، أي أنَّ قيمة نصيب الفرد من النَّاتج المحلِّي الإجمالي في قطاع غزة انخفضت إلى 28% من قيمة نصيبه في الضفَّة عام 2023، وقد كانت عام 96.51994%؛ لكن تراجُع نصيبِ الفردِ من النَّاتج المحلِّي كان أكبر بنهاية الرُّبع الثَّاني من عام 2024، أي بعد تسعة أشهرٍ من العدوان، وبلغت معدلات التَّراجع منسوبة إلى نظيرتها في الربع الثَّالث قبل العدوان 35.6%، و23.5%، و86.5% لكُلٍّ مِن فلسطين

والضفَّة وغزَّة على التَّرتيب، وبذلك تكون قيمة الخسارة في نصيب الفرد في غزة خلال ثلاثة أرباع العام حوالي 761 دولار، الأمر الذي أسهَم في زيادة معدلات الفقر.

وتأثر إسهام الأنشطة الاقتصاديَّة في النَّاتج المحلِّي الإجمالي بنفس المنهجيَّة، حيث اقتربت قيمة بعض الأنشطة من الصِّفر، فلقد تراجعت قيمة الإنتاج الزراعي بنسبة 91%، وكذلك كان حال الإنتاج الصناعي الذي فقد 93.2% من قيمته، كما تراجع الإنفاق الاستهلاكي الإجمالي بنسبة 80.1%، وتراجع الإنفاق الاستثماري للأرباع الثلاثة الأولى من عام 2023 بنسبة 92%، ووصلت إلى 93% في الربع الأول لعام 2024.

وانعكس هذا الواقع الصَّعب على سوق العمل، حيث إنَّ غالبيَّة العاملين في قطاع غزَّة (89%) أصبحوا عاطلين، باستثناء العاملين في قطاعات الصحة والإغاثة الإنسانيَّة، ووصلَتْ معدَّلات البطالة في الرُّبع الرَّابع من عام 2023 إلى 75%، ممَّا يعنِي فقدان ما لا يقلُّ عن 200 ألف وظيفة خلال هذه الفترة، وسُجلت أعلى معدلات للبطالة بين الشباب (18-29) بواقع 95%، بينما بلغت معدلات البطالة بين الشَّباب المؤهَّلين علميًّا فأعلى حوالي 91%، وارتفع معدَّل البطالة خلال الأشهر الثمانية الأولى من العدوان إلى متوسط 50.8% في الأراضي الفلسطينيَّة المحتلة، ويعكس هذا معدل بطالة بنسبة 31.9% في الضفَّة الغربيَّة و79.1% في قطاع غزَّة.

وبتأثير تراجع العوامل الأخرى تُؤكِّد الإسكوا أنّه - بحلول بداية الأسبوع الثَّالث من الحرب- أصبح جميع سكان غزَّة تقريبًا يعيشُون في فقر متعدِّد الأبعاد وبنسبة 96%، وذلك استنادًا إلى الدَّليل الوطني للفقر المتعدد الأبعاد، وبعبارة أخرى يعاني جميع الفلسطينيِّين المقيمين في القطاع تقريبًا - والبالغ عددهم 2.3 مليون نسمة - من الفقر المتعدِّد الأبعاد.

إنَّ تطوُّرات انعدام الأمن الغذائي غداة العدوان أصبحت أشدَّ خطورة، فقد انخفضت كميَّات الغذاء المتوفر، وفقدت الأسر قدرتها على الوصول إلى الغذاء والإمدادات الغذائيَّة، وفي غضون شهرين فقط نزح أكثر من 85% من سكان غزة، وفي

أوائل ديسمبر كانت هناك زيادة بنسبة 18 نقطة في حصَّة الأُسَرِ الَّتِي عانَت مِن مُستويات شدِيدة منَ الجُوعِ، حيثُ ارتفعَت مِن 38% إلى 56%، وأفادت جميع الأسر النازحة بعدم كفاية استهلاكها للغذاء، حيث ارتفعت النسبة من 83% إلى 93%، في حين تمَّ تصنيف المنطقة بأكملها في حالة طوارئ (المرحلة الرَّابعة من التَّصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي)، حيث لا يزال أكثر من 495000 شخص (22% من السكان) يواجهون مستويات كارثيَّة من انعدام الأمن الغذائي الحاد (المرحلة الخامسة)، وفي هذه المرحلة تعاني الأسر من نقص شديد في الغذاء والجوع واستنزاف قدرات التكيُّف، كما تمَّ تصنيف 745000 شخص آخرين (33 في المائة) في حالة طوارئ (المرحلة الرابعة).

وكان للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزَّة - خلال الربع الأخير من العام 2023 - الأثر الأكبر في ارتفاع أسعار السِّلع الاستهلاكيَّة ليسجل العام 2023 ارتفاعًا حادًّا في المؤشر نسبته 5.87% في فلسطين، مقارنة مع العام 2022، بواقع 10.53% في قطاع غزَّة، وبنسبة 4.77% في الضفَّة، وبلغ معدَّل التضخُّم للأشهر الثَّلاثة الأخيرة 12.9%، 18.3%، 12.3% على التَّرتيب، وهذا يعني أنَّ التضخُّم زاد بنسبة 39.5% خلال هذه الفترة، فقد ارتفعت أسعار جميع السِّلع في قطاع غزَّة بنِسَبٍ مُتفاوتة، وكان أعلاها الطحين بنحو عشرة أضعاف خلال نفس الفترة، ليبلغ سعر الـ 50 كغم من الطحين825 شيكل، وهو الأمر الَّذي أدَّى إلى ارتفاع أسعار الخبز، إذ أصبح حاله كحال سلعة في السُّوق السَّوداء نادرة الوجود.

ومن المرجّح أن يُفْضي العدوان إلى العودة بمستوى التَّنمية البشريَّة عمومًا لدولة فلسطين ما بين 11 عامًا و16 عامًا إلى الوراء، وذلك بفعل تراجع مستويات التَّحصيل العلمي، وانخفاض العمر المتوقّع، وتدنّي نصيب الفرد من الدَّخل، ونقص التغذية، فمِنَ المُرجَّح أن يخضع مؤشر التَّنمية البشريَّة لدولة فلسطين لانخفاض كبير، حيث يُقدر أنَّه وصل إلى 0.677 بعد ستة أشهر من العدوان (مقارنة بـ 0.716 في عام 2022)، ممَّا يُعِيد مؤشِّر التَّنمية البشريَّة إلى مستوياته في عام 2007، أمَّا على

صعيد قطاع غزة فبعد تسعة أشهر يصل دليل التنمية البشريَّة إلى 0.551، ممَّا يؤدي إلى تراجع التقدُّم بمقدار 44 عامًا (تقديرات لعام 1980).

أمَّا علَى الصَّعيد التُّجاري فقد انخفض حجم الصَّادرات خلال الربع الرابع من عام 2023 بنسبة 90.5%، بينما توقَّفت الصَّادرات تمامًا في الربع الأوَّل من عام 2024، أما على صعيد الواردات فقد تراجع حجمها - في الربع الرابع من عام 2023- إلى نسبة 81.5%، واستمر التَّراجُع في الربع الأول من عام 2024، إذ انخفض حجم الواردات مرة أخرى بنسبة 56%.

وتناول **الفصل الرابع** والأخير إستراتيجيَّة التَّعافي وإعادة الإعمار، بعد مدخل مفاهيمي مختصر عن مفهوم إعادة الإعمار وشروطه، ويوضح الفصل ستة تحديات رئيسيَّة تُواجِه عمليَّة إعادة الإعمار، على رأسها تحدِّي توفر الإطار السياسي اللَّازم، ليس فقط لإعادة الإعمار؛ بل لاستئناف الحياة بكلِّ جَوَانبها، ويتمثَّل التحدِّي الثَّاني في فداحة الخسائر واتِّساعها أفقيًّا وعموديًّا، وقطاعيًّا وجغرافيًّا، أمَّا التحدِّي الثَّالث فيتعلق بتراكم الأنقاض والملوِّثات وإزالتها، والتَّحدِّي الرَّابع يتمثَّل في التَّمويل ورؤى الدُّول المانحة، وكذلك يمثِّلُ ضعف البنية الاقتصاديَّة تحدٍ إضافي، وأخيرًا يعتبر عدم الاستقرار من التحديات الهامَّة التي قد تُعيقُ عمليَّة إعادة الإعمار، وبعد عرض التَّحديات الرئيسيَّة التي تواجه الإعمار يُناقش هذا الفصلُ عناصرَ المرحلة الأولى، وهي الإغاثة والتَّعافي المبكر، وهذه المرحلة إجباريَّة منَ النَّاحية الموضوعيَّة والفنيَّة والإنسانيَّة، فلا يمكن الذهاب فورًا إلى مرحلة إعادة الإعمار بدون ترتيب أوضاع النَّاس بعد سنة أو أكثر من تردِّي أحوالهم الإنسانيَّة والنفسيَّة والمعيشيَّة، وتحتاج هذه المرحلة إلَى تخطيط وإعداد لضمان الحصول على أفضل النَّتائج والأهداف، وهناك العديد من الشُّروط المطلوبة لنجاح هذه العمليَّة، ومن أهمها: وقف إطلاق النَّار، وإطار سياسي وأمني متفق عليه، ووصول السِّلع والمواد والمعدات على نطاق واسع ويمكن التنبؤ به، وتمويل متسق ومتعدد السنوات ومرن، ومن أهمِّ أولويَّات هذِه المرحلة أيضا إزالة الأنقاض والحطام، بما في ذلك إزالة الذخائر غير المنفجرة،

وخلق فرص العمل الطارئة، ودعم استعادة القطاع الخاص، واستعادة الخدمات الأساسيَّة، وإصلاح البنية التحتيَّة، وتوفير المأوى الانتقالي الكريم، وإعادة تأهيل أنظمة الغذاء، وغيرها.

وعلى صعيد الفترة الزمنيَّة والتَّمويل فقد أكَّدت الأمم المتحدة أن برنامج الإنعاش المبكر سيحتاج لمدة ثلاث سنوات لإعادة مئات الآلاف من الفلسطينيين إلى الملاجئ المؤقَّتة، وسيكلف ما بين 2 و3 مليار دولار، لذلك فإنَّه من المهم القيام بسرعة بإسكان الناس في سكن كريم خلال السنوات الثَّلاث الأولى بعد وقف إطلاق النَّار.

ثمَّ تنتقِلُ الدِّراسة إلى مناقشة المرحلة الثَّانية، وهي إعادة الإعمار، وتؤكِّد أنَّه لا بد من الانطلاق هنا من فرضيَّة وطنية لليوم التالي حتى يمكن الحديث عن عمليَّة ناجحة تمامًا لإعادة إعمار قطاع غزة المدمَّر تمامًا، وهو حقًّا غير صالح للحياة، وعليه فإنَّ الإطار السياسي الملائم لقيادة هذه العمليَّة المعقَّدة والطويلة هو وجود السُّلطة الوطنيَّة الفلسطينيَّة في ظل وحدة فلسطينيَّة، وترتيبات إقليميَّة ودوليَّة لإقامة الدَّولة الفلسطينيَّة، وذلك لأنَّ عدم توفُّر مثل هذا الإطار السياسي الوطني يعني عدم توفُّر أية فرصة للإغاثة والتعافي ولا لإعادة الإعمار.

وهناك ضرورة وأهميَّة لعقد مؤتمر دولي للإنعاش وإعادة الإعمار، وهو يمثل منصَّة للمانحين لتقديم التزامات وتعهُّدات ذات مصداقيَّة للإسهام في صندوق لإعادة إعمار غزَّة، وتمويل الإغاثة الإنسانيَّة، فإنَّ التَّقديرات الأوليَّة تتجاوز الـ30 مليار دولار، وتصلُ حتَّى إلى 40 مليار دولار، وبناء على تزايد حجم الخسائر يوميًّا فمِنَ المتوقَّع أن تتزايد الحاجة لمزيد من التَّمويل، لذلك أشار وزير الأشغال الفلسطيني إلى أنَّ أقلَّ التقديرات لحجم الأموال اللَّازمة للإعمار تتمحور حول 60 مليار دولار فما فوق.

ومن الأهميَّة بمكان إعداد خطَّة لإعادة إعمار قطاع غزة، فإنَّ إعداد مثل هذه الخطَّة يحتاج إلى تضافُرِ الجهود المحليَّة والخارجيَّة، وتكمن أهميَّة هذه الخطَّة

في كونها تُعتبرُ خارطة طريق لعمليَّة إعادة الإعمار، باعتبارها الخطَّة الرئيسيَّة والشاملة "Master Plan"، ومن هنا فهي غالبًا ستحتوِي على أهمِّ القضايا التي تمسُّ جوهر عمليَّة إعادة الإعمار، مثل تقدير دقيق وشامل لكافَّة أنواع الخسائر المباشرة وغير المباشرة للعدوان، وتحديد الأدوار المختلفة محليًّا وخارجيًّا، وإنشاء لجنة تنسيقيَّة لإدارة وتنظيم وتوجيه الجُهُود المحليَّة والدوليَّة، في ضوء توجيهات الفريق الوطني لإعادة الإعمار الذي شكَّلَتْه السُّلطة.

وهناك أيضًا حاجة ماسَّة لوضع السياسات المطلوبة لهذه العملية، ومن أهمها التَّعامل مع إعادة الإعمار كمشكلة سياسيَّة، وهناك حاجة واضحة وعاجلة إلى برامج إنعاش واسعة النطاق تعطي الأولوية لإعادة بناء البنية الأساسيَّة، مثل التَّعليم والصحَّة، وتوفُّر الخدمات الاجتماعيَّة الأساسيَّة، وإعادة توحيد غزَّة مع الضفَّة الغربيَّة المحتلَّة في ظلِّ حكومة وطنيَّة واحدة، وإعادة تنشيط القطاع الخاص المحلي لدعم إعادة الإعمار.

ويقتضي وضع السياسات وضع آليات مقترحة لإعادة الإعمار، وتعزيز النَّهج الديمقراطي كأداة للحكم على جميع المستويات، وتشكيل مجلس أو هيئة وطنيَّة للتَّعافي وإعادة الإعمار والبناء في قطاع غزَّة، والاستعانة بخبراء عرب ودوليين من ذوي الخبرة في مجال إعادة الإعمار، والاستمرار في دعم عمليَّات وكالة الأونروا في قطاع غزَّة، وكذلك في مناطق عملها الأخرى.

مقدمة

عشية العِدْوان الحالي كان الاقتصاد الفلسطيني في قطاع غزَّة في حالة ضعف كبيرة وهشاشة متناهية وشاملة للمقومات الاقتصاديَّة، فضلًا عن تدفُّقات العمليَّة الإنتاجيَّة، في سياق أكثر من عقد ونصف من الحصار والانقسام وخمسة اعتداءات تدميريَّة على قطاع غزة، حيث أفضت هذه الحالة - فيما أفضت إليه- إلى تزايد الفجوة بين الضفَّة الغربيَّة وقطاع غزَّة، وقد أدَّت هذه العوامل جميعًا إلى وضع قطاع غزة عام 2023 عند أدنى مستويات المؤشرات الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة تاريخيًّا مع الضفَّة الغربيَّة.

وتشير إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن قطاع غزة كان يسهم في ثلث الاقتصاد الفلسطيني في غالبيَّة المؤشرات الاقتصادية حتى عام 2006، مع ملاحظة أنَّ عدد سكانه يمثلون 40% من سكان فلسطين، حيث بدأ تراجع إسهام اقتصاد غزة في الناتج المحلي الفلسطيني من حوالي 35% إلى 17% عام 2022، أي أن هذه الإسهام تراجع حوالي 20 نقطة مئويَّة منذ العام 2005، ومن ثمَّ - وعلى مدى أكثر من عقد ونصف - تمَّ استبعادُ غزَّة إلى حدٍّ كبير من جدول أعمال التَّنمية، وتمَّ تحويلها إلى منطقة إنسانيَّة منكوبة، حيث يعتمد 80 في المائة من السُّكان على المساعدات الدوليَّة.

إنَّ مثل هذه البنية الاقتصاديَّة الضعيفة تكون عُرضة للتأثُّر العميق جرَّاء الأحداث العنيفة، مثل هذا العدوان الشَّرس والضَّروس على القطاع منذ الثَّامن من أكتوبر 2023، حيث شهِدَ الاقتصاد إحدى أكبر الصَّدمات المسجَّلة في التَّاريخ الاقتصادي الحديث، فالمُستويات غير المسبوقة من الخسائر البشريَّة، وتدمير رأس المال، والارتفاع الحاد في معدلات الفقر في مثل هذه الفترة القصيرة من الزمن سينجم عنها أزمة تنمويَّة خطيرة تُعرِّض مستقبل الأجيال القادمة للخطر، وقد وصف تقرير للأمم المتحدة هذه الحالة "بأنَّها مهمَّة لم يسبق للمجتمع الدولي أن تعامَل معها منذ

الحرب العالميَّة الثَّانية".

وقَد أدَّى العُدْوان الحالي - وما زال - إلى حصيلة غير مسبوقة من القَتْلى والجَرْحى والمفقُودين، والنُّزوح والتَّهجير الدَّاخلي، ويُشير تقرير نيسان للبنك الدولي بأنَّ هناك أكثر من مليون شخص بلا مأوى، وتعرض 83% من سكان القطاع للتَّهجير، وقد أدَّى هذا - بحكم الأمر الواقع - إلى مضاعفة الكثافة السُّكانيَّة المرتفعة للغاية بالفعل في ظلِّ ظروف تضرَّرت فيها أنظمة المياه والصَّرف الصحِّي والنَّظافة الصحيَّة بشكل كبير، ممَّا قد يرفع المخاطر على الصحَّة العامَّة إلى مستويات خطيرة.

وتؤكِّدُ معظم التَّقارير ذات العلاقة إلى أنَّ أكثر من نصف السُّكان أصبح على حافة المجاعة، كما يعاني جميع السُّكان من انعدام الأمن الغذائي الحاد وسوء التغذية، وتعرَّضَت النِّساء والأطفال وكبار السنِّ وذوي الإعاقة للقدر الأكبر من الآثار التراكميَّة الكارثيَّة على صحَّتهم البدنيَّة والنفسيَّة والعقليَّة، مع توقُّع أن يواجه الأطفال الأصغر سنًّا عواقبَ سوف تُؤثِّر في نموِّهم وتطوُّرهم طوال حياتهم، لهذا يشير تقرير للأمم المتحدة والإنسكوا إلى وصول السُّكان إلى مستويات غير مسبوقة من الحرمان والفقر المتعدِّد الأبعاد، وبالتَّالي وصُولهم إلى كارثة إنسانيَّة على كافَّة المستويات، فالدَّمار الذي يتعرَّض له سكان غزة ليس دمارًا ماديًّا ناجمًا عن القصف الإسرائيلي فحسب، بل إنَّهم فقدوا أيضًا القدرة على الوصول إلى الخدمات الأساسيَّة، بما في ذلك الرعاية الصحيَّة المنقذة للحياة وغيرها من أشكال الرعاية الصحيَّة، والمياه، والطَّاقة، والغذاء، والتَّعليم، والعمل، والحقوق والحريَّات الأساسيَّة.

بالإضافة إلى المضاعفات السَّابقة، فإنَّ الدَّمار الَّذي تشهده غزَّة اليوم غير مسبوق من حيث النِّطاق والحجم والعمق والآثار، فهو يشمل خسائر في الأصول السكنيَّة وسبل العيش والموارد الطبيعيَّة وعناصر الإنتاج والبنية التحتيَّة، فضلًا عن القدرات المؤسسيَّة اللَّازمة لتقديم كافَّة الخدمات الأساسيَّة، ومن المتوقع أن يكون للحرب آثار عميقة ومنهجيَّة تستمر على مدى العقود القادمة، إذ ستكون تلك

المُؤسَّسات دون الحدِّ الأدنى من أيِّ نشاط اقتصادي فعَّال، أو أيَّة وسائل للإنتاج أو للاكتفاء الذَّاتي، أو للتَّوظيف، أو القدرات التُّجاريَّة.

ويعكس المشهد السابق توقُّفًا شبهَ تام للأنشطة الاقتصاديَّة، وخاصة للعمليَّات الإنتاجيَّة، حيث تمحورت الأنشطة الاقتصاديَّة في العملية الاستهلاكية المدفوعة بشكل أساسي بالمساعدات وأنشطة ضعيفة مبعثرة لعمليَّات إنتاجيَّة تركزت في الزراعة، وحركة تجارية محدودة خلقت أزمة خطيرة جدًّا، تمثَّلَت في ارتفاع حاد في الأسعار، وغياب الكثير من السلع المختلفة عن الأسواق.

وعلى صعيد تقدير الخسائر، ورغم استمراريَّة العدوان، فإنَّ أحدث التقديرات تفيد بأنَّ "تقديرات برنامج الأمم المتَّحدة الإنمائي الأوليَّة لإعادة بناء كلِّ ما دمِّر في قطاع غزة تتجاوز الـ 30 مليار دولار وتصل حتَّى إلى 40 مليار دولار، ورغم أنَّ هذا التَّقدير يعكس مدى فداحة الخسائر إلا أنَّهُ قابل للزيادة طالما أنَّ العدوان مستمرٌّ.

ويتطرَّق هذا الاستعراض إلى قضيَّة إعادة الإعمار، والبدء في تعافي المُجْتمع الفلسطيني والاقتصاد بصفة خاصَّة، وغالبًا ما تعتمد إمكانيَّة وسرعة التَّعافي في غزَّة على تاريخ انتهاء العمليَّة العسكريَّة وأداء النُّمو اللَّاحق - وكلاهما لا يزال مجهولًا، فإنَّ الاعتماد على "الأطُرِ التَّقليديَّة" لإعادة البناء تعني أنَّ الأمر قد يستغرق عقودًا من الزمن، والشَّعب الفلسطيني لا يملك رفاهيَّة عقود من الزمن وفقًا للأمم المتحدة، لذلك فإنَّهُ من المهمِّ أن يتمَّ بسرعة إسكان الناس في سكن كريم، وإعادة حياتهم الطبيعيَّة الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة والصحيَّة والتعليميَّة خلال السنوات الثَّلاث الأولى بعد وقف إطلاق النَّار.

إنَّ استمرار العُدْوان حتَّى تاريخه يُفاقمُ مِن حدَّة الخسائر، ويعمِّق من تأثيرِها، ويتيح فرصة أوسع وأسهل لمزيد من تهجير السُّكان، ويطيل أمد علاجها، والبدء في مرحلة التَّعافي، فضلًا عما تخبئه دولة الاحتلال من مشاريع لإدارة قطاع

غزة، وتصفية القضيَّة الفلسطينيَّة عمومًا.

تحديد مشكلة البحث:

وتأسيسًا على ما سبق فإنَّ مشكلة الدِّراسة تتحدَّد في تقدير حجم التَّداعيات الاقتصاديَّة للعُدوان العسكريِّ الإسرائيلي على قطاع غزَّة، وحيث إنَّ العدوان ما زال مستمرًّا فإنَّ الخسائر والتَّداعيات عمومًا تتزايد، وهذه الدِّراسة تعتبر دراسة أوليَّة من المفترض أن تُستكمل مع توقُّف العمليات العسكريَّة لهذه الحرب، وعليه فإنَّه يمكن صياغة سؤال الدِّراسة الرئيسي وفقًا لما يلي: **ما تداعيات الحرب على الاقتصاد الفلسطيني عمومًا، وعلى اقتصاد القطاع خاصَّة؟** ويتفرع عن هذا السؤال عدة أسئلة وفقًا للتَّرتيب التَّالي:

- كيف كانت الأوضاع الاقتصاديَّة في قطاع غزة عشيَّة السابع من أكتوبر؟
- ما حجم الخسائر البشريَّة والماديَّة التي تكبَّدها المجتمع الفلسطيني جراء هذه الحرب؟
- ما الخسائر القطاعيَّة، وتلك المتعلِّقة بالمقوِّمات الاقتصاديَّة عمومًا؟
- ما التَّحديات الماثلة جراء فداحة الخسائر وعمقها واتساعها التي تواجه عمليَّة إعادة الإعمار والتَّعافي؟
- كم يبلغ حجم التَّمويل المطلوب لعمليَّة إعادة الإعمار والتَّعافي الاقتصادي؟
- ما السيناريوهات المتوقَّعة لخطَّة التَّعافي بعد انتهاء العُدْوان؟

فرضيَّات الدِّراسة:

للإجابة عن تساؤلات الدِّراسة المطروحة آنفًا نعتمد فرضيَّاتٍ عمليَّة تساعدنا على القيام بالعمل المنهجي المناسب للوصول إلى إجابات واضحة تحقِّق أهداف الدراسة:

- ساعد ضعف الاقتصاد الغزي وهشاشته – وخصوصًا فترة هذه الحرب- على شمول وعمق وتنوُّع الخسَائر.
- أنَّ منهجيَّة التَّدمير واسعة النطاق للعدوان أدَّت إلى توقُّف شبه تام للأنشطة الاقتصاديَّة، وفقدان معظم المقومات الاقتصاديَّة.
- أدَّى طول فترة العدوان، وتعقيدات المشهد السياسي، والتدخُّلات الإقليميَّة والدوليَّة إلى خلق تحديات متعددة سياسيَّة واقتصاديَّة أمام عمليَّة إعادة الإعمار والتَّعافي المتوقَّعة.
- أنَّ عمليَّة إعادة الإعمار والتَّعافي تحتاج إلى وقت طويل وتمويل كبير جدًّا يصل إلى أكثر من ضِعف النَّاتج المحلي الإجمالي الفلسطيني، فضلًا عن تأثُّرها بالرؤية السياسيَّة للاحتلال.

أهداف الدراسة:

يتمثَّل الهدف الرئيسي للدِّراسة في مناقشة وتقدير تداعيات الحرب على الاقتصاد الفلسطيني عمومًا، وعلى اقتصاد القطاع خصوصًا، ومن خلال هذا الهدف سيتمُّ تحقيق العديد من الأهداف الأخرى، وهي:

- تحليل الواقع الاقتصادي عشيَّة العدوان، واستعراض المؤشرات الرئيسيَّة لذلك.
- تقدير حجم وأنواع الخسائر التي مُنِيَ بها الاقتصادُ الفلسطيني في كلٍّ من قطاع غزَّة والضفَّة الغربيَّة.
- تحديد التَّحديات التي تواجه عمليَّة إعادة الإعمار والتَّعافي.
- تقدير حجم التَّمويل المطلوب لعمليَّة إعادة الإعمار والتَّعافي.
- وضع التصوُّر المناسب لعمليَّة إعادة الإعمار والتَّعافي بناء على معطيات الواقع بعد انتهاء العُدْوان.

منهجيَّة الدِّراسة:

بناء على فروض الدراسة وأهدافها فإنَّه من المتوقع أن تتشكل منهجيَّة الدِّراسة من مجموعة من الأساليب التي يستخدمها الباحث بناء على ملاءمتها لطبيعة الدِّراسة، وعمومًا فإنَّ الدراسة تعتمد على المنهج الوصفي والتحليلي في توصيف ظواهر البحث ومتغيراته، وتحليل هذه الظواهر، والوصول إلى تفسيرات للواقع الَّذي تقدِّمه استنادًا إلى الأصول النظريَّة، وما يفرزه واقع الاقتصاد الفلسطيني وعلاقاته من تطوُّرات وتداعيات.

بعد الاطلاع الأوَّلي على أدبيَّات الدراسة تبيَّن أنَّ هناك كمًّا وافرًا من التحليلات والإحصاءات والمعلومات حول موضوع الدِّراسة من المصادر المحليَّة والدوليَّة، لذلك ستعتمد الدراسة في تحليلها واستقصاء الإحصاءات اللَّازمة على كلا النَّوعين من المصادر وفقًا لما يلي:

- **المصادر المحليَّة:** وتتمثَّل في المؤسَّسات الرسميَّة التي تديرها السُّلطة مثل (الجهاز المركزي للإحصاء، وسلطة النَّقد الفلسطينيَّة، والوزارات ذات العلاقة)، كذلك تُمثِّل مخرجات المعاهد والمراكز التَّابعة لمؤسَّسات المجتمع المدني مصدرًا مُهمًّا للبيانات، مثل (معهد ماس، ومركز أريج، ومعهد دراسات التَّنمية، والشبكة الفلسطينيَّة للسِّياسات).

- **المصادر الخارجيَّة:** وتتكون من مجموعة من المؤسَّسات الدوليَّة التي تُصدِر تقارير دوريَّة عن تداعيات العدوان، مثل (البنك الدولي، وصندوق النَّقد الدولي، والأونكتاد، والأوتشا، ووكالات الأمم المتحدة ذات العلاقة، وبرنامج الغذاء العالمي، واليونيسيف).

أهميَّة الدِّراسة:

تنبع أهميَّة هذه الدراسة من معالجتها لموضوع غاية في الأهميَّة، ليس على الصَّعيد المحلِّي للسُّكان المتضرِّرين فقط؛ بل على الصَّعيد العالمي أيضًا، حيث تصدر تقارير متتابعة عن مؤسَّسات دوليَّة مختصَّة برصد وتتبع ما يحدث في قطاع غزة من خسائر جراء الدَّمار الشَّامل والمستمر.

كذلك تحظى هذه الدراسة بأهميَّة خاصَّة كونها تتعرَّض لآثار الحرب، وإمكانيَّات إعادة الإعمار مبكرًا وأثناء العدوان، حيث تندر الدراسات في هذا الموضوع رغم كثرة التَّقارير والمتابعات، فإنَّ دراسة تداعيات هذا التَّدمير الشَّامل والعميق والمستمر لكافَّة مقومات الحياة في قطاع غزة يمثِّل المرحلة الأولى لعمليَّة التَّعافي وإعادة اعمار، لأنَّه يُؤسِّس لحجم الخسائر، ولحجم الاحتياجات اللَّازمة لنجاح هذه العملية.

تحديات الدِّراسة:

إن التَّحدي الرئيسي الذي تواجهه الدراسة يتمثَّل في استمرار الحرب، ومن ثمَّ تجدُّد وتطوُّر وزيادة تداعياتها عمومًا، وبخاصة التَّداعيات الاقتصاديَّة، ولتجاوز هذا التحدي يضع الباحث عادة حدًّا زمنيًّا للدراسة وفقًا لما تصل إليه البيانات من تطوُّرات حسب فترة انتهاء الدِّراسة.

ومن التحديات المتوقَّعة التي برزت خلال الشُّهور الستَّة الأُولى من الحرب تعارُض البيانات وتناقضها ونقصها في بعض المجالات اللَّازمة للتحليل، وعند التَّعارض يتمُّ الاعتماد على إحصاءات الجهة الرسميَّة الفلسطينيَّة، وهي الجهاز المركزي للإحصاء، وفي حال عدم التوفُّر يلجأ الباحث عادة إلى الاعتماد على بيانات المؤسَّسات الدوليَّة، وخاصة الأونكتاد الأكثر ملاءمة للاقتصاد الفلسطيني.

الفَصْل الأوَّل:

نُبْذة عن الاقتصاد الفلسطيني

في قطاع غزة عشيَّة الحرب

2024-2023

أولًا- مقدِّمة:

يُعتبر قطاع غزَّة إحدى أهمِّ مناطق الصِّراع[1]، وهو يحمل كافة الصِّفات التي تَجعَلُه أيضًا منطقة هشة بالمعنى الواسع للمصطلح[2]، حيث تُواجِه مثل هذه المناطق تحديات تنمويَّة حادة مثل ضعف القدرات المؤسَّسية، وسوء نظام إدارة الحكم وعدم الاستقرار السياسي، وعليه فإنَّ قطاع غزَّة يعاني من أوضاع الهشاشة والصِّراع (الدَّاخلي والخارجي) جنبًا إلى جنب حيثُ يدعم بعضها بعضًا، ذلك أنَّ الصِّراع الداخلي لم ينتهِ بعد سيطرة حماس على قطاع غزة في 14 يونيو 2007، فيما يستمر تصاعد الاعتداءات العسكريَّة الإسرائيليَّة بالتَّوازي مع استمرار منظومة الحصار الشَّامل بكل إجراءاتها وتعقيداتها، ومن ثمَّ تقويضها لأيَّة مُنْجزات تنمويَّة فلسطينيَّة.

لقد وقعت ست عمليَّات عسكريَّة إسرائيليَّة في غزَّة في الأعوام 2008 و2012 و2014 و2021 و2022 ومايو 2023، قبل العدوان الأخطر في أكتوبر 2023، ولقد تسبَّبت هذِه الاعتداءات في نزوح داخلي، وتدمير مُتكرِّر للبنية التحتيَّة الماديَّة والمباني السكنيَّة ومخزون رأس المال والأصول الإنتاجيَّة، بما في ذلك الزراعيَّة، وظلَّ كثير من الأضرار النَّاجمة عن العمليَّات العسكرية السابقة دون إصلاح، في حين كان سكان غزَّة محصورين في واحدة من أكثر المناطق اكتظاظًا بالسُّكان في العالم، في ظروف صراع مزمنة، مع عدم كفاية فرص الحصول على المياه النَّظيفة بدون كهرباء لمدة نصف يوم، وبدون نظام صرف صحي مناسب، وكان ما يقرب من نصف القوة العاملة

(1) عَرَّف البنك الدولي الصراع بأنَّه "العنف المسلَّح الذي يؤدي إلى أكثر من 25 حالة وفاة خلال المعارك في السنة، بينما تُعتبر الصراعات التي تؤدي إلى أكثر من ألف وفاة خلال المعارك سنويًّا صراعات كُبرى" (البنك الدولي، 2011). ولقد شهد قطاع غزَّة صراعًا داخليًّا عند حدوث الانقسام في حزيران 2007، وأودى بحياة المئات، ثُمَّ شهِدَ عدَّة اعتداءات إسرائيليَّة أودت بحياة الآلاف.

(2) يعرِّف البنك الدولي - في تقريره السَّنوي عن التنمية في العالم لعام 2011- حالات الهشاشة التي قد يمرُّ بها مجتمع ما بأنَّها " فترات تفتقر خلالها الدُّول أو المؤسَّسات إلى القدرة، أو المُسَاءلة، أو الشرعيَّة اللَّازمة لتنظيم العلاقة بين مجموعات المواطنين نفسها، وبين المواطنين من جهة والدولة من جهة أخرى، ممَّا يجعل المُوَاطنين عرضة للعنف".

عاطلين عن العمل، وكان ثلثا السُّكان يعيشون في فقر[1].

إنَّ سيطرة حماس على قطاع غزَّة بالقوَّة المسلَّحة - وما تبعها من فرض الحصار الإسرائيلي الشَّامل- قد أضاع فرصًا للتَّنمية كانت مُمكِنة الحُدُوث مقارنةً بالعقد السَّابق لهذه السَّيطرة (1997-2006)، ومقارنةً بالإنجازات التنمويَّة في الضفَّة الغربيَّة رغم كُلِّ المعوِّقات المحيطة بها، ليس ذلك فحسب؛ بل تسبَّبت كلٌّ من منظومتي الانقسام والحصار في تقويض ما تمَّ إنجازُه، وتراجعت كافَّة المُؤشِّرات التنمويَّة، وعلى رأسها معدلات النموِّ الاقتصادي التي اتَّسمت بالانخفاض والضَّعف وتدني فاعليتها، وما ترتب على ذلك من تفاقُم معدلات البطالة والفقر، وانعدام الأمن الغذائي، والأمن الاقتصادي عمومًا.

فِي ذات الوقت كانت إجراءات الاحتلال في الضفَّة الغربيَّة تتَّسع لتشملَ منظومة من التدخُّلات المدمِّرة للاقتصاد الفلسطيني، على رأسها اتِّساع رُقْعة الأراضي المصادرة لصالح المستوطنات في المنطقة ج، وتزايد تقطيع أوصال الضفَّة الغربيَّة بالحواجز الثَّابتة والمتحركة، الأمر الذي وضع مزيدًا من المعوِّقات أمام حرية التنقُّل، والوصول إلى الموارد، وإنفاذ الأنشطة الاقتصاديَّة، وتعكس هذه المعوِّقات حالة سلبيَّة للاقتصاد تتزايد فيها تكاليف الإنتاج والتِّجارة؛ بل وتحول دون إنجاز المعاملات وفقًا لخطط الإنتاج والمبيعات والنَّشاط الاقتصادي عمومًا، ويأتي على رأس التدخُّلات المدمِّرة للاقتصاد الفلسطيني الاستمرار في قرصنة الجانب الإسرائيلي لأموال المقاصَّة الفلسطينية خصمًا وتجميدًا، مرَّة بحُجَّة دعم الإرهاب، ومرَّة بحُجَّة دفع رواتب للسُّجناء وأسر الشُّهداء، ومرَّة بحُجَّة تسويات مالية تتعلق بتكاليف الكهرباء والمياه التي تُشترى من الجانب الإسرائيلي، ويتمُّ خصم هذه المشتريات بدون تنسيق مع السُّلطة حيث لا يضبط هذه العمليَّة أيَّة عقود أو اتفاقيَّات.

(1) UNCTAD, Preliminary Assessment Of The Economic Impact Of The Destruction In Gaza And Prospects For Economic Recovery, Unctad Rapid Assessment, January 2024.

ثانيًا- الاتجاه العام للاقتصاد الفلسطيني عشيَّة الحرب:

على الرغم من استمرار حالة التَّعافي التَّدريجي التي بدأها الاقتصاد الفلسطيني عام 2022 بعد احتواء تداعيات جائحة كورونا، إلَّا أنَّ هذا التَّعافي شهد نوعًا مِن التَّباطؤ منذ بداية العام 2022 نتيجة لظهور ضغوط وتحديات جديدة، أبرزها حالة عدم اليقين النَّاتجة عن الوضع المالي للحكومة، (تدني المساعدات الخارجيَّة، والاقتطاعات المستمرَّة والمتزايدة من أموال المقاصَّة)، بالإضافة إلى التَّأثير غير المباشر للحرب الروسيَّة الأوكرانيَّة جراء تأثر الاقتصاد الفلسطيني - كغيره من الاقتصادات - بتزايد الضُّغوط التضخُّمية، واستمرار الارتفاع في الأسعار، وخصوصًا واردات فلسطين من الطَّاقة والغذاء، إلى جانب تعزيز قوَّة الدولار مقابل الشيكل، وهو ما أدَّى في المحصلة إلى تراجع الدَّخل الحقيقي والقوَّة الشرائيَّة للأفراد[1].

وقد حقَّق الاقتصاد - خلال عام 2022- نموًّا بنحو 3.9% مقارنة بالعام السابق، ليرتفع النَّاتج المحلِّي الإجمالي الحقيقي إلى حوالي 15.6 مليار دولار، وجاء هذا النموُّ نتيجة لتحسُّن مكونات الطَّلب واستمرارها في العودة إلى مستويات ما قبل الجَائحة، واستمرَّت وتيرة التَّباطؤ في نمو النَّاتج خلال عام 2023، حيث نما خلال الأرباع الثَّلاثة الأولى بنسبة 2.8%، وغنيٌّ عن البيان أن النموَّ السَّنوي كان سالبًا نتيجة العدوان الإسرائيلي في بداية الربع الرَّابع من العام، وفي المحصِّلة انعكس التباطؤ في أداء الاقتصاد الفلسطيني على مستوى نصيب الفرد من النَّاتج (أحد مؤشرات الرفاهيَّة)، إذ انخفض من 1.2% عام 2022 إلى 0.06% فقط في الأرباع الثَّلاثة الأولى من عام 2023[2].

(1) سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2022، ص5.

(2) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2024، التقرير الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الرابع 2023)، رام الله- فلسطين.

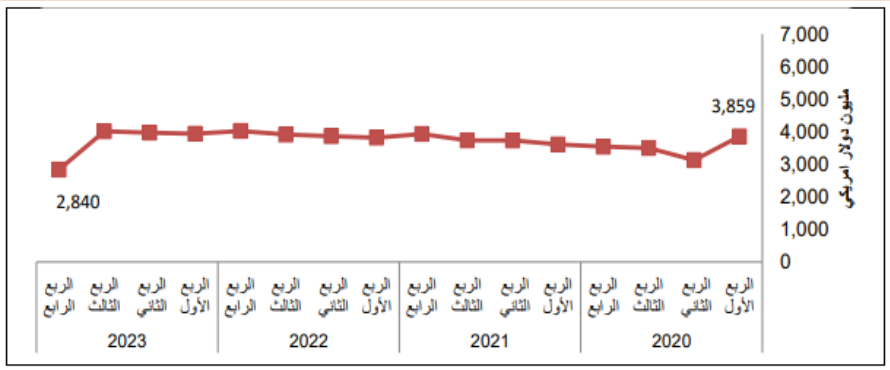

شكل رقم (1): الاتجاه العام للنَّاتج المحلي الإجمالي في فلسطين حسب الرُّبع بالأسعار الثَّابتة 2022-2023

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2024، التقرير الصحفي للتَّقديرات الأوليَّة للحسابات القوميَّة الربعيَّة (الربع الرابع 2023)، رام الله- فلسطين.

وعلى صعيد الماليَّة العامَّة فإنَّها فقد تأثرت بتباطؤ النموِّ الاقتصادي، إضافة إلى تأثرها الأكبر بالإجراءات الإسرائيليَّة، فلقَد كَان أداء الماليَّة العامَّة عمومًا هشًّا وغير مستدام جراء العديد من الضُّغوط والتحديات النَّاجمة عن الاقتطاعات الإسرائيليَّة المتكررة والمستمرَّة من المستحقات الفلسطينيَّة (أموال المقاصَّة)، وارتهانها بالأوضاع السياسيَّة، بالإضافة إلى استمرار تدنّي حجم المِنَح والمساعدات الخارجيَّة التي بقيت في حدود 1.2 مليار شيكل، مقارنة بحوالي المليار شيكل خلال العام 2021[1]، وهي في أدنى مستوياتها منذ أكثر من عشرة أعوام، الأمر الذي زاد من صعوبة وتعقيد وضع الماليَّة العامة، وفي المحصلة لم تستطع الحكومة الوفاء بكامل التزاماتها المستحقَّة والنَّفقات المترتب عليها، وهو ما أدَّى إلى تراكُم مزيد من المتأخِّرات على الحكومة.

جزءٌ كبيرٌ مِنَ المُشْكلة الماليَّة هو هيكلي، حيثُ لا تجمعُ السُّلطة الفلسطينيَّة أي إيرادات تقريبًا من غزَّة والقدس الشرقيَّة، بينما أنفقت في عام 2021 حوالي ثلث

(1) سلطة النقد الفلسطينية، مرجع سابق.

ميزانيتها في هاتين المنطقتين - وخاصَّة في غزَّة - والتي تتكون بشكل أساسي من رواتب ومعاشات موظفي الخدمة المدنيَّة، والإقراض الصَّافي. كما أنَّها لا تجمع أي إيرادات كبيرة من المنطقة ج في الضفَّة الغربيَّة، وعلاوة على ذلك فإنَّ السُّلطة الفلسطينيَّة وإسرائيل تختلفان في شأن المبالغ التي يجب على حكومة إسرائيل تحويلها إلى السُّلطة الفلسطينيَّة بموجب بروتوكول باريس، والتي تسمى بـ"التسرُّبات الماليَّة" (المقدَّرة بنحو 2 في المائة من النَّاتج المحلِّي الإجمالي سنويًّا)، بالإضافة إلى ذلك فإنَّ السُّلطة الفلسطينيَّة لا توافق على الخصومات الإسرائيليَّة الأحادية الجانب من عائدات المقاصَّة التي تسمَّى بـ"مدفوعات السُّجناء" (والتي بلغت 1.3 في المائة من النَّاتج المحلِّي الإجمالي في عام 2021)، وأخيرًا فإنَّ النموَّ الاقتصادي ضعيف بشكل مزمن، نتيجة للقيود الخارجيَّة على الوصول، وحركة الأشخاص والبضائع وأجندة الإصلاح المتوقِّفة[1].

وفي ظلِّ السياسات الثَّابتة تظل الماليَّة العامَّة غير مستدامة، وفي غياب القدرة على الوصول إلى أسواق رأس المال الدوليَّة، وتقييد التَّمويل المصرفي لأسباب احترازيَّة استمرت السُّلطات في تراكم المتأخِّرات للمورِّدين والمقاولين وموظَّفي القطاع العام والمتقاعدين (صافي 1.5% من النَّاتج المحلِّي الإجمالي في عام 2022)، مما أدَّى إلى تدهور تدريجي للنَّشاط الاقتصادي، ناهيك عن ارتفاع الدين الحكومي (بما في ذلك المتأخرات) من 34.5٪ من النَّاتج المحلي الإجمالي في عام 2019 إلى 50.2٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021[2]، ومنذ نوفمبر 2021 تدفع الحكومة الفلسطينيَّة لموظفي القطاع العام جزءًا من الرَّواتب الشَّهريَّة يتراوح بين 70 إلى 80%، الأمر الذي دفعهم إلى الاقتراض من المصارف والمصادر غير الرسميَّة، وبحلول منتصف عام 2022 أعلن عن وقوع نسبة 43% من الأسر المعيشيَّة في الضفة و83% في غزة في

(1) International Monetary Fund, WEST BANK AND GAZA REPORT TO THE AD HOC LIAISON COMMITTEE, April 26, 2022.

(2) World Bank Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee, April 2023, p9.

براثن الدين[1].

وهكذا يشِي الاتجاه العام للاقتصاد الفلسطيني بعدم توفر فرص مهمَّة لتجاوز المشكلات الماليَّة والاقتصاديَّة عمومًا، خاصَّة في ظلِّ التعنُّت الإسرائيلي ضد هذا الاقتصاد، فأصبحت المخاطر الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة متزايدة بالتَّوازي مع المخاطر الأمنيَّة، فقد تراجعت الدُّخول الحقيقيَّة وتآكلت بسبب التضخُّم، واستمرَّت معدلات البطالة مرتفعة، وخاصَّة بين الشباب، كما أسهم الدَّفع الجزئي للأجور والمعاشات التقاعديَّة في القطاع العام منذ نوفمبر 2021، وتقليص التحويلات الاجتماعيَّة في تدهور الظُّروف الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة، الأمر الَّذي قد يؤدي بدوره إلى تفاقم المخاطر الأمنيَّة، وأصبحت الإضرابات في القطاع العام متكررة، وتركزت على قطاع التَّعليم وإغلاق المدارس العامَّة، وفي الوقت نفسه فإنَّ انخفاض الإنفاق العام - بما في ذلك دفع رواتب جزئيَّة لموظفي الخدمة المدنيَّة- من شأنه أن يفرض ضغوطًا هبوطيَّة على النُّمو.

وأخيرًا فقد جاء العدوان الإسرائيلي الغاشم وبهذه الشراسة ليشكل صدمة جديدة بحجم أكبر كثيرًا من غيرها، ولكي يدخل الاقتصاد الفلسطيني في دورة خطيرة من تراجع النموِّ الاقتصادي، واختلال كبير في الأداء والنمو، وفقدان الأصول والبنى التحتيَّة المختلفة، وهو موضوع الفصول اللَّاحقة.

ثالثًا- ضعف معدلات النُّمو ونصيب الفرد من النَّاتج في قطاع غزَّة:

اتَّسمت معدلات النمو للفترة كلها (2007-2022) بالضَّعف، أي تحقيق معدلات نمو متدنيَّة، وأخرى سالبة، وقد أكَّدت دراسة للأونكتاد أنَّ معدل النمو للفترة كلها لم يتجاوز 0.4% فقط[2]، بينما وصل في المتوسط في الفترة من (1997-2006) حوالي 6%، وللمقارنة فإنَّ متوسط معدل النمو في الضفَّة الغربيَّة خلال

(1) الأونكتاد، التطورات في اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة، TD/B/EX(74)/2، سبتمبر 2023.

(2) UNCTAD, op, cit, p11.

الفترة (2007-2022) وصل إلى حوالي 9.5% دون أن يُسجل معدلات نمو سالبة[1].

وعلى صعيد الأداء السنوي - الَّذي يمكن قياسه بالأرباع السنوية، حتَّى نستبعد أثر العدوان الحالي الذي بدأ مع الربع الرَّابع- فقد بلغت قيمة النَّاتج المحلي الإجمالي بنهاية الربع الثَّالث لعام 2023 نحو 1971.7 مليون دولار، بينما بلغت عام 2022 لنفس الفترة 2024.9 مليون دولار[2]، أي أنَّ معدل النموِّ كان سالبًا، حيث وصل إلى – 2.6%، وللمقارنة فقد بلغ معدل النمو الاقتصادي في الضفَّة الغربيَّة لنفس الفترة نحو 4%، بينما بلغ في فلسطين 2.6%، وذلك وفقًا لإحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

شكل رقم (2): معدلات النُّمو الحقيقيَّة في الناتج المحلي الإجمالي (النمو الربعي مقارنة مع الربع السَّابق %)

المصدر: ماس، المراقب الاقتصادي، العدد 75، الربع الثالث، 2023، ص1.

نصيب الفرد من النَّاتج:

انعكس هذا الأداء الضَّعيف - وبدعم من عوامل أخرى- على إضفاء مزيد من

(1) مازن صلاح العجلة، سنوات التنمية الضائعة في قطاع غزة، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، 2020، ص 96.

(2) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2024، مرجع سابق.

التَّراجع لمتوسط نصيب الفرد من النَّاتج المحلي الإجمالي، حيث تراجع من 938 مليون دولار للأرباع الثلاثة الأولى من عام 2022 إلى 888.4 مليون دولار للفترة المناظرة من عام 2023، وهذا يعني تراجعًا بنسبة 5.2%، وهو يزيد قليلًا عن ثلث ذروته في عام 2005، وغالبًا ما يعاني النَّاتج المحلي من التذبذب الحاد في معدلات نمو الاقتصاد الربعيَّة، وهذا يعود أساسًا إلى أنَّ العوامل التي تؤثر في الأداء الاقتصادي في فلسطين خارجيَّة ومتقلبة بدورها (مثل تحويلات المقاصَّة، والمساعدات، وتحويلات العمَّال في إسرائيل، والتحويلات الموسميَّة أيضًا)[1].

رابعًا- إسهامات القطاعات الاقتصاديَّة في النَّاتج المحلي:

وحيث إنَّ النَّاتج المحلي الإجمالي هو مجموع القيمة المضافة للقطاعات الاقتصاديَّة التي تشكِّل قيمة النَّاتج المحلي، فإنَّ التَّراجع في نمو الناتج سينعكس بشكل مباشر على ضعف نسبة إسهام الأنشطة الاقتصاديَّة في النَّاتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة، وعلى معدلات نمو هذا الإسهام، فالإحصاءات تشير إلى أن إسهامات القطاعات الإنتاجيَّة (الصناعة والزِّراعة) لا تتجاوز الـ 16.5% خلال الأرباع الثلاثة الأولى لعام 2023[2]، حيث تراجع معدل نمو إسهام القطاع الزراعي من 10.2% عام 2022 إلى 8.5% لعام 2023، وبينما زاد معدل نمو إسهام القطاع الصناعي إلى 0.8% فقط فقد تراجعت معدلات نمو إسهامات الإنشاءات والخدمات من حوالي 5% إلى 4% لقطاع الإنشاءات ولنفس الفترة، ومن 29.4% إلى 28.5% لقطاع الخدمات.

خامسًا- تراجع حصَّة القطاع في الاقتصاد الفلسطيني:

بناءً على ما سبق - ووفقًا للإحصاءات التراكميَّة للنَّاتج المحلي الإجمالي - فقد تقلَّص إسهام قطاع غزَّة في النَّاتج المحلِّي الفلسطيني خلال العقدين الماضيين، وما

(1) ماس وآخرون، المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد 75، الربع الثالث، 2023.

(2) كل النسب الخاصة بإسهامات القطاعات الاقتصادية تعتمد على إحصاءات تقرير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني السابق.

ترتب على ذلك من اتساع الفجوة بين الضفَّة والقطاع من ناحية الإسهام في الاقتصاد الفلسطيني، إذ انخفض إسهام قطاع غزَّة من قرابة الثُّلث بداية الألفيَّة الراهنة ليصل إلى حوالي 17% نهاية الرُّبع الثَّالث من عام 2023، ويُعزَى هذا الانخفاضُ إلى تباطُؤ معدل النموِّ الاقتصادي في القطاع بفعل الحصار الإسرائيلي المشدَّد المفروض عليه منذ العام 2006، والإجراءات المتعلِّقة بالانقسام التي هي من أكبر المعوِّقات لعمليَّة التَّنمية، وتُؤكِّد أبحاث الأونكتاد أنَّ معدل الاستثمار في قطاع غزَّة في العام 2022 انحدر إلى 10.7%، وهو ما يعادل 1.9% فقط من النَّاتج المحلى الإجمالي الفلسطيني، كما أنَّ حصة الفرد من الناتج المحلي الحقيقي في القطاع تقلصت بنسبة 37% بين عامي 2006 و2022، ولم يستعد النشاط الاقتصادي في القطاع حتى نهاية الربع الثالث 2023 المستوى الذي كان عليه قبل الحصار، وتشير التَّقديرات إلى تراجع نصيب الفرد من الدَّخل بنسبة 5% خلال العام 2023 وانخفاض مستوى الاستهلاك، ولقد انعكس اتِّساع الفجوة بين الضفَّة والقطاع في الإسهام في الاقتصاد الكلي على زيادة الفجوة في حصة الفرد من الناتج المحلي بين الضفة الغربية والقطاع ليصل إلى27% في الربع الثَّالث 2023 مقارنة بـ88% قبل عقدين من الزَّمن[1].

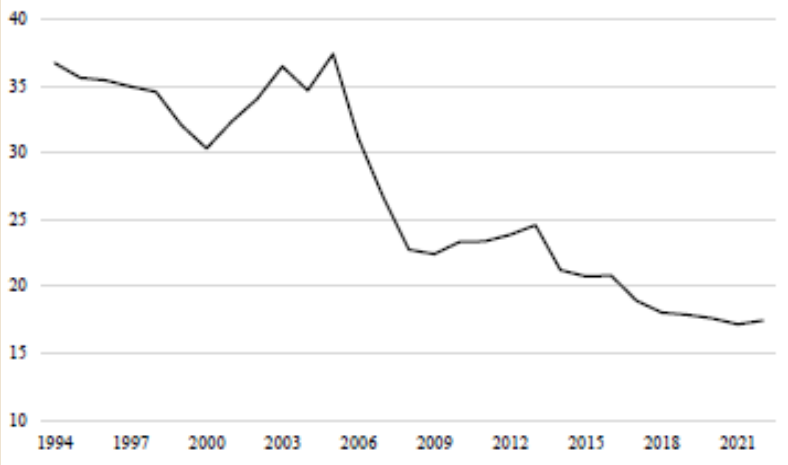

(1) ماس وآخرون، المراقب الاقتصادي، مرجع سابق ص1.

شكل رقم (3): حصَّة قطاع غزة من النَّاتج المحلي الفلسطيني (نسب مئويَّة)

المصدر: حسابات الأونكتاد استنادًا إلى بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

سادسًا - سوق العمل والبطالة:

يعتبر عنصر العمل أهمَّ عناصر الإنتاج في الاقتصاد الفلسطيني، خصوصًا في ظلِّ محدوديَّة الموارد الطبيعيَّة، وسيطرة الاحتلال الإسرائيلي على الأراضي والمياه، والقيود على حركة الأشخاص والسلع ورأس المال، ورغم ذلك يعاني سوق العمل الفلسطيني من زيادة العَرْض من القوى العاملة، وطلب محدود لا يستطيع تغطية هذا العرض المتزايد، ويُعزى ذلك إلى ضعف القدرة الذاتيَّة للاقتصاد الفلسطيني عن توليد فرص عمل تستوعب الزيادة السنويَّة في الأيدي العاملة[1]، ولقد أنتجت هذه الحالة تشوُّهًا هيكليًّا يتمثل في العديد من المؤشرات مثل سيطرة قطاع الخدمات على الأنشطة الاقتصادية، وانتشار القطاع غير المنظم، وضعف بيئة الاستثمار[2]، إضافة إلى عدم قدرة الاقتصاد المحلي على استيعاب كامل القوى العاملة الفلسطينيَّة، والاعتماد على سوق العمل الإسرائيلي لاستيعاب نسبة كبيرة من فائض الأيدي العاملة، وكل ذلك يعود - كما هو معروف- إلى ممارسات الاحتلال الإسرائيلي التي تمنع نمو الاقتصاد الفلسطيني بشكل طبيعي، بما فيها ضعف وصِغر الحيز المتاح للسُّلطة لمواجهة ومعالجة هذه المشكلات.

وعلى صعيد قطاع غزة فقد أفرز الانقسام منظومة من العوامل الذاتيَّة المعوِّقة مع منظومة الحصار التي يمارسها الاحتلال، وعملَت كلا المنظومتين على إضعاف النَّاتج المحلي ومكوناته ومعدلات نموه كما رأينا، حيث افتقر الاقتصاد في

(1) لمزيد من التفصيل حول هذه الاختلالات راجع:
محمود حسين عيسى، الاختلالات الهيكلية في سوق العمل الفلسطيني وسبل علاجها، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر-غزة، 2013.

(2) معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، 2022، آفاق التنمية في فلسطين 2021.
https://goo.su/SqXvlkv

قطاع غزة إلى بناء طاقات إنتاجيَّة كافية، وبمعدلات نمو تُناسب الزيادة في معدلات نمو السكان والقوى العاملة، ومن ثمَّ تزايد حجم الفجوة بينها، وتزايُد حدَّة التَّشوهات الهيكليَّة في سوق العمل[1]، وانعكس هذا على سوق العمل في قطاع غزة، حيث أصبح عدد العاطلين - مع مرور السنوات - أكبر من عدد العاملين، لتتجاوز معدلات البطالة الخمسين بالمائة في بعض السَّنوات باستخدام المعايير المناسبة لقطاع غزة.

وعمومًا فقد تراجعت نسبة العاملين في قطاع غزة من 70.3% عام 2007 إلى 54% عام 2023، وفقًا لإحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني[2]، وعليه فإنَّ معدلات البطالة استمرَّت رهينة لهذا السياق المرتفع، حيث سجلت خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2023 معدلًا يصل إلى نحو 46% بالمفهوم الرسمي والضيِّق للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني[3]، وللمقارنة بلغ معدل البطالة عام 2021 حوالي 47%، وانخفض عام 2022 إلى 45.3%[4] في سياق التعافي من آثار كورونا.

وبناء على معايير الجهاز المركزي للإحصاء فإنَّ معدل البطالة بالمفهوم الموسع - والَّذي يناسب الأوضاع الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة بشكل أدق وأفضل- يصل إلى حوالي

(1) مازن العجلة وإيمان الخضري، بطالة الشباب في قطاع غزة: تطورها، خصائصها، سبل علاجها، غزة: مركز التخطيط الفلسطيني: سلسلة قراءات إستراتيجية، العدد 18 مارس 2016، ص 18.

(2) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023. مسح القوى العاملة: (تموز- أيلول، 2023) الربع الثالث 2023، التقرير الصحفي مسح القوى العاملة رام الله- فلسطين.

(3) قام الجهاز المركزي للإحصاء، وبناء على معايير منظمة العمل الدولية، بتضييق مفهوم العاطلين عن العمل ليشمل الأشخاص الذين لم يعملوا خلال فترة الإسناد ويبحثوا بشكل جدي عن فرصة عمل وكانوا مستعدين وقادرين للعمل فقط، حيث تم استثناء الأشخاص الذين لم يبحثوا عن عمل خلال فترة الأسابيع الأربعة التي تسبق أسبوع الزيارة كونهم سيبدؤون العمل في المستقبل القريب، وهم (من ينتظرون أخبارًا من أصحاب العمل، سبق وأجروا ترتيبات للعمالة لحسابهم الخاص، ينتظرون تصريح عمل للعمل في إسرائيل والمستعمرات، أو سبق ووجدوا عملًا للبدء به لاحقا) بينما سابقًا كان يتمُّ إدراجهم ضمن تصنيف العاطلين عن العمل، هذا التعريف من المرجع السابق.

(4) ماس وآخرون، المراقب الاقتصادي، العدد السنوي رقم 72، 2022، ص 18.

54% خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2023، حيث يتضمَّن هذا المعدل الاستخدام الناقص للعمل[1]، وللمقارنة لم يتجاوز معدل البطالة في الضفَّة الغربيَّة لنفس الفترة 12.9%، وحتَّى بالمفهوم الواسع فقد سجل نسبة تصل إلى 14.3% فقط[2].

يختلف معدل البطالة حسب الفئات، فهو يصل بين النساء إلى 67.6%، وفي ذات السياق تبلغ نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة لنفس الفترة 16.5%، وهي الأدنى عربيًّا وعالميًّا، لذلك وصف تقرير لصندوق النَّقد الدَّولي هذه الحالة قائلًا:"إنَّ نتائج عمل الإناث مخيبة للآمال بشكل خاصٍّ، فبالنسبة لكلا الجنسين هناك تفاوت كبير في نتائج سوق العمل عبر المحافظات والمدن، ممَّا يعكس التفتُّت الجغرافي وعدم التوافق المكاني بين القوى العاملة ونمو العمالة"[3]، كما بلغت البطالة بين الشباب (15- 29) نحو 60% (53.9% بين الذكور، و81.3% بين الإناث)، أمَّا فئة شباب الخريجين الذين يحملون مؤهلًا علميًّا - دبلوم متوسط فأعلى- فهم الأكثر معاناة من البطالة، حيث بلغ معدل البطالة لهذه الفئة (19-29) سنة 73% في قطاع غزة، بينما بلغت النسبة في الضفَّة الغربيَّة 30%[4].

(1) الاستخدام الناقص للعمل، وفقًا لتعريف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مؤشر مركب يشير إلى عدم التوافق بين العرض والطلب، ويتضمن العمالة الناقصة المتصلة بالوقت والقوى العاملة المحتملة، وهم (الذين لم يكونوا ضمن العاملين والعاطلين عن العمل، فقد يكونوا باحثين عن عمل غير متاح لهم، أو متاح لهم ولم يبحثوا عن عمل، أو غير متاح لهم ولم يبحثوا عن عمل ولديهم الرغبة).

(2) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023. المرجع السابق.

(3) Karen Coulibaly, Jiayi Ma, and Hania Qassis, WEST BANK AND GAZA, SELECTED ISSUES1, Middle East and Central Asia Department, International Monetary Fund, April 14, 2023.

(4) النسب في هذا البند من الجهاز المركزي للإحصاء، المرجع السابق.

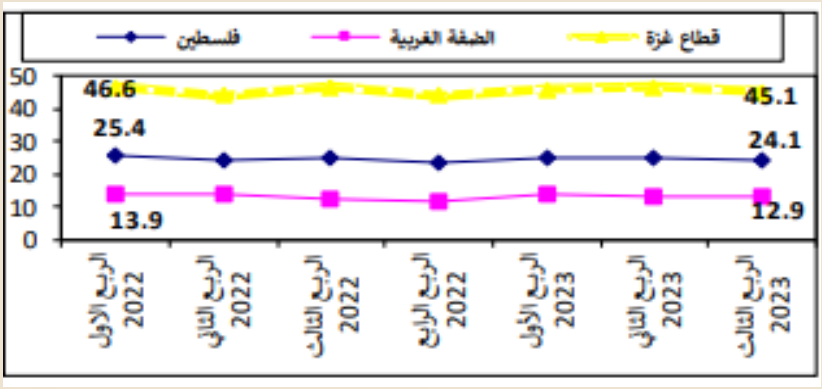

شَّكل رقم (4): تطوُّر معدل البطالة حسب المنطقة

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2023، مسح القوى العاملة: (تموز- أيلول، 2023) الربع الثَّالث 2023، التَّقرير الصحفي مسح القوى العاملة رام الله- فلسطين.

المستخدمين بأجر:

بلغ عدد العاملين في قطاع غزَّة حوالي 292 ألف عامل، كما بلغ عدد العاملين في القطاع الخاص في السُّوق المحلي الغزي حوالي 202 ألف عامل، منهم 136 ألف مستخدمين بأجر، ويبدو أنَّ هذه الفئة العريضة تمثل الجزء الأكبر من الفقراء في قطاع غزَّة، حيث يتقاضى 93% منهم أجرًا شهريًّا أقل من الحد الأدنى للأجور (1880 شيكل)، حيث بلغ معدَّل الأجر الشهري 736 شيكل مقابل 1432 شيكل في الضفَّة الغربيَّة[1]، ويُذكر أنَّ مجلس الوزراء قرَّر اعتبار الحد الأدنى للأجر 1,880 شيكل بداية من عام 2022، رغم الاستمرار باعتماد الحد الأدنى السابق، وهو 1450 شيكل في غزة.

سابعًا- الفقر وانعدام الأمن الغذائي:

1. الفقر:

يرتبط تطوُّر معدَّل الفقر بالعديد من العوامل، أهمها تطوُّر معدَّل البطالة

(1) المرجع السابق.

ونصيب الفرد من النَّاتج المحلِّي الإجمالي، ومستويات الأسعار، والقوَّة الشرائيَّة، ومع زيادة حدَّة الإجراءات لمواجهة فيروس كورونا عام 2020 تزايد معدل الفقر، ويقدِّرُ البنك الدَّولي[1] - وباستخدام خط الفقر الدولي البالغ 6.85 دولارًا في اليوم، واستنادًا إلى اتجاهات نصيب الفرد الحقيقي من النَّاتج المحلي الإجمالي - أنَّ معدَّل الفقر ارتفع إلى 26.4% في عام 2020، ومع تراجع تأثير القيود الاقتصاديَّة النَّاجمة عن الوباء انخفض معدَّل الفقر قليلًا إلى ما يقدَّر بنحو 24.5% في عام 2022، ممَّا يشير إلى أنَّ حوالي 1.25 مليون شخص يعيشون تحت خطِّ الفقر، ورغم أنَّ معدلات الفقر في الضفَّة أقل فإنَّ الأسر تظلُّ حساسة للصدمات الاقتصاديَّة، بينما في غزة فإنَّ أيَّ تغيير في تدفُّقات المساعدات الاجتماعية سيؤثر بشكل كبير في رفاهيَّة السكان. ووفقًا لأحدث الإحصاءات الرسمية فإنَّ 20.5% من الفلسطينيين يعيشون تحت خط الفقر في 2017/2016[2].

حيث إنَّ معدَّلات الفقر تفاقمت منذ صدور تقرير مسح الأسر لعام 2017 الذي أكَّد على أنَّ 79% من سكان غزة يتلقون مساعدات حكوميَّة أو غير حكوميَّة، وبالنسبة لأولئك الذين يعيشون تحت خط الفقر فإنَّ ما يقرب من نصف إجمالي الدَّخل يأتي من المساعدات، ويشير تقرير للبنك الدولي إلى أنَّ أكثر من نصف الأسر في غزَّة تواصل الإبلاغ عن المساعدات باعتبارها المصدر الرئيسي لدخلها، بما في ذلك المساعدات الغذائيَّة، وعشيَّة النِّزاع تلقى 8 من كل 10 أفراد شكلًا من أشكال المساعدة، وفي الوقت الحاضر من المعقول اعتبار كل سكان غزة تقريبًا فقراء على الأقل على المدى القصير[3]، وقارن تقرير للأمم المتحدة الفقر في غزَّة بالضفَّة الغربيَّة، حيث اعتبر أنَّ قطاع غزة أفقر بأربع مرات من الضفَّة الغربيَّة، واستخدم في ذلك مؤشر نصيب الفرد من النَّاتج المحلي الإجمالي، مشيرًا إلى أنَّه بلغ في الضفَّة الغربية

(1) World Bank Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee, April 2023,p9.

(2) Ibid.

(3) World Bank, Economic Monitoring Report, February, 2024.

4197 دولارًا أمريكيًّا عام 2022 مع معدل فقر بنسبة 13.9٪، وهو أعلى بنحو أربعة أضعاف من قطاع غزَّة الذي يبلغ 1208 دولارًا أمريكيًّا، ومعدل فقر بنسبة 53٪[1] (المقصود نسبة الفقر عام 2017).

ويؤكِّدُ تقرير لصندوق النَّقد الدولي وصول معدل الفقر لمستوى 60% رابطًا بينه وبين زيادة معدل البطالة، حيث يرى أنَّه - وفي ظلِّ معدَّل البطالة المرتفع بشكل عنيف في غزَّة المقدَّر بنحو 45% في نهاية عام 2022 - قد أصبحَ أكثر من 60% من السُّكان تحت خطِّ الفقر، مقارنة بنحو 19% في الضفة الغربيَّة[2]، ويمثل هذا زيادة كبيرة تزيد عن 17 نقطة مئويَّة عن آخر مسح للأسر في فترة 2016-2017، كما أنَّ نطاق الفقر النَّقدي اتَّسع وتعمَّق ليشمل جميع سكان غزة؛ بل إنَّ الفقر المتعدد الأبعاد أسوأ من ذلك، لأنَّه يأخذ في الاعتبار الحرمان من التعليم وخدمات البنية التحتيَّة الأساسيَّة لالتقاط صورة أكثر واقعيَّة للفقر، وللتَّعامل مع الفقر تستخدم الأسر المعيشيَّة في غزَّة آليَّات مختلفة للتكيُّف مثل الاقتراض، أو بيع الأصول، أو تقليل الإنفاق على السِّلع والخدمات، أو تقبُّل منتجات أقل جودة، وفضلًا عن ذلك تُجبر الأزمة الأطفال على ترك المدرسة لتدعيم دخل الأسرة عن طريق عمالة الأطفال في أنواع عمل شتى، بما في ذلك أعمال البناء وجمع الحصى والهَدم[3].

2. انعدام الأمن الغِذَائي:

إنَّ حقَّ الحصول على الغذاء مكرَّس في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948، وفي العهد الدَّولي الخاص بالحقوق الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة والثقافيَّة لعام

(1) United Nations Human Settlements Programme, Preliminary report on the status of the development of the efforts to reconstruct the human settlements in the Gaza Strip, HSP/EB.2024/INF/6, General 2 April 2024.

(2) International Monetary Fund, WEST BANK AND GAZA REPORT TO THE AD HOC LIAISON COMMITTEE, April 14,2023

(3) UNCTAD, op, cit, p15

1966، كما توصَّل مؤتمر القمة العالمي للأغذية الذي عُقد في روما عام 1996 إلى أنَّ "الأمن الغذائي يتحقَّق عندما يتمتَّع البشر كافَّة في جميع الأوقات - من النَّاحيتين الماديَّة والاقتصاديَّة - بالحصول على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي حاجاتهم التغذوية، وتناسب أذواقهم الغذائيَّة كي يعيشوا حياة توفِّر لهم النَّشاط والصحَّة"[1].

وتُشير منظمة الصحَّة العالميَّة(WHO) أيضًا إلى أنَّ الأمن الغذائي يقوم على الركائز الثَّلاثة التَّالية[2]: (أ) توفُّر الغذاء، أي توفر كميَّات كافية من الغذاء بشكل مستمر، (ب) الحُصُول على الغذاء، من خلال اقتناء موارد كافية للحصول على أغذية مناسبة تؤمن نظامًا غذائيًّا مغذيًا، (ج) استعمال الغذاء الاستعمال المناسب المستند إلى معرفة أسس التغذية والرعاية، إضافة إلى الحصول على المياه والصرف الصحي الكافيين.

وعلى الصَّعيد الفلسطيني أدَّت أزمة البطالة والفقر النَّاجم عنها إلى جعل 2.1 مليون فلسطيني - أو 40% من عدد السكان - بحاجة إلى مساعدات إنسانيَّة في عام 2023، إذ يحتاج 58% من سكان غزة وربع سكان الضفَّة الغربيَّة إلى المساعدة، وإضافة إلى ذلك فقد ذكر برنامج الأغذية العالمي أنَّ أكثر من ثلث السكان يُصنفون بأنَّهم يعانون من انعدام الأمن الغذائي، في حين تُصنف نسبة تبلغ 61% منهم بأنَّهُم يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد، واعتُبر ربع الأسر المعيشيَّة أسرًا تعيش في ظروف قاسية، بزيادة قدرها 20% عن عام 2022، وتتصدَّى الأسر المعيشيَّة للأزمات وندرة الفرص من خلال الجمع بين الاعتماد على المساعدة وإستراتيجيَّات التكيُّف السلبيَّة، التي يستتبع بعضها تكاليف طويلة الأجل، ومنها الاقتراض وخفض كميَّة ونوعيَّة الغذاء والتعليم والرعاية الصحيَّة[3].

(1) www.fao.org/wfs/index_en.htm

(2) www.who.int/trade/glossary/story028/en/

(3) الأونكتاد، التطورات في اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة، مرجع سابق.

إنَّ أهم ما يؤثر في ارتفاع مستويات انعدام الأمن الغذائي في قطاع غزة هو معدلات الفقر المرتفعة النَّاجمة عن مجموعة من العوامل ومنها نكوص التنمية، وعلى رأسها البطالة، وتراجع نصيب الفرد من الدَّخل في ظلِّ تداعيات منظومتي الانقسام والحصار، فضلًا عن ارتفاع أسعار المواد الغذائيَّة والصدمات الاقتصادية التي يتعرض لها الاقتصاد، وقد أظهرت نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي والأمن الغذائي أنَّ غالبيَّة الأسر الفلسطينيَّة تنفق أكثر من نصف دخلها على الغذاء[1]، حيث تجد الأسر الفقيرة نفسها مباشرة أمام مشكلة انعدام الأمن الغذائي، فبمجرد خصم النَّفقات على الضَّروريات الأساسيَّة (الطَّاقة، والملابس، والمأوى وغيرها) لا يتبقى لديها موارد كافية لتلبية احتياجات الأسرة الأخرى، بما في ذلك الغذاء، والفقر في حد ذاته هو سبب ونتيجة لسوء التغذية النَّاتج عن انعدام الأمن الغذائي المزمن، وقد أثبتت دراسات عديدة أنَّ سوء التغذية المزمن هو عامل مؤثر في إدامة الفقر[2].

ومِن الواضح أنَّ شروطَ الأمنِ الغذائي المذكورة أعلاه غالبًا ما تتوفر في فلسطين، وخاصة في قطاع غزة، وفي ظلِّ تزايد معدلات البطالة والفقر فقد عانى خلال العام 2022 ثلث السكان الفلسطينيين - 1.79 مليون نسمة- من انعدام الأمن الغذائي حسب تقرير برنامج الغذاء العالمي في يونيه 2022، ومن بين هؤلاء 1.1 مليون فلسطيني يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد، يعيش معظمهم (90٪) في غزَّة، حيث كان 64.4% من سكان قطاع غزَّة يعانون من انعدام الأمن الغذائي[3].

وأفادت نسبة تتجاوز الـ73% من الأسر أنَّها تلقَّت مساعدات إنسانيَّة في الأشهر الستة السابقة للتَّقييم، في حين ذكرت أكثر من 50.5 % من الأسر أنَّ المساعدات غير الحكومية أو الخيريَّة هي مصدر دخلها الرئيسي[4].

---

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وآخرون، بيان صحفي حول مستويات الانعدام الغذائي في فلسطين، 2015.

(2) Food Security – definitions and drivers, http://www.lafaimexpliquee.org/.

(3) WFP Palestine, Country Brief, June 2022.

(4) OCHA, Multi-Sectoral Needs Assessment (MSNA), Key Sectoral Findings – Gaza, July 2022.

ثامنًا- التضخُّم وتطوُّر القوَّة الشرائيَّة:

يتأثر تطور الأسعار في فلسطين بثلاثة عوامل: التضخُّم في السُّوق الإسرائيليَّة (التغيُّر في أسعار الواردات من إسرائيل)، وتغير أسعار الواردات من السُّوق الدولية (بما فيها تأثير تحوُّلات سعر صرف الشيكل تجاه الدولار)، وأخيرًا تحوُّلات الطَّلب في الاقتصاد المحلي، ويُطلَق على التَّأثيرين الأولين اسم "التضخُّم المستورد" لتمييزه عن التضخُّم المتولِّد محليًّا[1]، وتُشير تقارير التضخُّم الصَّادرة عن سلطة النَّقد الفلسطينيَّة أنَّ معدل التضخُّم في فلسطين بلغ بين الربع الثَّالث 2023 والربع المناظر2022 (أي على أساس سنوي) 4.5%، موزعًا بين 5% في الضفَّة، و3.3% في القطاع، ويمثل هذا ارتفاعًا عن معدل التضخُّم في الربع السابق الذي بلغ 3.6% (أساس سنوي)، وأسهم الارتفاع في قيمة الدُّولار تجاه الشِّيكل بين الربعين المتناظرين زيادة بنسبة 10% في الأسعار بالشِّيكل للواردات المقوَّمة بالدولار، وعلى صعيد تطوُّر القوَّة الشرائيَّة فقد أدَّى ارتفاع مؤشر أسعار المستهلك (التضخُّم) بنسبة 4.5% إلى انخفاض القوَّة الشرائيَّة للشِّيكل في الأراضي الفلسطينيَّة بنفس النِّسبة، ومع ارتفاع سعر صرف الدُّولار مقابل الشِّيكل بنسبة 10.0% بين الربعين المتناظرين، فإنَّ القوَّة الشرائيَّة لِمَن يستلمون رواتبهم بالدُّولار ويصرفون بالشيكل تكون قد ارتفعت بنسبة 5.5%[2].

(1) سلطة النقد الفلسطينية، تقرير التضخم، الربع الثالث، 2023.

(2) ماس، المراقب الاقتصادي، العدد 75، الربع الثالث، 2023، ص8.

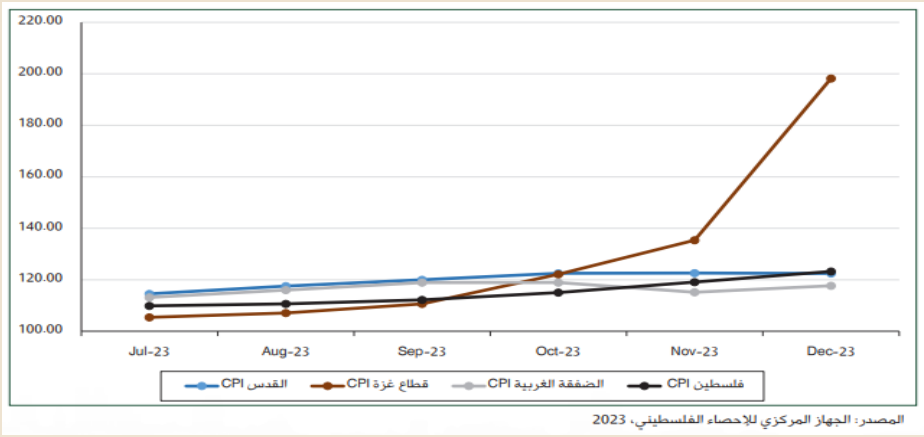

شكل رقم (5): مؤشر أسعار الاستهلاك بحسب المنطقة

وتأسيسًا على العرض السابق فإنَّ كافَّة الإحصاءات والتَّحليلات تؤكِّد على ضعف الحالة الاقتصاديَّة في فلسطين عمومًا، وفي قطاع غزَّة على وجه الخصوص عشيَّة العدوان الإسرائيلي على القطاع، حيث تعكس هذه الإحصاءات والتَّحليلات الحقائق الآتية:

– تباطؤ معدلات النموِّ الاقتصادي عشيَّة العدوان - سواء على الصَّعيد الفلسطيني عمومًا، أو على مستوى قطاع غزة - حيث حقق معدلًا سالبًا للنموِّ الاقتصادي خلال الأرباع الثلاثة الأولى بلغ – 2.6%.

– أدَّى هذا الأداء الضَّعيف للنموِّ الاقتصادي - في ظلِّ محافظة معدل النموِّ السُّكاني على مستواه عند 3% تقريبًا - إلى تراجع خطير في نصيب الفرد من النَّاتج المحلي بلغ 5.2% للأرباع الثَّلاثة الأولى فقط من عام 2023، الأمر الذي يعني زيادة تراجُع القوَّة الشرائيَّة، ومعدلات الفقر بين السُّكان.

– إنَّ تزامن التزايد في كلٍّ من معدلي البطالة والفقر يُعزِّزُ مِن حالة انعدام الأمن الغذائي في قطاع غزَّة، حيث بلغ معدل الفقر عشية العدوان حوالي 60%، بينما وصل معدل البطالة بالمفهوم الواسع إلى حوالي 55%، لذلك فقد أصبح 1.1 مليون

فلسطيني يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد، ويعيش معظمهم (90٪) في غزة، حيث كان 64.4% من سكان قطاع غزَّة يعانون من انعدام الأمن الغذائي.

– إنَّ تراجع حصَّة قطاع غزَّة في الإسهام في النَّاتج المحلي الإجمالي تُؤكِّد مدى هشاشة الوضع الاقتصادي؛ بل والسِّياسي في القطاع عشيَّة العدوان، فقد تقلَّص إسهام قطاع غزَّة في النَّاتج المحلِّي الفلسطيني خلال العِقدين الماضيين، إذ انخفض إسهام قطاع غزَّة من قرابة الثلث بداية الألفيَّة الراهنة، ليصل إلى حوالي 17% فقط نهاية الربع الثَّالث لعام 2023، الأمر الذي يشير إلى ضعف بنيويٍّ خطير في الهياكل والأصول الإنتاجيَّة معًا.

تاسعًا- القيود المفروضة على النَّشاط الاقتصادي نتيجة الحصار والانقسام:

عانى الاقتصاد الفلسطيني في قطاع غزة - منذ يونيو 2007، وكما أسلفنا في المقدمة غداة سيطرة حماس على القطاع بالقوَّة العسكريَّة - من تداعيات منظومتين أفرزتا مجموعة من العوامل دفعت باتجاه المزيد من نكوص التَّنمية، تمثلت الأولى في منظومة الحصار والأدوات التي استخدمها الاحتلال لإحكام هذا الحصار وتشديده، وتمثَّلت الثَّانية في مجموعة الإجراءات التي قامت بها حماس لخدمة جهازها البيروقراطي بغض النظر عن دورها الخطير في إضعاف النَّشاط الاقتصادي عمومًا، وعلى رأس هذه الإجراءات فرض ضرائب مرتفعة تتزايد وتتنوَّع مع الزَّمن.

1. منظومة الحصار وأدواتها:

إنَّ الحصار وسيلة إسرائيل الرئيسيَّة منذ بداية الاحتلال، وهو يُعَدُّ إستراتيجيَّة إسرائيليَّة للتَّعامل مع الأراضي الفلسطينيَّة، ومنهجيَّة أساسيَّة قوامها ثلاثة محاور رئيسيَّة، هي السَّيطرة الإسرائيليَّة على الموارد، والسَّيطرة على الحدود والمعابر، وشلّ قدرة الجانب الفلسطيني على اتخاذ القرار، وبذلك تضمن سلطات

الاحتلال استمرار حالة التبعيَّة الاقتصاديَّة لإسرائيل، وعدم قدرة السُّلطة على النموِّ والتطوُّر وبناء مؤسَّسات الدولة، ومن ثم فالحصار، وهذا السياق أداة إستراتيجيَّة إسرائيليَّة لتطويع الآخر، ودفعه باتجاه قبول وجهة نظرها ورؤيتها لحل الصراع، وهو أداة لمنع أي تطور اقتصادي واجتماعي وسياسي خارج هذا التصوُّر.

وقد استمرَّت إسرائيل في السيطرة الشاملة علي القطاع على الرغم من أنَّه لم يعُدْ لها وجود عسكري فوق أراضيه مباشرة، ومن جملة المجالات التي تسيطر عليها إسرائيل المجال الجوي لقطاع غزة ومياهه الإقليميَّة والمعابر البريَّة التي تربطه بالعالم الخارجي، وتتيح هذه السَّيطرة لإسرائيل أن تتحكَّم في تدفُّق الأفراد والبضائع والموارد التي تُشكِّل عصب حياة السكان، وتتحكَّم إسرائيل في جانبٍ لا يُستهان به من تزويد المياه والسِّلع الغذائيَّة والوقود والكهرباء والأموال وخدمات الاتِّصالات للقطاع، ناهيك عن تحكُّمها في الإمكانيَّات التُّجارية المتاحة أمام سكانه وتنقُّلاتهم الخارجيَّة.

وقد أشار تقرير لمركز "مسلك" الحقوقي إلى أنَّ الانقسام السياسي الداخلي القائم بين الفصائل الفلسطينيَّة - منذ العام2007 - أسهَم في تعزيز ما تقوم به إسرائيل من تقطيع أوصال الأراضي الفلسطينيَّة وتفتيتها، حيث انتهى به المطاف إلى انقسام الحكومة والمؤسَّسات الرسميَّة الفلسطينية، بما تشمله من نظام قانوني ووزارات وأجهزة حكومية، وغداة الانقسام مباشرة أقدمت إسرائيل على خمسة إجراءات رئيسيَّة ومحوريَّة أسست لمنظومة الحصار الشَّامل، وهي[1]:

- وقف التَّعامل بالكود الجمركي لقطاع غزة ابتداء من يوم21/6/2007 ، وهو يمثل البيان الجمركي لتخلِيص البضائع، ومِن ثمَّ يؤثر وقفه في حركة التجارة، واعتبار قطاع غزَّة كيانًا معاديًا.

(1) مسلك، غزة من الداخل، يونيو 2023. https://features.gisha.org/gaza-up-close-ar/.

- إغلاق كافَّة معابر قطاع غزة مع إسرائيل بالكامل (فُتحت جزئيًّا بعد ذلك ولأيامٍ معدودةٍ، ثُم أُغلقت جميعها نهائيًّا ما عدا معبر كرم أبو سالم)، وعليه فإنَّه لم يَعُد يدخل إلى القطاع أيَّة مواد خام سواء للبناء أو للصِّناعة، كذلك منعت سلطات الاحتلال إدخال العملات المختلفة إلى القطاع وخاصةً الشيكل، وخلال السَّنوات اللَّاحقة لبداية الحصار خففت إسرائيل بعض القيود وتزايد تدريجيًّا دخول السِّلع؛ ولكنها لم تعد لما كانت عليه قبل الحصار بسبب استمرار منع قائمة من السلع بحجة إمكانيَّة استخدامها استخدامًا مزدوجًا للأغراض المدنيَّة والعسكريَّة، ووصل عدد هذه السلع الممنوعة إلى حوالي 150 سلعة، وتظلُّ القيود المحدَّدة المفروضة على المواد والمعدات التي تصنِّفها إسرائيل بأنَّها "مزدوجة الاستخدام" تُشكِّل عقبة، كما أنَّ تعريف إسرائيل لما هو "مزدوج الاستخدام" غامض وصارم مقارنة بالممارسات الدوليَّة السَّائدة، فإن التَّوافر المحدود للمواد الخام ومدخلات الإنتاج والمعدات وقطع الغيار - إلى جانب القيود المفروضة على الصَّادرات وتكاليف النقل المرتفعة- تُشكِّل عوائق كبيرة أمام القطاع الخاص، وتعوق خلق فرص العمل، وتُعيق النموَّ الاقتصادي[1].

- تحديد مناطق ممنوع الوصول إليها، وهي أراضٍ زراعيَّة واقعة على حدود غزة من الخط الأخضر الذي تمَّ ترسيمُه عام 1949، وتُقدر مساحتها بنسبة 17% من المساحة الكليَّة لقطاع غزَّة، ويدخل في نطاقها ما يقرب من 35% من الأراضي الصَّالحة للزراعة، وقلَّصَت إسرائيل كذلك المناطق البحريَّة التي يُسمح لصيادي الأسماك الفلسطينيِّين الوصول إليها إلى ثلاثة أميالٍ بحريَّةٍ بعيدًا عن الشاطئ، وكانت تزيد وتنقص خلال سنوات الحصار حسب الحالة السياسيَّة.

(1) UNSCO, Report to the Ad-Hoc Liaison Committee, 22 September 2022. https://goo.su/7rJJv

● الاعتداءات العسكريَّة المتكررة على قطاع غزة، والتي أثرت في كلِّ مرَّة على حياة الناس وممتلكاتهم وسبل معاشهم ومواردهم قتلًا وتدميرًا وتخريبًا، ووصل عدد الاعتداءات العسكريَّة الرئيسيَّة على قطاع غزة إلى خمسة اعتداءات قبل الاعتداء الكارثي الأخير في أكتوبر 2023، وترتب على محاولة علاج ما دمَّرته الاعتداءات بروز حاجة جديدة في القطاع ذات أولوية ملحَّة، وهي إعادة إعمار قطاع غزة، ومتطلباتها من مواد البناء التي كانت ممنوعة، ومن ثمَّ نشأت آليَّة إسرائيليَّة جديدة لإدخال مواد البناء تقوم على تحديد الكميَّات وتحديد الأشخاص والرقابة المستمرَّة.

وقد درَس صندوق النَّقد الدَّولي تأثير العمليَّات العسكرية على القاعدة الإنتاجيَّة لغزَّة، مشيرًا إلى أنَّ العمليَّة العسكريَّة التي نُفِّذت في عامي 2008 و2009 دمَّرت أكثر من 60% من مجموع الموجودات الرأسماليَّة لغزَّة، وأنَّ العمليَّة العسكريَّة التي نُفِّذت عام 2014 أسفرت عن انخفاض بنسبة 85% من الموجودات الرأسماليَّة التي نجت من العمليَّة السَّابقة، وأدَّت هاتان العمليَّتان فقط إلى انهيار القاعدة الإنتاجيَّة في غزَّة، وإلى تآكُل الموجودات الرأسماليَّة، وإضعاف إمكانات النموِّ، وتقييد نمو الإنتاجيَّة وترسيخ الفقر، والاعتماد على المساعدة الدَّوليَّة[1].

2. تحديات القطاع الخاص في ظلِّ الحصار والانقسام:

في هذا السِّياق نستعرض فيما يلي جانبين رئيسيَّين للتَّحديات المرتبطة بشكل مباشر بمنظومتي الانقسام والحصار التي يواجهها القطاع الخاص، والاقتصاد عمومًا[2]:

(1) International Monetary Fund, 2017, West Bank and Gaza: Report to the Ad Hoc Liaison Committee, August.

(2) انظر: مازن صلاح العجلة، سنوات التنمية الضائعة، مرجع سابق.

أ. غياب دور حكومي داعم للقطاع الخاص:

- **جبايات جائرة لأهداف ماليَّة:**

يتمثَّل جوهر الدَّور الحكومي تجاه القطاع الخاص في خلق بيئة تُمكِّن قطاعًا خاصًّا ديناميكيًّا وخلَّاقًا من أن ينمو ويزدهر، وبناء على التَّوصيف السَّابق لطبيعة النِّظام السياسي المتمثل في سلطة أمر واقع تسيطر بالقوَّة على مصير وموارد ومقدرات البلد، فإنَّ هذه الحالة الفريدة تعني عدم وجود حكومة وفقًا للمعايير السياسيَّة المتعارف عليها، الأمر الذي صبغها بطابع حزبي فئوي خاص يقوم على فرض رؤية وحيدة على التُّجار ورجال الأعمال.

وقد ألزمت سلطة الأمر الواقع التُّجار ورجال الأعمال والمواطنين بدفع كافَّة أنواع الضرائب والرسوم، في ظل الحصار وتراجع معدلات النمو الاقتصادي وزيادة معدلي البطالة والفقر، ومن ثمَّ تراجع وتدهور نصيب الفرد من النَّاتج المحلِّي الإجمالي، الأمر الذي ألحق الضَّرر بهذه الفئات، خاصَّة في ظلِّ وجود ازدواج ضريبي وجمركي يعاني منه رجال الأعمال، كونهم يقوموا بدفع بعض من أنواع هذه الضَّرائب لحكومة السُّلطة الوطنية الفلسطينيَّة عند الاستيراد، وقد انعكس ذلك سلبًا على القطاع الخاص في شكل تراجع مستمر في المبيعات، وتزايد حجم المخزون، ومن ثمَّ تراجُع في الأرباح، بسبب ضعف القوَّة الشرائيَّة للأفراد.

ولقد تزايدت أنواع الجبايات بعد إغلاق الأنفاق، وتزايدت شدة وصرامة إجراءات الجباية، وقد أشار تقرير لمؤسسة "أمان" إلى أنَّ حماس لجأت إلى اتِّباع سياسات ماليَّة صارمة عام 2015 في مجال تحصيل الضرائب، وفرض رسوم جديدة خلقت ازدواجية في تحصيل الضَّرائب والرسوم من خلال النِّظام المعمول به، والَّذي يتمثل في ضرائب القيمة المضافة والرسوم الجمركيَّة، والإضافات الضريبيَّة (التَعلية) والرسوم الجديدة التي تجبيها حماس، ومن أمثلتها ما يُسمى بضريبة التَّكافل، ورسوم إذن الاستيراد الذي يُغطي حاليًا 70-80% من إيرادات اقتصاد حماس، وزيادات

متفرِّقة في رسوم العديد من الخدمات[1]. ومن أبرزها أيضًا الرُّسوم المُضاعفة على السَّجائر بأنواعها التي تصل إلى 125% من ثمنها (تشمل رسوم جمركيَّة وضريبة القيمة المضافة وضريبة الدخل)، ناهيك عن الضَّرائب على الدَّخل والأرباح، وتزايد حجم الرُّسوم المفروضة على كافَّة أنواع الخدمات التي يحتاجها المواطن، بما فيها الخدمات الصحيَّة والأدوية التي تُقدمها السُّلطة مجانًا لمشافي القطاع، ومن أبرز الرُّسوم التي تضاعفت رسوم تراخيص المركبات والسَّائقين، وما يترتب على ذلك من رسوم متنوِّعة.

- **غموض وتعارض السِّياسات:**

أضف إلى ذلك تضارب وتعارض العديد من السياسات والإجراءات التي تفرضها حماس على القطاع الخاص في سياق حجج ومبررات مختلفة مثل دعم المنتج الوطني، وحماية المستهلك، ومحاربة الاحتكار، وفي هذا السياق ألغت قانون الوكالات القائمة، ومنعت استيراد سلع محدَّدة، ومع ذلك فإنَّه بعد أن رفعت رسوم وضرائب بعض أنواع السِّلع الإسرائيليَّة المنشأ أضعافًا مضاعفة سمحت باستيرادها، مثل منتجات شركة " تبوزينا" الإسرائيليَّة وغيرها من البضائع، ويمكن القول بصفة عامة بأنَّ عدم وجود حكومة شرعيَّة خلق حالة من ازدواجيَّة الضَّرائب، وساعد على نشوء نظام جمركي وضريبي غير واضح ومجحف بالقطاع الخاص، ناهيك عن حرمانه من أيِّ نوع من أنواع الدَّعم والحماية.

- **مزاحمة القطاع الخاص(crowding out) :**

إنَّ من أسوأ الآثار السلبيَّة على القطاع الخاص التي مارستها حماس باعتبارها سلطة أمر واقع هو مزاحمة القطاع الخاص، ويعني مصطلح المزاحمة في أبسط معانيه إحلال نشاط اقتصادي عام محل نشاط اقتصادي خاص، كما أنَّ المزاحمة كظاهرة اقتصاديَّة تحدُثُ عند ازدياد تدخُّل الحكومة في أحد القطاعات الاقتصاديَّة أو أكثر، ممَّا يُؤثِّر في العرض أو الطلب داخل السوق، ويمكن أن يحدث عند الزيادة في الإنفاق العام من خلال زيادة العبء الضريبي أن يتقلص

(1) أمان، ورقة عمل حول واقع الإيرادات والنفقات في قطاع غزة، (رام الله، مارس 2016)، ص12.

حجم الإنفاق الاستثماري الخاص، وأن تدخل الحكومة في مجالات الإنتاج التي يعمل فيها القطاع الخاص، وأن تحتكر الوصول للموارد.

ومن الواضح أن هذه الأوجه مارستها حماس داخل قطاع غزة، حيث تشير المعلومات المتاحة إلى أنَّ حركة حماس - بعد سيطرتها على القطاع وتدفُّق أنواع الدَّعم عبر الأنفاق- بدأت تدريجيًّا (إما بشكل مباشر، أو من خلال أشخاص مرتبطين بالحركة) بالتغلغل في عمل القطاع الخاص، وذلك من خلال الاشتراك في مشروعات إنتاجيَّة وخدميَّة قائمة أو في مشروعات جديدة، بما في ذلك امتلاك العديد من الأنفاق، وامتلاك بعض الاحتكارات التجاريَّة (مثل السَّجائر)، والمتاجرة في العقارات والأراضي[1]. وقامت الحركة بإنشاء شركات ماليَّة ومصرفيَّة مثل البنك الإسلامي الوطني، وبنك الإنتاج، وشركة الملتزم للتَّأمين، والعديد من محلات ومكاتب الصِّرافة، وجميعها غير مرخص من سلطة النقد الفلسطينيَّة، إضافة لمشاريع سكنيَّة وفنادق ومراكز تسوق ومنتجعات ومساحات زراعيَّة ومزارع سمكية، وفي الحقيقة فإنَّ إمبراطوريَّة «حماس» الاقتصاديَّة المصغرة تتحوَّل بسرعة إلى لاعب رئيسي في القطاع الخاص في غزة.

ب. صعوبات تتعلَّق بمستلزمات الإنتاج:

رأينا كيف كان القطاع الخاص يعمل في ظلِّ بيئة أعمال تُعاني من عدم الاستقرار السياسي، وتَغوُّل سلطة الأمر الواقع، ووجود بنية تحتيَّة مهترئة ومفككة، أضف إلى ذلك فإنَّ هناك العديد من المعوقات والصِّعاب التي يكابدُها القطاع الخاص لتوفير مدخلات ومستلزمات وعناصر الإنتاج، ومن أهم الأمثلة في هذا المجال ما يمكن استعراضه من خلال بعض النقاط التي أوردها تقرير جديد لبرنامج الأمم المتَّحدة الإنمائي UNDP[2]، وهي:

- نقص العمالة المَاهرة.

(1) Samhouri, Mohammed,2017, Three Years After the 2014 Gaza Hostilities Beyond Survival: Challenges to Economic Recovery and Long Term Development, UNDP, May,2017.

(2) Mohammed Samhouri, Op, Cit.

- إجراءات بنكيَّة مشدَّدة، ومعدلات فائدة عالية.
- نقص حاد في الكهرباء والوقود والمياه.
- قيود على استيراد المواد الخام من خلال قائمة السِّلع ذات الاستخدام المزدوج.
- محدوديَّة الأراضي للاستخدامات الاقتصاديَّة.
- نقص في مراكز خدمات الموارد.

ومن القيود والمعوِّقات التي يواجهها الاقتصاد الفلسطيني في غزة - وخاصَّة على الصعيد الإنساني الذي يحظى بالأولويَّة لدى الدول المانحة- سياسة عدم اتصال الدول المانحة بسلطة الأمر الواقع في غزة الناتجة عن تصنيف حماس كـ "منظَّمة إرهابية" من قبل بعض الدول والكيانات، حيث إنَّها تؤثر بشدَّة في المنظمات الدوليَّة العاملة في غزَّة، والهدف العام من التَّصنيف هو منع حماس من تلقي أيِّ أموال أو أصول، وقد أدَّى هذا إلى قيام الجهات المانحة بإدخال تدابير مكافحة الإرهاب في اتفاقيَّات التَّمويل، ممَّا أدَّى إلى الحد من العمليَّات الإنسانيَّة وتقييدها بشدَّة، وعلى سبيل المثال لا يمكن للعديد من الأطفال في غزَّة الاستفادة من المساعدة في تعليمهم من الجهات المانحة المهمَّة، لأنَّهم يعيشون في بلديَّات حماس، ويذهبون إلى المدارس التي تديرها الحكومة، ومن المرجح أن يؤدي انتهاك تدابير مكافحة الإرهاب إلى إنهاء التمويل، وإمكانية رد الأموال، واعتمادًا على الجهة المانحة والملاحقة القانونية. ويؤدي الافتقار إلى الوضوح فيما يتصل بمتطلبات مكافحة الإرهاب إلى فرض الرقابة الذاتية والتنظيم للتخفيف من المخاطر الماليَّة والتشغيليَّة والقانونيَّة التي تتعرض لها المنظمات الإنسانيَّة[1].

إنَّ خلاصة هذه التحديات وما صاحبها من تغيُّر في السياسات والإجراءات المتعارف عليها قد زاد من حدَّة المخاطر، بل وأسهم في تنوعها، وأضعف البيئة

(1) ACAPS, The political economy of Gaza - responding to economic vulnerability, Thematic report, 28 September 2021.

الموجودة لتنمية القطاع الخاص ليصبح ضعيف النشاط والحيويَّة، عاجزًا عن القيام بدوره الرئيسي في تحقيق النمو الاقتصادي وخلق الوظائف، ولا شكَّ بأنَّ القطاع الخاص أصبح يعمل في ظلِّ التَّحديات السابقة، في مناخ استثماري يسوده عدم اليقين، وزيادة تكاليف مزاولة الأعمال، وبيئة أعمال تفتقد إلى تكافؤ الفرص لكل المستثمرين، ومن ثمَّ فإنَّ هذا العدد المتواضع من الشَّركات التي نشأت في هذه الظروف واجه بيئة صعبة يكتنفها الغموض ويتخللها التحديات.

ورغم أنَّ كافَّة المؤشرات الاقتصاديَّة التي استعرضناها تؤكد على تردي الوضع الاقتصادي وضعفه، إلَّا أنَّ الاستئناس بمعيار مهم وضعه أحد الاقتصاديِّين العالميين لتقييم حالة التنمية في البلد قد يساعد في التأكيد على هشاشة الوضع الاقتصادي في قطاع غزة، حيث يطرح أستاذ الاقتصاد« Dudley Seers ددلي سيرز» ثلاثة أسئلة أساسيَّة عند محاولة الإجابة عما إذا كانت دولة نامية معينة تسير في طريق التنمية الاقتصادية أم لا، وهذه الأسئلة هي: ماذا حصل للفقر؟ وماذا حصل للبطالة؟ وماذا حصل لعدم المساواة في توزيع الدخل؟ فإذا كانت كل هذه المشكلات قد انخفضت مستوياتها بشكل ملموس عما كانت عليه في السابق فإنَّه يمكن القول بأنَّ الدولة المعنية كانت تسير في فترة تنمية اقتصادية، أما إذا كان أحد هذه المشكلات أو أكثرها قد ازداد سوءًا، فإنَّه من غير الممكن الادعاء بأنَّ التنمية الاقتصادية في هذه الدولة قد حدثت حتَّى لو تمكنت من زيادة متوسط دخل الفرد فيها بمعدل الضِّعف[1]، وبتطبيق ذلك على فلسطين نجد أنَّ هناك تراجعًا حادًّا في المعايير الثلاثة التي وضعها سيرز وما زالت حتَّى الآن، الأمر الذي يعكس مدى تشوه وضعف الهياكل الإنتاجية التي تمنع هذه المعدلات من الارتفاع، وتدفع باتجاه النمو الاقتصادي والتَّنمية.

(1) Dudley Seers, "The meaning of development, IDS Communication 44, Institute of Development Studies, University of Sussex, UK. 1969,P5.

الفصل الثَّاني:
حجم الخسائر البشرية والمادية للحرب وتداعياتها على الاقتصاد الفلسطيني

أولًا - مقدَّمة:

تسبب الصِّراع الدَّائر في قطاع غزَّة في خسائر في الأرواح فاق حدود التصوُّر، وتهجير قسري شامل ومستمر وقاسي وخطير، وإلحاق أضرار بالبنية التحتيَّة الاجتماعيَّة والماديَّة والإنتاجيَّة بسرعة وحجم غير مسبوقين، وقد وصفت الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وغيرهما من الشركاء الإنسانيين والإنمائيين الأزمة مرارًا وتكرارًا بأنَّها أزمة إنسانيَّة شديدة الخطورة.

والهدف من هذا الفصل هو تبيان ما هو أعمق من الرصد التقليدي، وتقديم تقديرات أولية كليَّة عن الخسائر البشريَّة والاجتماعية في قطاع غزَّة بشكل خاص، مع الإشارة إلى الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام، فهو يقدم تحليلًا شاملًا ومعمَّقًا لهذا الحجم من الدمار، سواء كان على صعيد البنية التحتيَّة أو الأصول البشريَّة والإنتاجيَّة، وكيف أثر بالغ الأثر في الخدمات الأساسيَّة للسكان، ومن ثمَّ في ترابط المجتمع ومدى التفكُّك والضعف الَّذي تعزز بفعل هذا الدمار وتداعياته الإنسانيَّة، والأمر على المستوى الواقعي ليس سهلًا، فهو كما تساءل الخالدي - في تقديمه للعدد الجديد لتقرير المراقب الاقتصادي- كيف يمكن قياس وتحليل اقتصاد تعرَّض إلى ما يصفه الخبراء بمفاهيم جديدة ملائمة لفهم معاني الإبادة على مختلف الأصعدة؟ إبادة البشر، وإبادة المسكن، وإبادة المكان، وإبادة المجتمع، وإبادة التَّعليم، والصحَّة والبيئة والتراث، ومن ثم إبادة الاقتصاد.

وتكمن أهميَّة تحليل حجم الخسائر ومداها وعمقها في كونها تتعرَّض للأصول الأساسية التي يستند عليها المجتمع وتطوره، وهي البشر، والبنى التحتيَّة المختلفة التي تحافظ على هؤلاء البشر، وتساعد في صون حقوقهم الأساسيَّة، والدفع باتجاه تطوُّرهم ورفاهيتهم، ويعزِّزُ هذه الأهميَّة الدور المحوري الذي تلعبه البنى التحتيَّة بمعناها الشامل، والذي يتضمن البنى التحتيَّة الاجتماعية مثل مرافق الرعاية الصحية، والمؤسَّسات التعليمية، والمرافق الثقافيَّة والترفيهيَّة، والخدمات

الاجتماعيَّة، والمراكز المجتمعيَّة لدعم رفاهية وصحة ونوعية حياة الأفراد والمجتمعات، وببساطة شديدة من دون بنى تحتية لن يكون لدينا مجتمع سليم، كما يؤكد البنك الدولي، إذ تتطلَّب الخدمات الأساسيَّة - مثل الرعاية الصحيَّة والتعليم- بنى تحتية؛ ولكي تعمل المجتمعات المحليَّة والأعمال التجارية وتزدهر فهي بحاجة إلى الوصول إلى السِّلع والأسواق، وعمومًا يجب أن تلبي البنى التحتيَّة احتياجات المجتمع.

وهنا ثمة ملاحظات لها من الأهميَّة بمكان أن نستهل هذا الفصل بعرضها توضيحًا وتحديدًا لمسار العرْضِ والتَّحليل، وبيانها كالآتي:

- أنَّ إعداد هذا البحث أثناء العدوان يقتضي التأكيد على أنَّ كافَّة التقديرات الخاصة بالخسائر البشرية وخسائر البنية التحتية قابلة للزيادة بلا شك بحكم استمرار العدوان، ومن ثمَّ زيادة حجم التَّدمير والقتل، رغم أن وتيرة العدوان تراجعت قليلًا بعد دخولها المرحلة الثالثة، حيث تشير عدة تقارير دوليَّة إلى أنَّ معظم عمليات القتل والتَّدمير حصلت في الأشهر الثَّلاثة الأولى.

- سيتم الاعتماد في تقدير خسائر البنية التحتيَّة على تقارير دوليَّة أعدتها المؤسَّسات الدوليَّة الرئيسيَّة والمتابعة لتطوُّرات العدوان، مثل الأمم المتَّحدة، والبنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) الأونروا، ومعظمها صدر بعد الشهور الثلاثة الأولى للعدوان، وأحدثها صدر في شهر مايو. وحتَّى تلك التقارير التي صدرت في يونيو وُجد أنَّها تعتمد على التَّقديرات السَّابقة، وتؤكِّد هذه التقارير أنَّ ما تقدمه من معلومات وبيانات ليست نهائيَّة بحكم استمرار العدوان الذي يعني بشكل مباشر زيادة حجم وقيمة الخسائر التي تمَّ تقديرُها.

- كذلك سيعتمد البحث على ما صدر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني من تقارير لتقدير الخسائر مثل الخسائر البشريَّة، وتلك المتعلِّقة بالقطاع الخاص، والزِّراعة والمياه وغيرها.

- لا تمثِّل تقديرات الخسائر هنا احتياجات التَّمويل المطلوبة، فغالبًا ما تميل

الاحتياجات النهائيَّة للتَّعافي وإعادة الإعمار إلى أن تكون أعلى بعدة أضعاف بناءً على تجارب الاعتداءات السَّابقة، فعلى سبيل المثال بالنسبة للصراع في غزة في عام 2014، بلغت الأضرار 1.4 مليار دولار أمريكي، في حين بلغت الاحتياجات 3.9 مليار دولار أمريكي.

ثانيًا- الخسائر البشريَّة والتغيُّرات الديموغرافيَّة:

تمهيد:

لا بد من التنويه بداية على أنَّ العادة جرت بين المؤسَّسات الدوليَّة والمحليَّة على تتبُّع الزيادة في أعداد القتلى وتسجيلها، وهو منهج يقلل من أهميَّة الإنسان وكرامته، ولا يُولي أيَّ اعتبار لكون هذه الأعداد من القتلى هم جزء أساسي من الثروة البشريَّة للمجتمع الفلسطيني، التي هي الثروة الحقيقيَّة التي تُولّد رأس المال البشري بالمفهوم الاقتصادي، ومن ثمَّ فنحن أمام منهجيَّة قاصرة لا تُقدر ما سيحل على المجتمع الفلسطيني في قطاع غزة من فقدان وخسائر من الصَّعب تعويضها خلال سنوات معدودات.

وقد تسبَّب جيش الاحتلال الاستعماري في تعزيز هذه الصورة دوليًّا، ومن ثم تبرير كافة المذابح والفظائع غير الإنسانيَّة التي ارتكبها الجيش، وفي تقرير هام - لمجلس حقوق الإنسان التَّابع للأمم المتحدة بعنوان " تشريح الإبادة الجماعية"[1] - يوضح أنَّه في الهجوم الأخير على غزَّة كانت الأدلة المباشرة على أنَّ نية الإبادة الجماعيَّة حاضرة بشكل فريد، فقد صوَّرت الخطابات الإبادة الجماعيَّة اللَّاذعة للسُّكان بالكامل، باعتبارهم العدو الَّذي يجب القضاء عليه وتهجيره قسرًا، وأصدر كبار المسئولين الإسرائيليِّين ذوي السلطة القياديَّة تصريحات عامة مروعة تؤكد نيَّة الإبادة الجماعيَّة، بما في ذلك ما يلي:

(1) Francesca Albanese, Anatomy of a Genocide, Human Rights Council, Fifty-fifth session, 26 February–5 April 2024. https://goo.su/OXUarw

- صرح الرئيس إسحاق هرتسوغ بأنَّ "أمَّة بأكملها هناك... مسئولة" عن هجوم 7 أكتوبر، وأنَّ إسرائيل سوف "تكسر عمودهم الفقري".

- أشار رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو إلى الفلسطينيّين بلفظ "عماليق" و"وحوش"، ويشير مصطلح عماليق إلى مقطع توراتي يأمر فيه الله شاول: "والآن اذهب واضرب عماليق، ودمر كلَّ ما له ولا تعف عنهم؛ "ولكن اقتلوا رجلًا وامرأة، وطفلًا ورضيعًا، وثورًا وغنمًا، وإبلًا وحمارًا".

- أشار وزير الدفاع يوآف جالانت إلى الفلسطينيّين باعتبارهم "حيوانات بشريَّة"، وأعلن "الهجوم الكامل" على غزة بعد "إطلاق كل القيود"، وأنَّ "غزة لن تعود أبدًا إلى ما كانت عليه".

- صرَّح المتحدِّث باسم جيش الدفاع الإسرائيلي دانييل هاجاري بأنَّ التركيز يجب أن ينصبَّ على التسبُّب في "أقصى قدر من الضرر"، ممَّا يدل على إستراتيجيَّة العنف غير المتناسب والعشوائي.

- دعا وزير التُّراث عميحاي إلياهو إلى ضرب غزَّة "بالقنابل النوويَّة".

إنَّ مثل هذه الدَّعوات إلى العنف المدمِّر الموجَّه لقوات جيش الاحتلال تشكِّل دليلًا قويًّا على التَّحريض المباشر والعلني على ارتكاب الإبادة الجماعيَّة، وتسفيه قيمة الإنسان، وقد مهَّدت عقود من الخطاب الذي ينزع الصفة الإنسانيَّة عن الفلسطينيين الطريق لمثل هذا التحريض؛ بل إنَّ إحدى السِّمات الأساسية لسلوك إسرائيل منذ السَّابع من أكتوبر تتلخَّص في تكثيف نزع الصفة المدنيَّة عن الفلسطينيّين، ويؤكِّد التقرير على أنَّ هناك أدلة دامغة على أنَّ هذه التصريحات قد تمَّ استيعابها والعمل بها من قِبَل القوَّات على الأرض، وأشار الجنود الإسرائيليون إلى الفلسطينيّين باعتبارهم "إرهابيّين" و"صراصير"، وكرَّروا المصطلحات التي صاغها القادة السياسيون، مرددين "لا يوجد مدنيُّون غير متورطين"، بينما دعوا أيضًا إلى بناء المستوطنات في غزَّة، والتفاخر بقتل "العائلات والأمَّهات والأطفال"، وإذلال

الفلسطينيين المعتقلين، وتدمير أحياء سكنيَّة بأكملها، وتدنيس المقابر وأماكن العبادة[1].

1. عدد الوفيات النَّاجمة عن العدوان.

منذ السَّابع من أكتوبر 2023 تسبَّبت الأزمة المتصاعدة في إسرائيل والأراضي الفلسطينيَّة المحتلَّة في مقتل وإصابة أعداد كبيرة من المدنيِّين، فلقد بلغ عدد القتلى بين يومي 7 أكتوبر 2023 ويوم 13 أكتوبر، أي في اليوم 373 للعدوان 42227، بينما بلغ عدد الإصابات 98464، وبلغ عدد المفقودين تحت الأنقاض 10 آلاف قتيل[2]، كما قُتل 716 فلسطينيًّا في الضفَّة الغربيَّة، بما فيها القُدْس الشرقيَّة[3]. والمُلاحظ أنَّ الأشهر الأربعة الأولى حظيت بأكبر عدد من القتلى، حيث يشير تقرير منظمة الصحَّة العالمية الصادر في أول فبراير إلى أنَّ عدد القتلى بلغ حتى هذا التاريخ 29,195، وهذا يعني أنَّ 75.4% من القتلى قضوا حتَّى أوائل فبراير، بينما وصل عدد الإصابات إلى 69,170 إصابة[4]، أي بنسبة 96.1% من عددها الإجمالي حتَّى 13 أكتوبر 2024، وهذا يعني أنَّ وصول عدد القتلى إلى 42227 ألف فلسطيني يمثل 1.8% من إجمالي سكان القطاع.

ويقدِّم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بعض التَّفاصيل الهامَّة المتعلِّقة بأعداد القتلى وفئاتهم، حيث يشير إلى أنَّ منهم حوالي 17 ألف شهيد من الأطفال، وحوالي 11.5 ألف من النِّساء، ومنهم 2419 مسن، وبلغ عدد الشُّهداء الذين استشهدوا نتيجة المجاعة 34 شهيدًا، كما أشارت البيانات إلى استشهاد 986 شهيدًا من الطَّاقم الطبي، و175 شهيدًا من الصحفيين، و496 شهيدًا من الكوادر التعليميَّة،

---

(1) Ibid.

(2) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. https://goo.su/d9JjpT

(3) WHO, oPt Emergency Situation, op. cit,.

(4) WHO, oPt Emergency Situation Update Issue 23, As of 20 February 2023
https://goo.su/TgLxyAD

203 شهداء من موظفي الأونروا، 85 شهيدًا من الدِّفاع المدني[1].

وتقدم بعض التقارير تفاصيل إحصائيَّة مرعبة إنسانيًّا حول عدد القتلى من العائلات، حيث يشير تقرير للأوتشا[2] أعدته مبكرًا في أوائل شهر نوفمبر إلى أنَّ العائلات التي لديها وفيات متعددة - تبلغ على الأقل 6120 من الوفيات المبلَّغ عنها- يصل عددها إلى 825 أسرة، ويشير التقرير إلى أنَّ عدد العائلات التي لديها أكثر من 10 من الوفيات يبلغ عددها 192 عائلة، والتي لديها من 6-9 وفيات يبلغ عددها 136 عائلة، بينما يصل عدد العائلات التي فقدت بين 2-5 إلى 444 عائلة، ورغم أنَّ التَّقرير قديم بناء على ما وصل إليه عدد القتلى، فإنَّ أهميته تكمن في تحديد الاتجاه العام لطبيعة منهجيَّة القتل الاستعماريَّة لجيش الاحتلال.

2. الوفيات والإصابات بين الأطفال.

وتركز الإحصاءات على حصيلة القتلى من الأطفال، حيث قتلت إسرائيل نحو 17 ألف طفل، وهذا العدد يمثل حوالي 40.3% من عدد القتلى الإجمالي، وأصابت 34 ألف طفل، ومازال 3600 طفل تحت الأنقاض، وفقد 1500 طفل أطرافهم وعيونهم، ووفقًا لتقرير الأونكتاد فقد تجاوز عدد الأطفال الذين قُتلوا خلال الأسابيع الثلاثة الأولى من القصف على غزة إجمالي عدد الأطفال الذين قُتلوا في النزاعات المسلحة في أكثر من 22 دولة منذ عام 2019[3].

وتشير تقديرات منظمة الأمم المتَّحدة للطفولة (اليونيسيف) إلى أنَّ حوالي 17 ألف طفل في غزَّة أصبحوا أيتامًا بعد أن فقدوا والديهم أو أحدهم منذ السَّابع من تشرين أول 2023، ويمثل كل منهم قصة محزنة عن الخسارة والفقدان، ويمثل هذا

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الإحصاء الفلسطيني يستعرض أوضاع السكان في فلسطين بمناسبة اليوم العالمي للسكان، 2024/07/11. https://goo.su/J0msATh

(2) Ocha, HOSTILITIES IN THE GAZA STRIP AND ISRAEL – REPORTED IMPACT, 5 November 2023.

(3) UNCTAD, op, cit.

الرقم حوالي 1% من إجمالي عدد النَّازحين، والذي يبلغ 1.9 مليون نازح في قطاع غزَّة، ونتيجة لذلك يعيشون أوضاعًا صعبة جدًّا وظروفًا استثنائيَّة، وليس هناك مأوى حقيقي لهم[1]، ويمكن أن يؤدي إلى تأثيرات سلبيَّة عميقة على الأطفال، بما في ذلك تأثيرات نفسيَّة واجتماعيَّة مثل الوحدة، وتدهور الصحَّة النفسيَّة، وضعف التعلُّم والتطوُّر الاجتماعي، وفي ذلك تقول نائبة المفوض العام للأونروا " يتحمل الأطفال العبء الأكبر، حيث يوجد 625,000 طفل مصاب بصدمات نفسيَّة عميقة وخارج النِّظام المدرسي، وقبل السَّابع من أكتوبر كان نصفهم يذهبون إلى مدارس الأونروا، ومع اندلاع هذه الحرب وبعد وقت قصير من جائحة كوفيد-19 تتحقق هذه الخسائر، فإنَّنا نخاطر بحرمان جيل كامل من الفتيات والفتيان من التعليم الرَّسمي، وبذلك يتعمق زرع بذور الكراهية والاستياء والصِّراع في المستقبل[2]".

كل هؤلاء الأطفال ليسوا أضرارًا جانبيَّة؛ بل استهدفتهم إسرائيل بإصرار وترصُّد في مذبحة أطفال قالت فيها منظمة إنقاذ الطفولة في الأمم المتحدة: إنَّ عدد الأطفال الذين قُتلوا في هذا الصِّراع أكبر من عددهم في جميع الصِّراعات المسلَّحة على مستوى العالم على مدى السنوات الأربع الماضية[3].

3. وفيات وإصابات النِّساء:

إنَّ النساء والفتيات في غزَّة يعانين من مستويات غير مسبوقة من العنف خلال التصعيد العسكري الإسرائيلي على قطاع غزة، ممَّا يجعل هذه البقعة

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، د .عوض، تستعرض أوضاع أطفال فلسطين عشية يوم الطفل الفلسطيني،2024/ 04/ 05.

(2) الأونروا، إحاطة الأونروا لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قدمتها نائب المفوض العام للأونروا السيدة أنطونيا دي ميو، 26 يوليو 2024. https://goo.su/TjMboE /.

(3) UN, Speakers in Security Council Condemn Deadly Israeli Airstrikes on Aid Workers in Gaza, Urge Immediate Action to End Violations of International Humanitarian Law, 5 April 2024. https://press.un.org/en/2024/sc15653.doc.htm.

المحاصرة واحدة من أخطر الأماكن في العالم بالنسبة للمرأة في الوقت الحالي، حيث تتعرَّض النساء والفتيات في غزَّة للقتل والإصابة بمعدلات مروعة، مع حرمانهن من التمتُّع بحقوقهن الأساسيَّة في الغذاء والماء والرعاية الصحيَّة يوميًّا، ويتعرضن لضغط نفسي هائل وصدمات بعد شهرين من العيش في رعب، وحسب آخر الإحصاءات التي يُصدرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فقد بلغ عدد القتلى من النساء حوالي 11.5 ألف[1]، ويمثل هذا العدد 27.2% من العدد الإجمالي للقتلى، وأكَّدت هذا الرقم المُمثِّلة الخاصَّة لهيئة الأمم المتَّحدة للمرأة في فلسطين ماريز غيموند، حيث أفادت بأنَّ أكثر من 10.000 امرأة فقدن حياتهنَّ، وفقدت أكثر من 6000 أسرة أمهاتهنَّ، وفقدت ما يقرب من مليون امرأة منازلهن وأحبائهنَّ وذكريات حياتهنَّ[2].

ويبدو أنَّ هناك بعضًا من التَّعارض في أعداد النساء القتلى، حيث أشار تقرير صادر عن منظمة المرأة في الأمم المتحدة في إبريل 2024 إلى أنَّ عدد النساء القتلى بعد مرور ستَّة أشهر بلغ أكثر من 10,000 امرأة في غزَّة، وأصيب أكثر من 19,000 آخرين[3]، ويبدو أنَّ ما أورده الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حول أعداد القتلى حتَّى منتصف يوليو 2024 من النساء (11 ألف) صحيحًا، باعتبار أنَّ معظم القتلى عمومًا، ومعظم التدمير تمَّ خلال الأشهر الأولى من هذا العدوان المدمِّر، كما أشرنا عند الحديث عن تطوُّر عدد القتلى الإجمالي.

4. النازحون:

النَّازحون: هم السكان الذين خرجوا من بيوتهم بأمر السلطات العسكرية الإسرائيلية إلى مراكز إيواء أو بيوت الأقارب والمعارف ولاحقا إلى الخيام، وفي ظلِّ

(1) https://goo.su/LczD0.

(2) إيجاز صحفي في مقر الأمم المتحدة الممثلة الخاصة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في فلسطين، ماريز غيموند، حول زيارتها إلى غزة. https://goo.su/3UGMKlB

(3) UN Women, In focus: The war in Gaza, 16 APRIL 2024. https://goo.su/z87EwA

العدوان الإسرائيلي الذي أوقف إمدادات المياه والكهرباء والوقود والأدوية وحدد حجم المساعدات فقد عاش هؤلاء النازحين أيامًا قاسية لا تقل ضراوة عن لحظات الخوف من القصف الإسرائيلي المستمر فوق رؤوسهم، ويُقدر عدد النَّازحين داخليًّا في قطاع غزَّة في بداية العدوان بنحو 1.5 مليون شخص في ظل حصار كامل مفروض على القطاع منذ 9 أكتوبر2023، وقد أدَّى ذلك إلى تفاقم الأزمة الإنسانيَّة التي طال أمدها، والنَّاجمة عن الحصار المفروض على غزَّة منذ 16 عامًا[1]، وتشير أحدث تقديرات الأمم المتحدة إلى نزوح 1.9 مليون شخص في غزَّة مرات عدَّة، وأنَّ جميع السكان تقريبًا بحاجة إلى المساعدة[2].

وأجرى مكتب الأمم المتَّحدة لتنسيق الشُّؤون الإنسانيَّة وشركاؤها تقييمات (أوائل يوليو 2024) في مواقع تستضيف الموجات الجديدة من النَّازحين إلى مستويات خطيرة من العوز في شتّى القطاعات، وإذ يقدر بأنَّ تسعة من كلِّ 10 أشخاص باتوا نازحين في غزَّة، وتؤثر موجات النُّزوح الجديدة في معظمها على الأشخاص الَّذين نزحوا في الأصل مرَّات متعددة لكي يجدوا أنفسهم مُجبرين على الفرار مرَّة أخرى تحت القصف، ويقعُ النُّزوح الجماعي بالدَّرجة الأولى بفعل أوامر الإخلاء التي يصدرها الجيش الإسرائيلي، والدَّمار الواسع الذي حلَّ بالبنية التحتيَّة الخاصَّة والعامة، وتقييد إمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسيَّة، واستشراء الخوف من الأعمال القتاليَّة المتواصلة، ويضطر هؤلاء النَّازحون إلى إعادة ترتيب حياتهم المرَّة تلو المرة دون أن يمتلكوا أيَّ شيء من مقتنياتهم أو أي إمكانيَّة للعثور على الأمان أو سبل وصول موثوق بها للوصول إلى الخدمات الأساسيَّة[3].

(1) ESCWA, Gaza war: expected socioeconomic impacts on the State of Palestine Preliminary estimations until 5 November 2023, E/ESCWA/UNDP/2023/Policy brief.1.

(2) UN News, https://news.un.org/ar/story/2024/07/1132266, 3 July,2024.

(3) Ocha, Humanitarian Situation Update 188 Gaza Strip, 08 Jul 2024. https://goo.su/f5Pzipx

وقد بلغ عدد النَّازحين حتَّى منتصف أكتوبر 2024 وفقًا للأونروا حوالي 82.6 في المائة من سكان غزة (1.9 مليون من أصل 2.3 مليون شخص)، وأكثر من نصفهم أطفال قد نزحوا، ويعيش معظمهم في هياكل مؤقَّتة أو خيام أو في العراء، ولا يزال الوصول إلى الخدمات الأساسيَّة محدودًا للغاية، حيث يؤدي نقص الغذاء والمياه والوقود والمواد الأساسيَّة وممارسات النظافة السَّيئة إلى تفاقم ظروف معيشة النَّاس، وتضخيم مخاطر الحماية والصحة العقليَّة، فضلًا عن المخاطر المرتبطة بانتشار الأمراض[1]، ليس ذلك فحسب؛ بل إنَّ هؤلاء النَّازحين تعرضوا للقتل والإصابات الخطيرة، وهم في مراكز الإيواء التَّابعة للأونروا وغيرها، حيث تقدر الأونروا أنَّه بالإجمال قد قتل ما لا يقل عن 561 نازحًا يحتمون في ملاجئ الأونروا، وأصيب 1,768 آخرين على الأقل منذ بدء الحرب[2].

5. المعتقلون:

إنَّهُم فئة جديدة من ضحايا العدوان اعتقلتهم قوات الجيش الإسرائيلي من البيوت والشَّوارع والمدارس والمستشفيات ومراكز الإيواء ونقاط التفتيش التي أقيمت حديثًا أثناء توغُّلها داخل المدن الفلسطينيَّة المختلفة، ولا تقدِّم التَّقارير ذات الصِّلة رقمًا محددًا لعدد المعتقلين، نظرًا لتكتُّم قوَّات الاحتلال وعدم سماحها بزيارة المعتقلين، حيث تعتقلهم تحت مسمى "قانون المُقاتلين غير الشرعيِّين"، الذي يمنح الجيش الإسرائيلي سلطات واسعة النِّطاق لاحتجاز أي شخص من غزَّة يشتبه في مشاركته في أعمال عدائيَّة ضد إسرائيل أو يُشكِّل تهديدًا لأمن الدَّولة لفترات قابلة للتَّجديد إلى أجل غير مسمى دون الحاجة إلى تقديم أدلة لإثبات الادعاءات.

(1) UN Megraition, Regional Humanitarian Response To The Crisis In Occupied Palestinian Territory Situation Overview, Situation Report #28, 30 JUNE 2024.

(2) UNRWA Situation Report #122 On The Situation In The Gaza Strip And The West Bank, Including East Jerusalem, Friday, July 19, 2024. https://goo.su/igyVz1U

ويقدِّر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني على صفحته الإلكترونيَّة عدد المعتقلين بحوالي 5000 معتقل من قطاع غزة، و9840 معتقل من الضفَّة الغربيَّة[1]، ووفقًا للبيانات التي سمح جيش الاحتلال بنشرها، هناك نحو 700 معتقل في سجن "سدي تيمان"[2]، وحسب تقديرات أخرى يتمُّ احتجاز أكثر من ألف معتقل هناك، وتحدَّثت تقارير حقوقيَّة أيضًا عن آلاف المعتقلين، ويشير تقرير تحديث الحماية الدولي إلى أنَّ الجيش الإسرائيلي زعم مؤخرًا أنَّه احتجز 2300 فلسطيني من غزة بما في ذلك النساء والأطفال، ومع ذلك تُشيرُ التَّقديرات المستندة إلى شهادات المفرج عنهم إلى أنَّ العدد الفعلي للمعتقلين أعلى من ذلك بكثير، فبحلول نهاية شهر إبريل/نيسان أعلنت السُّلطات الإسرائيليَّة (مصلحة السُّجون الإسرائيليَّة) أنَّها تحتجز 865 معتقلًا باعتبارهم "مقاتلين غير شرعيِّين"، وهي فئة غير معروفة بموجب القانون الدولي، وليس من الواضح ما إذا كان هؤلاء المعتقلين سيتمكنون من الحصول على تمثيل قانوني[3]، كذلك أشار تقرير لمنظمة العفو الدوليَّة (أمنستي) بأنَّ مصلحة السُّجون الإسرائيلية أكدت لمنظمة هموكيد الإسرائيلية غير الحكوميَّة أنه اعتبارًا من 1 يوليو 2024 تمَّ اعتقال 1402 فلسطيني بموجب قانون المقاتلين غير الشَّرعيين، ويستثنى من هذا العدد أولئك الذين احتجزوا لفترة أوليَّة مُدَّتها 45 يومًا دون أمر رسمي.

ويقول تقرير للأونروا بأنَّه اعتبارًا من 4 أبريل 2024 وثَّقت الأونروا إطلاق سراح 1506 معتقلين من غزَّة من قِبَل السلطات الإسرائيلية عبر معبر كرم أبو سالم

---

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، https://goo.su/KflzaG

(2) سجن "سيدي تيمان" المعتقل الذي تضع إسرائيل فيه المعتقلين من قطاع غزة، ويقع في صحراء النقب الإسرائيلية شرقي القطاع، وهو معسكر للجيش تم تحويله إلى معتقل لعناصر النخبة لدى حماس بعد السابع من أكتوبر الماضي، وانتشرت سمعته السيئة عن معاملة الأسرى الفلسطينيين في هذا المعتقل، وهو موجود داخل قاعدة عسكرية، ليكون الإشراف على المعتقلين من قِبَل الجيش الإسرائيلي والأجهزة الأمنيَّة، دون أن تكون لسلطة السجون الإسرائيلية أي صلاحية بشأنها، وذلك بغية التكتم على الإجراءات التي تنفذ ضد المعتقلين، وعدم الكشف عما يجري بمنشآت الاعتقال أو السماح بالزيارات.

(3) Global protection cluster (GPC) ,Protection Analysis Update - occupied Palestinian territory: Gaza, 24 may 2024. https://goo.su/4igbLuy

مع إسرائيل، وشمل ذلك 43 طفلًا (39 فتى وأربع فتيات) و84 امرأة، ومن بين المفرج عنهم 16 فردًا من عائلات موظفي الأونروا، و326 عاملًا من غزَّة يعملون في إسرائيل، كما وثَّقت الوكالة إطلاق سراح 23 موظفًا من الأونروا احتجزتهم السُّلطات الإسرائيليَّة، وشمل المعتقلون المفرج عنهم رجالًا ونساءً وأطفالًا وكبار سن وأشخاصًا ذوي إعاقة ومصابين ومرضى، وجميعهم تعرَّضوا لأشكال مماثلة من سوء المعاملة وفقًا لشهادات مباشرة تلقتها الأونروا، وقد لاحظ موظفو الوكالة في معبر كرم أبو سالم علامات الصَّدمة وسوء المعاملة بين المعتقلين المفرج عنهم، وفي جميع الحالات تقريبًا نقلت سيارات الإسعاف التَّابعة للهلال الأحمر الفلسطيني بعض الأشخاص من المعبر إلى المستشفيات المحليَّة بسبب الإصابة أو المرض[1].

كذلك اعترفت سلطات الاحتلال الإسرائيلي مطلع شهر يونيو باستشهاد 36 معتقلًا من معتقلي قطاع غزَّة في معسكر سديه تيمان، وهذا العدد الكبير يمكن اعتباره مؤشرًا على إمكانيَّة زيادة أعداد الشُّهداء من معتقلي قطاع غزة في معسكرات الاعتقال عن الرقم المعلن بالنَّظر لطريقة التَّعذيب الوحشيَّة المستخدمة، ويمكن ربطها بمسألة العثور على العديد من المقابر الجماعيَّة لمواطنين فلسطينيِّين في قطاع غزة، وبناء عليه فالخروج من معسكرات الاعتقال والاختفاء القسري في سديه تيمان بالنِّسبة لمعتقلي قطاع غزة الذين تمَّ الإفراج عنهم بعد قضاء فترات داخل هذه المعتقلات ولادة جديدة بعد فقدانهم الحريَّة بشكل قسري دون أيِّ معلومات تذكر[2].

فمِنَ الواضح أنَّ تبايُن التَّقديرات الواردة في مختلف التقارير ذات الصِّلة عن أعداد المعتقلين يرجع إلى ندرة المعلومات التي تُفْصح عنها الجهات العسكريَّة الإسرائيلية، وحيث إنَّ هناك عدم استقرار داخل معتقل سديه تيمان، حيث يُفرج عن

(1) UNRWA, Detention and alleged ill-treatment of detainees from Gaza during Israel-Hamas War. https://goo.su/OylpiE

(2) حريات: ورقة حقائق عن معسكر سديه تيمان "غوانتانامو إسرائيل"، 2024-06-05 https://goo.su/7VTaoi

بعض المُعتقلِين، ويُرحل البعض الآخر إلى السُّجون الرسميَّة، ويبقى أعداد أخرى داخل هذا السجن، وفي كلِّ الأحوال - ومهما كان عددُ المعتقلين وهو غالبًا بالآلاف- فإنَّ منهجيَّة الاعتقال والتَّعذيب الشديد، وظروف الاعتقال المهينة والصعبة، ومقتل عشرات من المعتقلين، وإصابة معظمهم بأمراض وعاهات قد تكون مستديمة يعكس بوضوح مدى المهانة، وعدم الإنسانيَّة التي يشعر بها المعتقلون، وخاصَّة من يخرج منهم.

6. التغيُّر الديموغرافي:

هناك العديد من العوامل الجيوسياسيَّة والاقتصاديَّة والديموغرافيَّة التي تؤكِّد حدوث تحوُّلات ديموغرافيَّة جذرية في قطاع غزة، وهنا لا بُدَّ من استعراض جملة من هذه العوامل وأهمها، عمليات القتل ومنهجيتها وتطور أعداد المفقودين ومن هم تحت الأنقاض، وكذلك عمليات الإخلاء المستمرَّة، حيث نزحت العديد من الأسر مرَّات عديدة وفقًا لتزايد الهجمات العسكريَّة الإسرائيليَّة وحدَّتها، أضف إلى ذلك المساحات الواسعة من أراضي قطاع غزَّة التي تمَّت مصادرتها لإنشاء الممر المتاخم لوادي غزة الَّذي يُقسِّم القطاع إلى جنوب وشمال لأغراض إسرائيليَّة عسكريَّة، والمناطق المصادرة لأغراض توسعة المنطقة العازلة (حيث دمَّر الجنود مساحات شاسعة من الأراضي شرقي القطاع لتوسيع "المنطقة العازلة" على جانب غزَّة من الحدود من ثلاثمائة متر إلى ما يقدر بثمانمائة متر، ممَّا أدَّى إلى تقليص مساحة القطاع بنسبة 16٪[1])، وما طرأ من تراجُع خطير على مجمل الخدمات العامة، كل ذلك من عوامل مختلفة قد أسهم في هذه التحوُّلات الديموغرافيَّة، وكما لاحظ الخَالدي ورفيدي[2] فإنَّ الديناميكيَّات بين السُّكان والمساحة عزَّزت من إحداث التغيُّرات الديموغرافيَّة، حيث الأوامر الإسرائيلية بتهجير السُّكان من الشَّمال، الذي يمثل 20% من مساحة غزَّة، وتدمير وتضرُّر أكثر من 70% من المباني في شمال غزة، وأوامر إخلاء 22 مستشفى، وأكثر من 2000 مريض، ومنع

(1) https://news.un.org/ar/news?page=39 .

(2) Raja Khalidi and Anmar Rafeedie, The Economics of Israeli War Aims and Strategies, The Economic Research Forum (ERF) 15 April 2024. https://goo.su/pjHuMf /

المساعدات الإنسانيَّة، فلقد تسبَّب النُّزوح فقط في زيادة عدد سكان الجنوب بنسبة 150% تقريبًا بين عشيَّة وضحاها من 4531 شخصًا لكلِّ كيلومتر مربع إلى 6145 شخصًا لكلِّ كيلومتر مربع (مع الأخذ في الاعتبار بأنَّ أكثر من 700 ألف نسمة قد نزحوا إلى مرافق الأونروا وغيرها من المرافق في المحافظات الوسطى والجنوبيَّة من قطاع غزَّة)، وفعليًّا تحوَّلت هذه المنطقة بأكملها إلى مخيمٍ مترامي الأطراف للَّاجئين، سيقضي فيه العديد من السكان الشتاء المقبل في خيم النُّزوح في أفضل الأحوال، أضف إلى ذلك تراجع عدد السُّكان بسبب القتلى والمهاجرين، وقد يصل العدد الإجمالي لذلك إلى 200 ألف نسمة، الأمر الذي يعني انخفاض عدد السكان بنسبة 8.7%، لذلك فإنَّ المؤشرات الديموغرافيَّة الرئيسيَّة تغيرت، وهو ما دعا الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للتوقُّع بأن يتأثر التركيب العُمْري والنَّوعي للسكان مباشرة، فبناء على المعطيات السابقة توقع أنَّ نسبة النموِّ السُّكاني المقدرة في القطاع لعام 2023 ستنخفض من نحو 2.7% وفق تقديرات الجهاز لعام 2023 إلى نحو 1% فقط خلال عام 2024 وتحديدًا بعد منتصف العام، إذ ستنخفض معدلات المواليد والإنجاب بصورة كبيرة جدًّا نتيجة لتوجُّه الأزواج إلى عدم الإنجاب نظرًا للأوضاع السَّائدة، وخوفًا على صحَّة الأمهات والأطفال، وانخفاض عدد حالات الزواج الجديدة خلال عدوان الاحتلال الإسرائيلي إلى مستويات متدنية للغاية، ويشير إلى أن التركيب العمري والنوعي للسكان سيتأثر أيضًا نتيجة لاستهداف الجيش الإسرائيلي المتعمَّد لفئات محددة للسُّكان كالأطفال والشَّباب، ممَّا يؤدِّي إلى تشوه في شكل الهرم السُّكاني خاصَّة في قاعدته، مع العلم بأنَّ هناك تأثيرًا متوسطًا وبعيد المدى يتوقع أن يطال التَّركيب العمري للسُّكان، يتمثل في انخفاض عدد المواليد للسنوات القادمة، والذين يمثلون القاعدة الأساسية للهرم السكاني نتيجة لاستشهاد واستهداف الفئة العمريَّة التي تنجب، أو التي يتوقَّع أن تسهم في إنجاب الأطفال خلال السَّنوات القادمة[1].

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المرجع السابق.

ثانيًا- خسائر وأضرار البنية التحتيَّة الكليَّة:

ما زال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة يتسبب في أضرار واسعة النِّطاق للأصول والبنية الأساسية الحيويَّة والخدمات الأساسية التي تُشكِّل أهميَّة بالغة للبقاء على قيد الحياة، ممَّا أثَّر في قدرة النَّاس على الحفاظ على كرامتهم، ومستويات معيشتهم الأساسيَّة، وقد أكَّدت العديد من المؤسَّسات الدوليَّة على أنَّ المستوى الملحوظ للضَّرر والدَّمار الذي أصاب الأصول الثابتة يُعد كارثيًّا.

فلقد أعاد جيش الاحتلال الإسرائيلي تشكيل غزة وفقًا لاحتياجاته، خلال نحو عشرة أشهر من العدوان، حيث يقوم الجيش الإسرائيلي بهدم مختلف الأصول والبنى التحتية، والمباني السكنيَّة، والمقرَّات الحكوميَّة، والأصول الإنتاجيَّة، والمدارس، والجامعات، ومؤسَّسات التَّعليم والصحَّة والثَّقافة والتراث، فضلًا عن الطُّرق، وشبكة الكهرباء والمياه ومستلزماتها.

وتأكيدًا لهذا النَّهج فقد أكَّدت الإسكوا على أنَّه "خلافًا للحروب السابقة، فإنَّ الدَّمار الذي نشهده في غزَّة اليوم غير مسبوق من حيث النطاق والحجم، ولأنَّه يشمل خسائر في الأصول السكنيَّة وسبل العيش والموارد الطبيعيَّة والبنية التحتيَّة، فضلًا عن القدرات المؤسَّسية اللَّازمة لتقديم كافَّة الخدمات الأساسية، فقد يكون له آثار عميقة ومنهجيَّة تستمر على مدى العقود القادمة، الأمر الذي يعني أنَّ غزَّة ستصبح معتمدة بشكل كامل على المساعدات الخارجيَّة على نطاق لم تشهده منذ عام 1948، إذ ستتركها الحرب دون الحدِّ الأدنى من أيِّ نشاط اقتصادي فعَّال، أو أية وسائل للإنتاج أو للاكتفاء الذاتي، أو للتَّوظيف، أو القدرات التُّجارية"[1].

والملاحظ أنَّ أسرع معدلات الدَّمار وأوسعها كانت في أوَّل شهرين إلى ثلاثة

(1) UNDP and ESCWA, Expected Socio-Economic Impacts on the State of Palestine, April 2024. https://goo.su/Byyln

أشهر من القصف، حيث أشار تقرير للأوتشا[1] أُعد في أوائل شهر نوفمبر أنَّ قوَّات الاحتلال دمَّرت خلال أقل من شهر أكثر من 40,000 وحدة سكنية، وحوالي 220,000 وحدة سكنيَّة متضررة جزئيًّا، وهي تمثل على الأقل 45% من وحدات الإسكان في غزَّة التي تمَّ تدميرها أو إتلافها خلال هذه الأيَّام القليلة، بالإضافة إلى أنَّه تمَّ تدمير 258 منشأة تعليميَّة، و39 منشأة صحيَّة (تمَّ إخراج 16 مستشفى، و32 مركز رعاية صحيَّة من الخدمة)، و11 مخبز، و31 سيارة إسعاف، و20 منشأة مياه وصرف صحي، و3 كنائس و55 مسجدًا على الأقل، وتكمن أهميَّة هذا التقرير وهذه الإحصائيَّات في توضيح طبيعة منهجيَّة جيش الاحتلال، منذ بداية العدوان في حجم التَّدمير وشموله وتداعياته.

ورغم التَّباين الواضح بين التَّقارير في حجم الخسائر كمًّا وكيفًا، إلا أنَّ الثابت أن قوَّات الاحتلال دمَّرت حوالي سبعين بالمائة من البنية التحتيَّة المدنيَّة، ممَّا جعل العديد من المناطق غير صالحة للسكن، وقدَّر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني - في تقرير أعده في 12 مايو 2024 - أنَّ حجم الخسائر النَّاجمة عن العدوان الإسرائيلي بلغ 30 مليار دولار، وعلى مستوى حجم الخسائر بالوحدات فقد بلغت الوحدات المدمَّرة كليًّا 679 وحدة، منها 12.7% وحدات سكنيَّة، و4.6% مبانٍ، والباقي موزع على المدارس والجامعات والمستشفيات والمقرَّات الحكوميَّة، وعلى صعيد آخر بلغَ عدد الوحدات المدمَّرة جزئيًّا 352657 وحدة، منها 83.3% وحدات سكنيَّة، و16.4% مبانٍ، والباقي موزَّع بين المستشفيات والمدارس والمساجد (انظر الجدول رقم (1) أدناه)، ولا يقدِّم هذا التقرير توزيعًا لقيمة الخسائر حسب القطاع، الأمر الَّذي يزيد من غموض هذه التَّقديرات، حيث يعتمد الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في تضمينه هذا التقرير على المكتب الإعلامي الحكومي في غزة الذي لا يعمل في ظروف طبيعيَّة تسمح له بمثل هذه التقديرات.

(1) OCHA, HOSTILITIES IN THE GAZA STRIP AND ISRAEL – REPORTED IMPACT, 5 November 2023.

جدول رقم (1): أعداد المباني المتضررة في قطاع غزَّة منذ السَّابع من أكتوبر 2023 حسب نوع المبنى ونوع الضَّرر

نوع المبنى	نوع الضَّرر	
	ضرر كلي	ضرر جزئي
المباني	31000	58000
الوحدات السكنية	86000	294000
المستشفيات	32	25
المدارس والجامعات	103	311
المساجد	243	321
الكنائس	3	-
مقرات حكومية	181	-

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، د .عوض، رئيسة الإحصاء الفلسطيني، تستعرض أوضاع الشعب الفلسطيني من خلال الأرقام والحقائق الإحصائية عشية الذكرى 76 لنكبة فلسطين، 2024/5/12.

هو من أهمِّ التقارير وأكثرها دقة، لأنه يعتمد على الأقمار الصناعيَّة في تحديد حجم الأضرار ومداها، ومذكرة تقييم الأضرار المؤقَّتة التي أعدتها كلٌّ من الأمم المتَّحدة والاتحاد الأوروبي، والبنك الدولي[1].

وهي مذكرة توفر تقديرًا أوليًّا لتأثير الصراع المستمر في قطاع غزة حتَّى نهاية يناير/كانون الثاني 2024، وهي تصور خريطة لقطاع غزَّة مع تقدير للأضرار التراكميَّة التي لحقت بالقطاعات الحيويَّة، معبرًا عنها في كلا الأمرين من الناحية الماديَّة والنقديَّة، إلى جانب التقييم الأولي للآثار البشرية والاجتماعية، وقبل تقديم التقديرات الواردة في هذه المذكرة لا بد من التنويه على أنَّ المذكرة أكدت على أنَّ هذه التقديرات غير كاملة للأسباب الآتية[2]:

1. مِن المتوقَّع أن يزداد الحجم المقدَّر للأضرار، لأنَّ الصراع لا يزال مستمرًّا.

(1) The World Bank, The European Union& The United Nations, GAZA STRIP INTERIM DAMAGE ASSESSMENT SUMMARY NOTE, MARCH 29, 2024

(2) Ibid.

2. لا تستطيع الفرق الميدانيَّة حاليًا تقييم الأضرار بشكل مباشر، بسبب الوضع الأمني.

3. يغطي التقييم القطاعات الأكثر أهميَّة؛ ولكنَّه لا يشمل جميع القطاعات المتضررة، وذلك بسبب أنَّ الصراع مستمر كما سبق، ويستند التَّقييم أيضًا إلى بيانات خط الأساس الأوليَّة المتاحة حول الأصول التي سيتمُّ تنقيحها وتوسيعها لتشمل قطاعات أخرى من أجل التَّقييم السريع للأضرار الكاملة.

4. يُركِّز التَّقييم على الأضرار الماديَّة النَّاجمة عن الصراع التي لحقت بالبنية التحتيَّة والأصول؛ لكنَّه لا يشمل تكلفة المعدات المتضررة التي تعتبر بالغة الأهميَّة لتشغيل البنية التحتية، ولا الخسائر الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة النَّاجمة عن الصراع.

ويقدِّر هذا التَّقييم المؤقَّت للأضرار أنَّ حوالي 18.5 مليار دولار أمريكي من الأضرار المباشرة قد لحقت بالبنية التحتيَّة المبنيَّة في قطاع غزة بحلول نهاية يناير 2024، وهذا يعادل حوالي 97٪ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لعام 2022 للضفَّة الغربيَّة وقطاع غزة، وتُظهِر النَّتائج أنَّ التَّأثيرات الماديَّة والنقدية المقابلة النَّاجمة عن الصراع تهيمن عليها الأضرار التي لحقت بالمباني السكنيَّة (72٪ من الإجمالي)، تليها الأضرار التي لحقت بالأصول المادية لقطاع التِّجارة والصناعة والخدمات (9٪ من الإجمالي)، في حين أنَّ التَّأثيرات على البنية التحتيَّة الحيويَّة الأخرى مثل التَّعليم والمياه والصَّرف الصحي والصحَّة والطَّاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات البلديَّة والنقل تمثِّل النسبة المتبقية البالغة 19٪ (الشكل 6)، وتشمَل القطاعات التي تكبَّدت أعلى الأضرار التقديرية قطاع الإسكان بما يقارب 13.29 مليار دولار أميركي، وقطاع التجارة والصناعة والخدمات بما يقارب 1.65 مليار دولار أميركي، يليه قطاع الزراعة بما يقارب 629 مليون دولار أميركي، وقطاع الصحة بما يقارب 554 مليون دولار أميركي، وقطاع المياه والصَّرف الصِّحي بما يقارب 503 مليون دولار أميركي، وقطاع البيئة (بما في ذلك إزالة الأنقاض) بما يقارب 411 مليون دولار أميركي، وقطاع النقل بما يقارب 358 مليون دولار أميركي، وقطاع التعليم بما يقارب 341 مليون دولار أميركي، ويوضح الجدول رقم (2) حجم هذه الخسائر في القطاعات المختلفة بالدُّولار.

جدول رقم (2): تقدير الأضرار بالقيمة النقديَّة حسب القطاعات (مليار دولار الأمريكي)

القطاع	قيمة الخسائر	القطاع	قيمة الخسائر
الإسكان	13.298	التعليم	0.341
التجارة والصناعة والخدمات	1.655	التراث الثقافي	0.319
الزراعة	0.6	الطاقة	0.278
الصحة	0.553	الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	0.090
المياه والصرف الصحي	0.502	الخدمات البلدية	0.020
البيئة	0.411	التمويل	0.08
النقل	0.358	**المجموع**	**18.505**

Source: The World Bank, The European Union& The United Nations, GAZA STRIP INTERIM DAMAGE ASSESSMENT SUMMARY NOTE, MARCH 29, 2024.

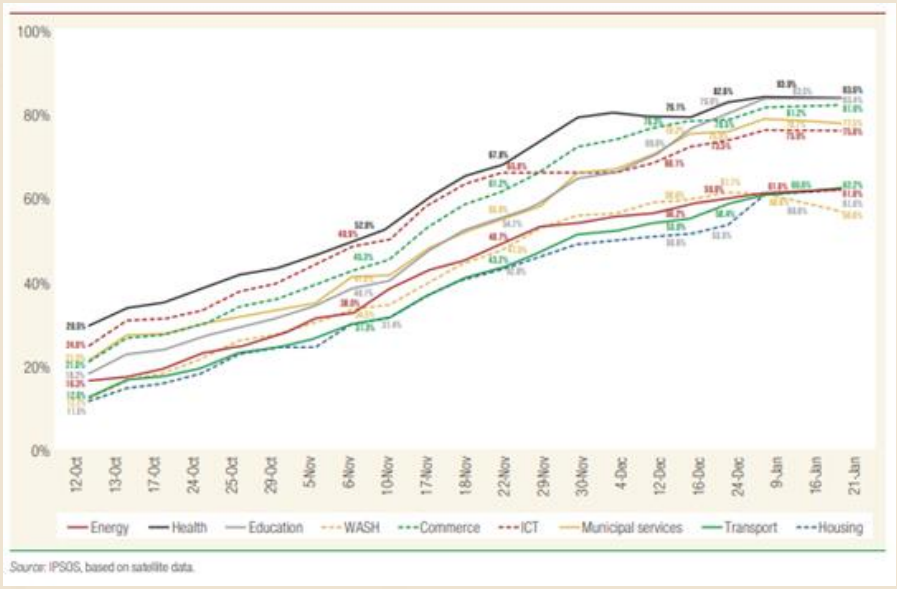

شكل رقم (6): الخسائر النسبيَّة للأضرار والتَّدمير في البنية التحتيَّة حسب القطاع

ويضيف تقرير لبرنامج الأمم المتَّحدة للمستوطنات البشريَّة - في تقرير أولي عن حالة تطوُّر الجهود الرامية إلى إعادة بناء المستوطنات البشريَّة في القطاع[1] - بعض التَّفاصيل حول شدَّة الدمار موضحًا أنَّ الأضرار تجاوزت بالفِعل 13 ضعفًا من

(1) United Nations Human Settlements Programme, Op, Cit.

الأضرار التراكميَّة بعد صراع عام 2014، ويُمثِّل الإسكان 73% من الأضرار في عام 2024 حتَّى الآن مقارنة (التقرير صدر في 2 إبريل) بـ56% في عام 2014.

ومِن الجدير بالملاحظة أيضًا أنَّ الأضرار التي لحقت بالتُّراث الثَّقافي في عام 2024 ستكون أعلى بكثير، كذلك تضرَّرت أو دمِّرت مشاريع البنية الأساسيَّة الرئيسيَّة في غزَّة، والتي تمَّ تنفيذ العديد منها بمساعدة إنمائيَّة دوليَّة كبيرة، بالإضافة إلى ذلك فإنَّ الأضرار التي لحقت ببعض الأحياء واسعة النطاق لدرجة أنَّه لا يمكن التعرُّف بسهولة على شبكة الطُّرق والممتلكات الأصليَّة، ويتفاقم هذا الأمر بسبب التدخُّلات العسكريَّة الإسرائيليَّة التي تنشئ طرقًا جديدة عبر الممتلكات القائمة، بما في ذلك طريق رئيسي يفصل شمال غزة، بما في ذلك مدينة غزة عن جنوب القطاع، ومن الأمثلة على ذلك أيضًا يقع حوالي 6000 مبنى داخل المنطقة العازلة المعلنة مؤخرًا، والتي تمتد على مسافة كيلومتر واحد من السِّياج المحيط الذي يفصل غزَّة عن إسرائيل، واعتبارًا من 10 فبراير 2024 تأثر 62 في المائة من هذه المباني بسبب الصراع المستمر، و87 في المائة من المباني المتضررة الَّتي تضرَّرت بشكل كامل أو شديد[1].

حتَّى إنَّ بعض المراجع[2] رأت أنَّ ما حدث في غزَّة من دمار تجاوز مستوى الدمار في مدينة درسدن الألمانيَّة، التي قصفتها قوات الحلفاء بقنابل حارقة في عام 1945 في واحدة من أكثر أعمال الحلفاء إثارة للجدل في الحرب العالميَّة الثانيَّة، وبحسب دراسة عسكريَّة أميركيَّة أجريت عام 1954 - ونقلتها صحيفة فاينانشال تايمز - فإنَّ حملة القصف في نهاية الحرب العالميَّة الثانيَّة ألحقت أضرارًا بنحو 59% من مباني دريسدن.

(1) Ibid.

(2) LAURENCE COUSTAL AND VALENTIN RAKOVSKY , 'Unlike anything we havestudied': Gaza's destruction in numbers, AFP News, https://goo.su/jHdO2SU, TUE MAY 07 2024.

ثالثًا- خسائر وأضرار الوحدات والمباني السكنيَّة:

رغم شدَّة الدمار في كل قطاع من قطاعات البنية التحتيَّة، إلا أنَّ قطاع الإسكان (مباني سكنية، ووحدات سكنية، ومراكز سكانية، وأحياء) تعرض لأغلب الضرَّر، وكما أشرنا - في البند السَّابق- فإنَّ مذكرة تقييم الأضرار المؤقَّتة - التي أعدها كلٌّ من الأمم المتَّحدة، والاتحاد الأوروبي، والبنك الدولي- تقدِّر أنَّ معظم الخسائر حدثت في قطاع الإسكان بقيمة تُقدر بحوالي 13.3 مليار دولار، وبنسبة تصل إلى 72% من قيمة وحجم الخسائر والأضرار، وعلى صعيد عدد الوحدات السكنيَّة فإنَّ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني[1] قدَّر أنَّ عدد الوحدات السكنيَّة المدمَّرة كليًّا وجزئيًّا يصل إلى380 وحدة سكنيَّة، ربعها تقريبًا مُدمَّر كليًّا.

ولا يبتعد عن هذا التقدير كثيرًا تقدير آخر للأمم المتحدة يوضح أنَّ القتال قد أدَّى إلى تدمير جزء كبير من غزَّة حتَّى أوائل شهر مايو، ممَّا أدَّى إلى إتلاف أو تدمير حوالي 370 ألف وحدة سكنيَّة و9٪ من الممتلكات التجاريَّة[2].

لكن أحدث التَّقييمات لحجم الضرر في المباني توضحه خريطة لشهر مايو، حيث تضع تقييمًا شاملًا قائمًا على صور الأقمار الصناعيَّة للأضرار، والدَّمار الذي لحق بالمباني داخل منطقة الاهتمام في قطاع غزَّة، والأراضي الفلسطينيَّة المحتلة، استنادًا إلى الصور التي تمَّ جمعها في 3 مايو 2024 عند مقارنتها بالصور التي تمَّ جمعها عشر مرات في فترات زمنيَّة متباعدة؛ ولكنها متتالية حيث كان آخرها في 1 إبريل 2024، ووفقًا لتحليل صور الأقمار الصناعيَّة فإنَّ برنامج الأمم المتحدة للتطبيقات الساحلية (اليونوسات) قد حدَّد36591 مبنى مدمَّرًا، و16513 مبنى متضررًا بشدَّة، و47368 مبنى متضررًا بشكل معتدل، و36825 مبنى متضررًا بشكل محتمل بإجمالي 137297

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، د .عوض، رئيسة الإحصاء الفلسطيني، تستعرض أوضاع الشعب الفلسطيني من خلال الأرقام والحقائق الإحصائية عشية الذكرى 76 لنكبة فلسطين، 2024/5/12.

(2) UN: Reconstructing Gaza could cost $50 billion, https://goo.su/YvcB5o2, May 02, 2024.

مبنى، وتمثل هذه الأضرار نحو 55% من إجمالي المباني في قطاع غزة، وإجمالي 135142 وحدة سكنية متضررة، وشهدت محافظتا دير البلح وغزَّة أعلى ارتفاع في الأضرار مقارنة بتحليل 1 نيسان 2024، حيث تضرَّر 2,613 مبنى جديدًا في دير البلح و2,368 مبنى في غزَّة، وفي دير البلح سجلت بلديَّة النصيرات أعلى عدد من المباني المتضررة حديثًا، بإجمالي 1,216 مبنى، وهذا تحليل أولي، ولم يتم التحقُّق من صحَّته ميدانيًّا بعد[1].

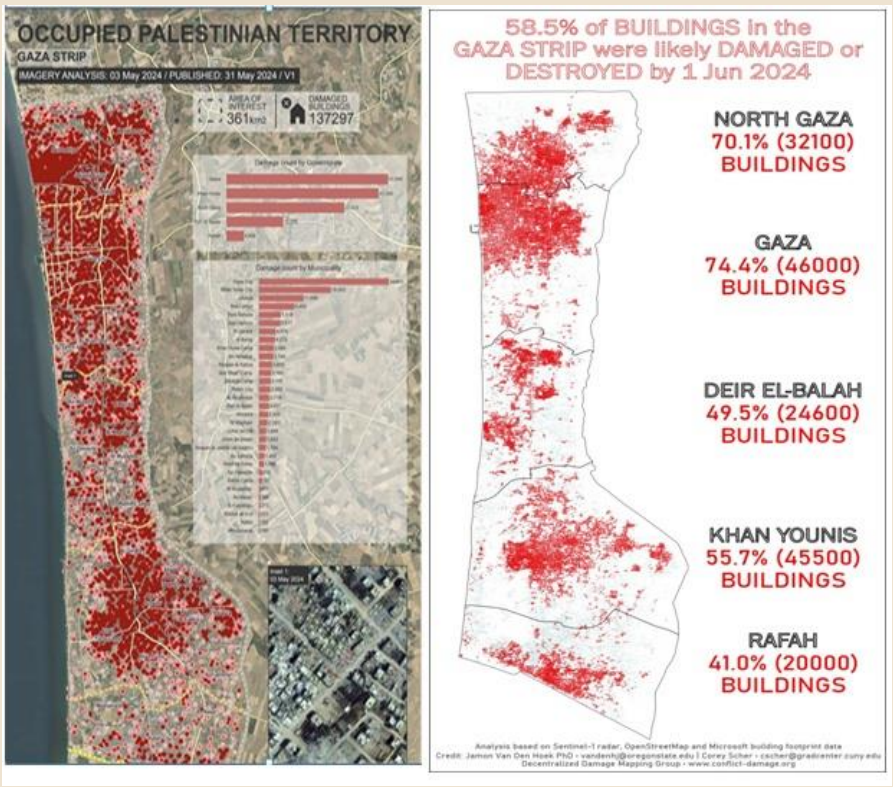

شكل رقم (7): مقارنة الأضرار في المباني المدمَّرة بين مايو 2024 وديسمبر 2023

-DDMG: Decentralized Damage Mapping Group, https://www.conflict-damage.org.

- UNOSAT Gaza Strip 7th Comprehensive Damage Assessment - May 2024.

وعلى صعيد تركُّز التَّدمير خلال الأشهر الثَّلاثة الأولى فقد ارتفعت الأضرار

(1) UNOSAT Gaza Strip 7th Comprehensive Damage Assessment - May 2024 https://goo.su/ZmT6

المادية في جميع القطاعات الحيويَّة بشكل حاد خلال الشهرين الأولين من الصراع، وفي الأشهر الأخيرة تضاءلت وتيرة الدَّمار، ولكن مع استمرار العدوان فمن المرجَّح أن تستمرَّ الأضرار في الزيادة بشكل كبير، وفي العديد من القطاعات يبدو أنَّ معدَّل الضَّرر يستقر بسبب حقيقة أنَّ غالبيَّة الأصول قد تضرَّرت أو دمِّرت بالفعل، ويشير تقرير للأونكتاد أنَّ رصد وتقييم أضرار من جانبها - من خلال الأقمار الصناعية- قد أوضح أنَّ عدد المباني المدمَّرة خلال الفترة من 7-15 أكتوبر بلغ 10548 مبنى، وارتفع هذا العدد حتَّى 26 فبراير إلى 37379 مبنى، أي ما يعادل 18% من إجمالي المباني في قطاع غزة[1]، ويُؤكِّد هذا التوجُّه في تصاعد وتيرة التَّدمير متخصصون في الجغرافيا وتحليل صور الأقمار الصناعيَّة، حيث كانت أسرع معدلات الدَّمار في أول شهرين إلى ثلاثة أشهر من القصف، وفي مدينة غزة التي كان يسكنها نحو 600 ألف شخص قبل العدوان، فإنَّ الوضع مزرٍ، فقد تضرر أو دُمِّر ما يقرب من ثلاثة أرباع (74.3 في المائة) من مبانيها، وأفاد باحث في صور الأقمار الصناعيَّة عن غزَّة: "إنَّ معدل الأضرار المسجَّلة لا يشبه أي شيء درسناه من قبل، إنَّه أسرع بكثير وأكثر شمولاً من أي شيء رسمناه على الخريطة"[2]. ولقد أدَّى الصِّراع المستمر إلى إتلاف أو تدمير ما يقرب من 62% من جميع المنازل في غزَّة، ومن بين وحدات الإسكان المتضررة 76% مدمَّرة بالكامل، و24% تضرَّرت جزئيًّا، وتُشكِّل الأضرار التي لحقت بالشُّقق 82% من إجمالي الأضرار، ويتركز ما يقرب من 75% من إجمالي تكلفة الأضرار في بلديات مدينة غزة وجباليا وخان يونس وبيت لاهيا ورفح (انظر الشكل رقم 1)، ويسلط التَّحليل الزمني الضَّوء على ارتفاع حاد في وحدات الإسكان المدمَّرة في محافظتي غزَّة وشمال غزَّة وكذلك خان يونس منذ منتصف نوفمبر فصاعدًا، ونتيجة لذلك - بحلول نهاية يناير/كانون الثاني 2023- لن يتمكن أكثر من 1.08 مليون شخص من العودة إلى منازلهم، لأنَّها دُمِّرت أو أصبحت غير صالحة للسَّكن، ويستمر هذا العدد في الارتفاع،

(1) UNCTAD, op, cit.

(2) LAURENCE COUSTAL AND VALENTIN RAKOVSKY , op, cit.

ممَّا يُؤدِّي إلى مزيد من الإفقار الاقتصادي على المدى القصير والطويل، وزيادة المخاطر الأمنيَّة والسَّلامة، والتسبُّب في فقدان الكرامة[1].

ولإظهار شدَّة القصف وشموله واختلافه عن الحروب السابقة، فإنَّه يمكن المقارنة بين قيمة خسائر قطاع الإسكان بين الحروب الثَّلاثة الأخيرة (2014، 2021، 2023)، حيث كانت أضرار قطاع الإسكان - التي بلغت 13.29 مليار دولار أميركي حتَّى الآن- شديدة بشكل خاص حتَّى مقارنة بخسائر الاعتداءات السَّابقة، مثل 144 مليون دولار أميركي المقدَّرة بعد اعتداء 2021، وحوالي 780 مليون دولار بعد اعتداء 2014، ويبلغ مجموع كليهما 924 مليون دولار، ومن ثمَّ فإنَّ خسائر قطاع الإسكان النَّاجمة عن العدوان الحالي أكبر بخمس عشرة مرة من خسائر كلا الاعتداءين السَّابقين، فمجموع خسائر كلٍّ منهما يبلغ 7% فقط من الخسائر الحاليَّة.

الخسائر نتيجة تَوسيع المنطقة العازلة، وإنشاء شارع "نتساريم":

يشير تقرير المركز الحقوقي "جسر" إلى أنَّه ابتداءًا من نوفمبر 2023 تعمل إسرائيل على إنشاء "منطقة عازلة جديدة" تُشكِّل ما لا يقل عن 16٪ من إجمالي الأراضي في قطاع غزَّة (57 كيلومترًا مربعًا)، وستغطي نحو كيلومتر واحد من المناطق الواقعة غرب السياج، وكانت هذه المناطق في الماضي تُشكِّل حوالي 35% من الأراضي المعدَّة للزراعة في القطاع، فالهندسة الجغرافيَّة الإسرائيليَّة الجديدة في المنطقة العازلة ستغير سلبًا طبيعة اقتصاد غزَّة، وستضر بمصادر الغذاء المعتمدة في الماضي، وتلك التي سيعتمدون عليها في المستقبل[2].

ووفقًا لتقارير وتحليلات صور الأقمار الصناعيَّة فإنَّ إسرائيل تُخطِّط لفرض منطقة حدوديَّة عازلة على طول الحدود ومناطق أخرى على حساب 32%

(1) The World Bank, The European Union& The United Nations, op, cit.

(2) جيشا، المنطقة العازلة بين إسرائيل وغزة تواصل التوسع، 30 يونيو 2024. https://goo.su/lm0eEQN

من أراضي غزَّة، ويُظهر تقييم اليونيسات (UNOST)[1] تقييمًا شاملًا للأضرار في قطاع غزَّة على مسافة كيلومتر واحد من خطِّ الهدنة كما هي في أبريل 2024، وتوضح الخريطة (الشكل رقم (2)) تقييمًا شاملًا للأضرار يعتمد على صور الأقمار الصناعية للكشف عن الأضرار والدَّمار في مساحة من الأرض على بعد كيلومتر واحد من خطِّ الهدنة في قطاع غزة، الأراضي الفلسطينية المحتلة، ويتضمَّن هذا التحليل تقييمًا للمباني المتضررة والمدمَّرة في عدة تواريخ، منذ 15 أكتوبر 2023، وحتَّى 29 فبراير 2024، ويُظهر التحليل الإحصائي الزيادة السريعة في المباني المتضررة والمدمَّرة داخل المنطقة، من 15% إلى 90% بين أكتوبر 2023 وفبراير 2024. ويُظهر التحليل المستمد من الأقمار الصناعية - الذي أُجري في 29 فبراير 2024- وجود 4042 مبنى داخل المنطقة، 3033 مبنى مدمرًا، و593 مبنى متضررًا (بشدَّة أو متوسطة)، و416 مبنى بدون أضرار مرئيَّة.

(1) UNOSAT Gaza Strip Comprehensive Damage Assessment 1km Stretch of Land from the Armistice Demarcation Line , April 2024, https://unosat.org/products/3820.

شكل رقم (8): الأضرار التي لحقت بالمنطقة العازلة شرقي القطاع حسب صور الأقمار الصناعيَّة

Source: UNOSAT, https://unosat.org/products/3820

وعلى صعيد السَّيطرة على "طريق نتساريم" الذي يُقسِّم قطاع غزة إلى جزأين شمالي وجنوبي، فإنَّه سيؤدي - إلى جانب التوسُّع الكبير في المنطقة العازلة في السياج الحدودي- إلى وجود أضرار جغرافيَّة واقتصادية لسكان قطاع غزة، ويُقلِّص مساحته الصغيرة أصلًا، ولن يُمكَّن الآلاف من السكان من العودة إلى أراضيهم ومنازلهم أو

العمل في حقولهم، هذا الواقع الجديد سيدمر مجتمعات بأكملها عاشت في هذه المناطق على مرِّ السِّنين، وكذلك سيحد من إمكانيات وصول سكان غزة إلى جزء كبير من مصادرها الغذائيَّة، إنَّ توسيع المنطقة العازلة سيكون على حساب جودة الحياة في قطاع غزَّة، وإذا استمرَّ سيؤثر في التَّخطيط المدني للقطاع، ومن ثمَّ على عمليَّة إعادة الإعمار برمتها، وسيؤدي هذا الوضع الجغرافي الجديد للقطاع ومساحته المقلَّصة إلى تداعيات خطيرة على التطوُّر الاقتصادي والاجتماعي للبلد.

رابعًا- خسائر وأضرار القطاع الصحِّي:

ترك الحصار - الذي دام 16 عامًا - النِّظام الصحي في قطاع غزَّة يعاني بشدَّة من نقص الموارد، وقد زادت الحروب المتصاعدة مع إسرائيل - والتي بدأت في 7 أكتوبر 2023- من تفاقم الوضع المزري بالفعل، حيث إنَّ انقطاع التيار الكهربائي، ونقص الأدوية والإمدادات الصحيَّة في مستشفيات قطاع غزة يعيق تقديم الرعاية الطبية المنقذة للحياة، وتجمع الأزمة بين أنماط متعددة، بما في ذلك الصراع المسلح والنزوح القسري، وعدم تطوُّر المساعدات الإنسانيَّة، وانعدام الأمن الغذائي البطيء، ويؤدي الحصار شبه الكامل لسلاسل الإمداد الإنسانية وغيرها - إلى جانب أعداد كبيرة من الإصابات، بما في ذلك إصابات العاملين الصحيين في الخطوط الأماميَّة- إلى حدوث اضطرابات شديدة في النِّظام الصحِّي، وانهيار فعلي للعديد من المرافق ومكونات الخدمات الصحيَّة، والسُّكان هم المتضرِّرون[1].

وقد سجَّلت منظمة الصحة العالميَّة هجمات على الرعاية الصحيَّة، ممَّا أسفر عن وفيات وإصابات بين العاملين الصحيِّين، وأثر في المرافق الصحيَّة وسيارات الإسعاف، ولقد سجَّلَت منظمة الصحة العالميَّة - حتَّى 29 مايو 2024 - 464 هجومًا

(1) Francesco Checchi & others, War in the Gaza Strip: PUBLIC HEALTH SITUATION ANALYSIS, Health In Humanitarian Crises Center & London School of Hygiene &Tropical Medicine, 06 November 2023.

صحيًّا، و102 منشأة صحيَّة متضررة، منها 32 مستشفى تضرَّرت، و113 سيارة إسعاف متضررة، منها 61 سيارة تعرَّضت لأضرار متواصلة[1].

فلقَدِ استطاع العدوان - بمنهجيَّة التَّدمير المستمرّ للقطاع الصحي- تفكيك النِّظام الصحي، الأمر الَّذي أدَّى إلى تقليص توفُّر الخدمات الصحيَّة، وتهديد الحق في الصحَّة لحوالي 2 مليون شخص في قطاع غزة، وتشير التقارير[2] إلى أنَّه في الأسابيع الستة الأولى للعدوان تمَّ تصنيف 60% من المرافق الصحيَّة على أنَّها متضررة، حيث تمَّ استهداف أكبر مستشفى في القطاع - مستشفى الشفاء في مدينة غزة - في هجومين من قِبَل الجيش الإسرائيلي، الأول في نوفمبر، والثاني في مارس، قالت منظمة الصحَّة العالميَّة: إنَّ العملية الثَّانية حوَّلت المستشفى إلى "قذيفة فارغة" مبعثرة ببقايا بشريَّة، وفي المحصِّلة تمَّ تدمير خمسة مستشفيات بالكامل، وفقًا للأرقام التي جمَعَها مركز الأقمار الصناعيَّة للأمم المتَّحدة (UNOSAT) في شهر مايو، أقل من واحد من كل ثلاثة مستشفيات - 28 في المائة - تعمل جزئيًّا، وفقًا للأمم المتَّحدة.

ويُؤكِّد حجم الأضرار الكبير - خلال الشَّهر الأوَّل فقط - توجُّه الاحتلال لتدمير القطاع الصحِّي، حيث تعرَّضت عدَّة مستشفيات للقصف مرات عدَّة بين 7 أكتوبر وأوائل نوفمبر، هذه الهجمات المستمرَّة ليست معزولة، حيث نفَّذت القوَّات الإسرائيليَّة عشرات الضربات، ما ألحق أضرارًا بعدَّة مستشفيات في أنحاء غزة، وأفادت منظمة الصحَّة العالميَّة أنه حتَّى 10 نوفمبر اضطرَّت 18 من أصل 36 مستشفى، و46 من أصل 72 عيادة للرعاية الأوليَّة إلى الإغلاق، ويعود سبب الإغلاق القسري لهذه المرافق إلى الأضرار النَّاجمة عن الهجمات، فضلًا عن نقص الكهرباء والوقود[3].

(1) WHO, oPt Emergency Situation Update Issue 33 7 Oct 2023 - 6 Jun 2024. https://goo.su/Kuk3EF

(2) LAURENCE COUSTAL AND VALENTIN RAKOVSKY , op, cit.

(3) Human Rights Watch, Gaza: Unlawful Israeli Hospital Strikes Worsen Health Crisis, November 14, 2023. https://goo.su/LZgNZII.

وتوثق منظمة الصحَّة العالميَّة - في أحدث تقاريرها- حالة المؤسَّسات الصحيَّة، بأنَّه قد بلغ عدد المستشفيات العاملة جزئيًّا - حتَّى 15 يوليو 2024- 16 مستشفى من أصل 36، وبنسبة 44%، من بين المستشفيات الستة عشرة العاملة جزئيًّا، وهناك 12 مستشفى لا يُقدَرُ على الوصول إليها جزئيًّا بسبب انعدام الأمن أو الحواجز المادية، مثل الأضرار التي لحقت بمداخل المَرْضى، وسيارات الإسعاف، والطُّرق المحيطة، وحوالي 45 مرفق رعاية صحيَّة أوليَّة من أصل 105 مرافق، وبنسبة 43%، يشمل عدد مراكز الرعاية الصحية الأولية المنظمات غير الحكومية النشطة[1]، ويؤكد مكتب المنسق الخاص للشئون الإنسانية (الأوتشا) - في تقريره رقم 187 - على أنَّ إخلاء مستشفى غزَّة الأوروبي - وهو منشأة صحيَّة تضمُّ 650 سريرًا - أفضى إلى تخفيض آخر في سعة المستشفيات من الأسرَّة في جنوب غزة، حيث يتركَّز غالبيَّة سكان غزة حاليًا، فوفقًا لمجموعة الصحَّة تبلغ السعة التراكميَّة للأسرّة في المستشفيات الستَّة التي تعمل جزئيًّا في جنوب غزَّة – بما فيها ثلاثة مستشفيات في دير البلح وثلاثة في خانيونس – الآن 1,334 سريرًا، وفي الوقت الراهن لا يزال 15 من مستشفيات غزَّة - البالغ عددها 36 مستشفى- تزاول عملها، وإن كان ذلك بصورة جزئيَّة، ولا يستطيع المرضى الوصول إلى معظم هذه المستشفيات إلا على نحو محدود بسبب انعدام الأمن والقيود المفروضة على الوصول، والأضرار التي لحقت بهذه المنشآت، ومن بين 103 مراكز للرعاية الصحيَّة الأوليَّة لم يزل سوى 43 مركزًا (42 في المائة) يواصل عمله، وإن كان جزئيًّا، ومن بين 10 مستشفيات ميدانيَّة - وكلها في جنوب غزَّة - لا يعمل سوى أربعة منها بصورة كاملة، وأربعة بصورة جزئيَّة، واثنان لا يزاولان عملهما[2].

ويرى تقدير الأمم المتحدة والبنك الدولي أنَّ الصِّراع أدَّى إلى إتلاف أو تدمير

(1) WHO, oPt Emergency Situation Update Issue 36, 7 Oct 2023 - 15 July. 2024. https://goo.su/IN6QLC

(2) Ocha, Humanitarian Situation Update 187 Gaza Strip, 05 Jul 2024. https://goo.su/84gUB

84% من جميع المرافق الصحيَّة بتكلفة 554 مليون دولار أمريكي، ممَّا أثر بشدة في النِّظام الصحِّي في غزَّة حيث تأثر 649 مرفقًا صحيًّا، كما عانى 29 مستشفى - تمثل أكثر من ثلاثة أرباع المستشفيات - من أضرار تزيد عن 222 مليون دولار أمريكي[1]، كما تكبَّدت المراكز الصحيَّة والعيادات والصيدليات أضرارًا كبيرة، ممَّا أدَّى إلى تفاقُم التحدِّي المتمثِّل في تقديم الخدمات الطبيَّة، وتبلغ قيمة خسائر القطاع الصحي لعدوان 2014، وعدوان 2021 ما قيمته 37 مليون دولار[2]، أي بنسبة 6.7% من قيمة خسائر العدوان الحالي.

وتكاد التقارير الدوليَّة تجمع على أن هناك العديد من التَّحديات النَّاجمة عن العدوان تسهم في إضعاف ما تبقَّى من المنظومة الصحيَّة، ومن أهمها[3]:

- أوامر الإخلاء، وتدهور الظُّرُوف الأمنيَّة، ونزوح السُّكان تؤثر في تقديم الرعاية الصحيَّة، بسبب نُزُوح الموظَّفين، وإجبار الشُّركاء على الإخلاء، ونقل خدماتهم لتلبية الاحتياجات الشَّديدة.

- أنَّ انعدام الأمن المتزايد، وتدمير الطُّرق والبنية الأساسيَّة، والافتقار إلى التسهيلات المناسبة للبعثات الإنسانيَّة لا تزال تعيق الوصول إلى الرعاية الصحيَّة، وهناك حاجة إلى آليَّة مستدامة وفعَّالة لفض النِّزاعات لتسهيل التَّسليم الآمن للمساعدات الإنسانيَّة في جميع أنحاء قطاع غزة، وفقًا للقانون الإنساني الدَّولي.

- أنَّ الوصول المحدود إلى مرافق المياه والصَّرف الصحِّي المناسب - بالإضافة إلى الاكتظاظ - لا يزال يسهم في ارتفاع الأمراض المعدية، بما في ذلك مرض الإسهال والتهاب الكبد أ.

---

(1) The World Bank, The European Union& The United Nations, op, cit.

(2) Ibid.

(3) - who, Gaza Hostilities 2023/ 2024 - Emergency Situation Reports. https://goo.su/NXecryM

- UNRWA Situation Reports. https://goo.su/wS73Gq.

- Ocha, Humanitarian Situation Update. https://goo.su/Nclm.

- لا يزال نقص الوقود يهدد باستمراريَّة التدخُّلات الإنسانيَّة، بما في ذلك تقديم الرعاية الصحيَّة، ممَّا يؤثر في وظائف المستشفيات، ومراكز الرعاية الصحيَّة الأوليَّة، وخدمات الإسعاف.

- القيود المفروضة على دخول الإمدادات الطبيَّة والأدويَّة، بالإضافة إلى الخيام ومعدات البناء لدعم إنشاء وتشغيل المرافق الصحيَّة المؤقَّتة، في أعقاب اقتحام رفح وإغلاق معبر رفح.

- أنَّ التَّحديات التي تواجه عمليَّة تناوب العاملين في المجال الإنساني داخل وخارج غزة - بعد إغلاق معبر رفح - تُعِيق تقديم التدخُّلات الإنسانيَّة.

- الافتقار إلى تيسير وصول شاحنات الأمم المتَّحدة في الوقت المناسب، وعلى نحو مستدام إلى نقاط الدخول القليلة المتبقية.

- أنَّ استمرار الأعمال العدائيَّة، والنُّزوح المتكرِّر، والافتقار إلى الملاجئ المناسبة يؤثر سلبًا على الصحَّة النفسية للسُّكان المعرَّضين للخطر، وتؤدي هذه العوامل - إلى جانب انهيار خدمات الاستجابة للعنف القائم على النَّوع الاجتماعي ومسارات الإحالة - إلى تفاقم ضعف النِّساء والأطفال.

- يُؤثِّر انقطاع الاتصالات سلبًا على عمليَّات الشُّركاء، ويضعِّف آليات الإحالة (من المجتمع إلى المرفق وبين المرافق).

خامسًا- خسائر وأضرار المنظومة التعليميَّة والثَّقافيَّة:

1. الخسائر في المؤسَّسات التعليميَّة:

على مدى 17 عامًا عانى قطاع غزة من حصار خانق وصراعات متكرِّرة، ممَّا أدَّى إلى إضعاف نظامه التعليمي، وقد شهد الارتفاع الأخير في الأعمال العدائيَّة اتجاهًا محزنًا للهجمات على المرافق المدرسيَّة، ممَّا أدَّى إلى تفاقم الوضع الإنساني المُزْري للأطفال والمعلمين على حد سواء، كمَا تأثَّر قطاع التَّعليم بشدة، حيث توقَّفت

المدارس عن العمل، إما كملاجئ للأفراد النَّازحين أو تضرَّرت بشكل لا يمكن إصلاحه قبل النِّزاع، حيث كان في غزَّة أكثر من 625,000 طالب يذهبون إلى المدارس، وتشير تقديرات البنك الدَّولي إلى أن المدارس التي تخدم أكثر من 70 بالمائة من الطلاب قد تضرَّرت أو دمِّرت، وتعرض ما يقرب من 84 بالمائة من المرافق التعليميَّة لأضرار أو دمار[1].

ومنذ 7 أكتوبر قامت مجموعة التَّعليم وبرنامج الأمم المتَّحدة للتَّطبيقات الساتلية بمراقبة الأضرار التي لحقت بالمدارس والإبلاغ عنها بجديَّة، مستفيدين من التقارير الأوليَّة من شركاء المجموعة، ومكتب الأمم المتَّحدة لتنسيق الشُّئون الإنسانيَّة، والأونروا، وقد أجرت مجموعة التَّعليم تقييمًا للأضرار معتمدة على الأقمار الصناعيَّة لتحديث وفهم مدى الضَّرر الَّذي لحق بالمباني المدرسيَّة بشكل أفضل، بالاعتماد على بيانات UNOSAT، المحدَّثة حتَّى سبتمبر 2024[2]، وصنَّفت المنهجيَّة احتمال الضَّرر على أساس القرب من المواقع المتضرِّرة، وكشفت عن إحصائيَّات مثيرة للقلق، وهي أنَّ 87٪ من المدارس (493 من أصل 564 مدرسة) تعرَّضت لبعض مستويات الضَّرر، بما في ذلك الضَّربات المباشرة، والمتضرِّرة، والمحتملة التضرُّر، وهو ما يُمثِّل ارتفاعًا بنسبة 84.6 بالمائة في شهر تموز/يوليو 2024، وفضلًا عن ذلك فقد وجد التَّحليل أنَّ ما لا يقل عن 71 مدرسة قد دُمِّر كليًّا، مقابل 65 مدرسة حتَّى 6 تموز/يوليو، وتعرَّضت 48 مدرسة إضافيَّة إلى تدمير نصف مبانيها على الأقل، أي ما يقرب من 29٪ من المدارس المتضررة جزئيًّا أو المتضررة بشكل مباشر هي مدارس تديرها الأمم المتحدة تحت ولاية الأونروا، 65.3٪ من المباني المدرسيَّة التي يستخدمها النازحون داخليًّا كملاجئ تعرَّضت لضربات مباشرة أو

(1) World Bank, NOTE ON THE IMPACTS OF THE CONFLICT IN THE MIDDLE EAST ON THE PALESTINIAN ECONOMY, Op, cit.

(2) The Education Cluster, Verification of damages to schools based on proximity to damaged sites - Gaza, Occupied Palestinian Territory, Update 6 September 2024.

أضرار، وعلاوة على ذلك فإنَّ التقرير يسلط الضوء على الكشف المحزن عن استخدام المدارس لأغراض عسكريَّة من قِبَل قوَّات الأمن الإسرائيليَّة، بما في ذلك مراكز الاحتجاز والاستجواب والقواعد العسكريَّة[1].

وقد عرَضت مجموعة التَّعليم لصور الأقمار الصناعيَّة - بعد تحليلها ومقارنتها لصُّور سابقة - جدولًا يوضح عدد المدارس وتوزيعها النسبي حسب شدَّة الضرر، والجدول التالي يوضح هذه الصُّورة:

جدول رقم (3): عدد المدارس وتوزيعها النسبي حسب شدة الضَّرر

احتمالية الضرر	إجمالي المباني المدرسية	% من إجمالي المباني المدرسية
إصابة مباشرة (على الأقل مبنى مدرسي واحد قد تعرَّض لإصابة مباشرة، وتمَّ تحديد مبنى مدرسي واحد على الأقل متضرر داخل مباني المدرسة)	307	54.5
متضرر (تم تحديد موقع متضرر واحد على الأقل ضمن مسافة 30 مترًا من مباني المدرسة، وقد يشير هذا إلى أضرار جسيمة في هياكل المدرسة).	123	21.8
من المحتمل أن يكون هناك أضرار. (تم تحديد موقع واحد على الأقل متضرر من مسافة 30-70 مترًا من المباني، وقد يشير هذا إلى حدوث أضرار متوسطة في هياكل المدرسة).	67	11.9
أضرار محتملة (تم تحديد موقع متضرر واحد على الأقل ضمن مسافة 70-100 متر من مباني المدرسة، وقد يشير هذا إلى أضرار طفيفة في هياكل المدرسة).	19	3.4
غير معروف (المباني المدرسيَّة التي لم يتم الإبلاغ عن أيّ أضرار بها في نطاق 100 متر، وقد يشير هذا إلى أنَّ المباني المدرسيَّة لم تتعرَّض لأضرار).	47	8.4
المجموع	**536**	**100**

Source: Education Cluster , Verification of damages to schools: based on proximity to damaged sites, Gaza, Occupied Palestinian Territory. 3 June 2024.

(1) UNITAR, GAZA EDUCATION SYSTEM DEVASTATED BY RECENT CONFLICT, SATELLITE ASSESSMENT REVEALS, 2 May 2024, https://goo.su/GgVpn

كذلك عرضت مجموعة التَّعليم - وفقًا لنتائج تحليل صور الأقمار الصناعيَّة - لجدول يوضِّح عدد المدارس حسب تبعيَّتها الإدارية وملكيتها، موزعة بين حكومي وأونروا وخاص وفقًا للجدول التَّالي.

جدول رقم (4): عدد المدارس المتضررة حسب شدة الضرر وملكيتها

احتماليَّة الضَّرر	حكومي	الأونروا	خاص	المجموع
إصابة مباشرة: (على الأقل مبنى مدرسي واحد تعرَّض لإصابة مباشرة، وتمَّ تحديد مبنى مدرسي واحد على الأقل متضرر داخل مباني المدرسة).	185	83	39	307
متضرر: (تم تحديد موقع متضرر واحد على الأقل ضمن مسافة 30 مترًا من مباني المدرسة، وقد يشير هذا إلى أضرار جسيمة في هياكل المدرسة).	64	43	16	123
من المحتمل أن يكون هناك أضرار: (تم تحديد موقع واحد على الأقل متضرر ضمن مسافة 30-70 مترًا من مباني المدرسة، وقد يشير هذا إلى حدوث أضرار متوسطة في هياكل المدرسة).	27	33	7	67
أضرار محتملة: (تم تحديد موقع متضرر واحد على الأقل ضمن مسافة 70-100 متر من مباني المدرسة، وقد يشير هذا إلى أضرار طفيفة في هياكل المدرسة).	9	9	1	19
غير معروف: (المباني المدرسيَّة التي لم يتم الإبلاغ عن أيِّ أضرار بها في نطاق 100 متر، وقد يشير هذا إلى أنَّ المباني المدرسيَّة لم تتعرَّض لأضرار).	22	20	5	47
المجموع	**307**	**188**	**68**	**563**

Source: Education Cluster , Verification of damages to schools: based on proximity to damaged sites, Gaza, Occupied Palestinian Territory. 3 June 2024.

الإحصاءات السَّابقة تدقُّ ناقوس الخطر الشديد بشأن التَّدمير المنهجي للنِّظام التَّعليمي الفلسطيني، فمع تضرُّر أو تدمير أكثر من 80٪ من المدارس في غزَّة، قد يكون من المعقول التساؤل عمَّا إذا كان هناك جهد متعمد لتدمير النِّظام التعليمي الفلسطيني بشكل شامل، وهو العمل المعروف باسم "إبادة المدارس"، ويشير

المصطلح إلى المحو المنهجي للتَّعليم من خلال اعتقال أو احتجاز أو قتل المعلِّمين والطُّلاب والموظَّفين، وتدمير البنية التحتيَّة التعليميَّة، والواقع يقول أنَّه بعد ستة أشهر من الهجوم العسكري قُتل أكثر من 5479 طالبًا، و261 مدرسًا، و95 أستاذًا جامعيًّا في غزة، وأصيب أكثر من 7819 طالبًا، و756 مدرسًا، مع تزايد الأعداد كل يوم، ولقد تضرَّر أو دُمِّر ما لا يقل عن 60 في المائة من المرافق التعليميَّة، بما في ذلك 13 مكتبة عامة، ولا يستطيع ما لا يقل عن 625000 طالب الوصول إلى التَّعليم[1]، كما عانت مؤسَّسات التَّعليم العالي بشكل كبير، حيث تمَّ تدمير أو إتلاف ما يقرب من 17 جامعة وحرمًا جامعيًّا، أي حوالي 63٪ من الحرم الجامعي الذي تمَّ تقييمه، وفي 21 يونيو أفادت وزارة التَّربية والتَّعليم الفلسطينية بأنَّ نحو 39,000 طالب وطالبة من طلبة الثانوية العامة في غزة قد حُرموا من تقديم امتحانات الثانويَّة العامة (التوجيهي)، والتي من المقرَّر أن تبدأ في 22 يونيو[2]، والغريب- وفقًا لتقييمات مجموعة التَّعليم - أنَّ الاتجاه العام للمدارس التي لحقها تدمير مباشر في حالة تزايد، وفقًا للمقارنة بين صور شهري مارس ومايو، والشَّكل التالي يُوضِّح تطور الخط البياني حسب شدة الضرر.

ويرى تقرير الأمم المتحدة والبنك الدولي أنه بالنسبة لطالب يبلغ من العمر 15 عامًا ويعيش في غزة، فإنَّ الصراع الحالي سيكون الصراع الخامس والأكثر تدميرًا الَّذي عاشه مع توقُّف نظام التَّعليم تمامًا، وتبلغ الأضرار التي لحقت بالبنية التحتيَّة للتَّعليم 341 مليون دولار أمريكي، فلقد انهار نظام التَّعليم في غزة فعليًّا، مما أثَّر في جميع الطلاب، وتستمر الخسائر بين الطُّلاب والمعلِّمين في الارتفاع، ممَّا يؤكِّد التَّأثير الإنساني العميق للأزمة، ويظهر على الأطفال - بما في ذلك أولئك الَّذين يعيشون في الملاجئ- علامات مُقلقة من الضيق العاطفي والصَّدمة، وللمقارنة نعرض الشَّكل التَّالي:

(1) UN experts deeply concerned over 'scholasticide' in Gaza, 18 April 2024. https://goo.su/vGjTD

(2) Ocha, Humanitarian Situation Update 181 Gaza Strip, 21 Jun 2024. https://www.ochaopt.org/content/humanitarian-situation-update-181-gaza-strip.

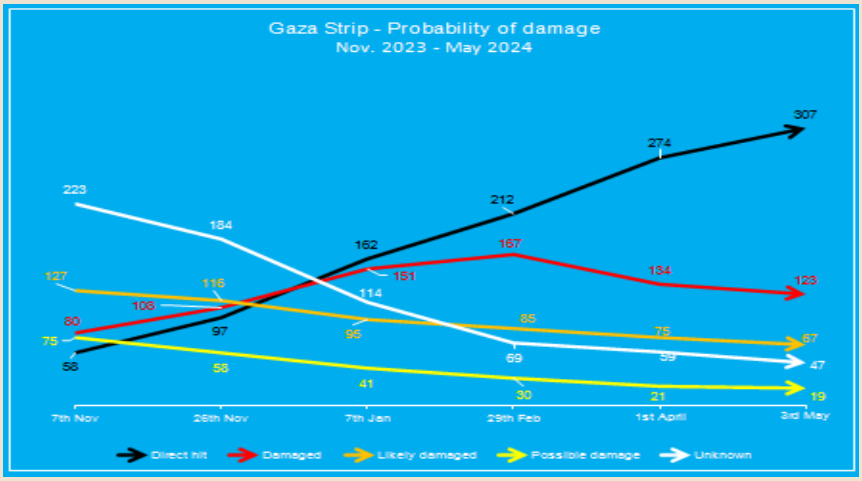

شكل رقم (9): الاتجاه العام لتطوُّر مستويات الضَّرر وشدَّته

Source: Education Cluster , Verification of damages to schools: based on proximity to damaged sites, Gaza, Occupied Palestinian Territory. 3 June 2024.

فإنَّ خسائر حربي 2014،2021 تبلغ 38 مليون دولار لكليهما[1]، أي بنسبة 11% فقط من خسائر قطاع التَّعليم في الحرب الحاليَّة.

وبالإضافة إلى قصف المدارس، فإنَّ إسرائيل دمَّرَت أو ألحقت الضرر بنحو 200 موقع ذي أهميَّة تاريخيَّة ثقافيَّة، فإنَّ تدمير إسرائيل لطرق معرفة العالم وفهمه هو ممارسة أطلق عليها عالم الاجتماع سانتوس "القتل المعرفي"، وهذا يشمل محاولة تدمير المعرفة الثقافيَّة والأفكار المناهضة للعنصريَّة، والأطر اللَّازمة لفهم كيفيَّة تحدي القمع والاستعمار، ومن الواضح أنَّ إسرائيل درست التَّاريخ الطَّويل والعنيف، فلا ينبغي مهاجمة أجساد الشُّعوب المستعمرة فحسب؛ بل وأيضًا أجساد المعرفة التي يمكن أن تساعد الشعوب المضطهدة في نضالها من أجل الحرية[2].

ومن الواضح أنَّ الهجمات المستمرَّة والقاسية على البنية التحتيَّة التعليميَّة

(1) The World Bank, The European Union& The United Nations, op, cit.

(2) Jesse Hagopian, Israel's War on Gaza Is Also a War on History, Education, and Children. https://goo.su/N4idECw

في غزَّة لها تأثير مدمِّر طويل الأمد على الحقوق الأساسيَّة للنَّاس في التعلُّم والتعبير عن أنفسهم بحريَّة، ممَّا يحرمُ جيلًا آخر من الفلسطينيِّين من مستقبلهم، حتَّى الطُّلاب الحاصلين على منح دراسيَّة دوليَّة يمنعون من الالتحاق بالجامعة في الخارج، وتتعرَّض المدارس التَّابعة للأمم المتحدة - التي تُؤْوِي المدنيين النازحين قسرًا - للقصف، بما في ذلك في "المناطق الآمنة" التي خصَّصتها إسرائيل للجيش، ويبدو فعلًا أنَّ هذه الهجمات ليست حوادث معزولة؛ بل إنَّها تمثِّل نمطًا منهجيًّا من العنف يهدف إلى تفكيك الأساس الحقيقي للمجتمع الفلسطيني.

2.التُّراث الثَّقافي:

لقد تعرَّضت العديد من المواقع ذات القيمة التراثيَّة الكبيرة - والتي تمثل فترات وثقافات تاريخيَّة متنوعة، للتدمير أو التلف الشديد - ويشير التَّقييم الأولي للتَّأثير على الممتلكات التراثيَّة الهامَّة إلى أضرار تقدر بنحو 319 مليون دولار أمريكي، وتشمل المواقع البارزة المدمَّرة أو المتضرِّرة ميناء أنثيدون - المدرج في القائمة الفلسطينيَّة المؤقَّتة في عام 2012 للتَّرشيح المحتمل للإدراج في قائمة التراث العالمي لليونسكو-، والمقبرة الرومانيَّة في مدينة غزَّة، ومتحف قصر الباشا، وحمام السَّامريين القديم (المشهور بحمام السَّمرة)، ومعالم أخرى، وقد لحِقَت أضرار بنحو 63% من جميع المواقع التراثيَّة، منها 31% دُمر، ومن بين الممتلكات الثقافيَّة التي تمَّ تقييمها تضرُّر 15 من أصل 17 مبنى ذي قيمة تراثيَّة كبيرة جزئيًّا، مع تضرُّر 124 مسكنًا تاريخيًّا، وتدمير 34، بالإضافة إلى ذلك تضرُّر 4 من أصل 10 مواقع أثريَّة تمَّ تحديدها، بينما تعرَّض موقعان لتدمير واسع النِّطاق، وعلاوة على ذلك فإنَّ 11 من أصل 12 موقعًا للتُّراث الديني تمَّ تقييمها قد تضرَّرت، بما في ذلك مجمع كنيسة القديس بورفيريوس الأرثوذكسيَّة، الذي يُعتبر ثالث أقدم كنيسة في العالم، والمسجد العمري الكبير أقدم مسجد في غزة، كما تمَّ تدمير اثنين من المعالم الوطنيَّة، بما في ذلك مركز رشاد الشوَّا الثقافي، وبالإضافة إلى ذلك فقد تمَّ تعليق أنشطة العديد من المراكز الثقافيَّة في قطاع غزَّة، مما كان له تأثير مباشر على سبل عيش الفنانين

والمحترفين الثَّقافيين، الذين فقد العديد منهم حياتهم أيضًا[1].

سادسًا- خسائر وأضرار الطَّاقة:

لقد تأثَّر قطاع الطاقة - وخاصة قطاع الكهرباء- بأضرار جسيمةٍ، مع تقدير أولي بقيمة 279 مليون دولار أميركي، ممَّا أثَّر في المقام الأول على شبكات توزيع شبكة الكهرباء وكذلك أنظمة الطاقة الشمسيَّة الكهروضوئيَّة الموزَّعة على أسطح المنازل خارج الشَّبكة، والتي يتمُّ نشرها في جميع أنحاء غزَّة في المباني العامة مثل المدارس والمستشفيات والمرافق الصحيَّة ومرافق إمدادات المياه والمباني الثقافيَّة وكذلك المباني السكنيَّة، وتشير التقديرات إلى أنَّ 510 كيلومترًا من شبكة توزيع الكهرباء قد دمِّرت أو تضررت (61.5٪ من الإجمالي)، وقد تأثَّرت محطة توليد الكهرباء في غزةَّ؛ ولكن من الصَّعب معرفة شدَّة الضرر بسبب محدوديَّة الوصول وقلَّة توافر البيانات، لقد كان لانقطاع التيار الكهربائي- شبه الكامل منذ الأسبوع الأول من الصِّراع الحالي- تأثير مدمِّر واسع النِّطاق على الحياة اليوميَّة في غزة، كما أثَّر في جميع القطاعات الحيويَّة الأخرى، مثل الصحة والمياه والاتصالات والخدمات البلديَّة والقطاع الخاص[2].

وتشمل الأضرار التي لحقت بقطاع الكهرباء في غزة في المقام الأول ما يلي[3]:

1. شبكة توزيع الكهرباء.
2. نطاق المرافق الأرضيَّة وأنظمة إمداد الكهرباء بالطَّاقة الشمسيَّة الكهروضوئيَّة الموزَّعة على الأسطح خارج الشَّبكة.
3. معدَّات محدَّدة مثل خزانات المياه المنزوعة المعادن والمفاتيح الكهربائيَّة في محطة توليد الكهرباء في غزَّة.

(1) The World Bank, The European Union& The United Nations, op, cit.

(2) The World Bank, The European Union& The United Nations, op, cit..

(3) World Bank, NOTE ON THE IMPACTS OF THE CONFLICT IN THE MIDDLE EAST ON THE PALESTINIAN ECONOMY, World Bank Economic Monitoring Report, February 2024.

4. بعض النقاط العشرة لتوصيل الكهرباء ذات الجهد العالي التي يتمُّ من خلالها استيراد الكهرباء من شركة الكهرباء الإسرائيليَّة (IEC).

5. شركة توزيع كهرباء غزَّة (GEDCO) المستودعات والمكاتب والمركبات والرَّافعات.

وتشير التَّقارير الأوليَّة الصَّادرة عن سلطة الكهرباء والموارد الطبيعيَّة الفلسطينيَّة، وشركة توزيع كهرباء غزة إلى أنَّه بسبب شدَّة التَّأثيرات النَّاجمة عن الضَّربات المستهدفة فإنَّ الكثير من معدات إمدادات الكهرباء قد لا تكون قابلة للإصلاح - باستثناء بعض الكابلات - ممَّا يستلزم الاستبدال.

سابعًا- خسائر الحرب على قطاع الطُّرق والنَّقل والاتصالات:

تقدر الأضرار التي لحقت بقطاعي النَّقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بنحو 448 مليون دولار أميركي، ممَّا أثَّر في الاتصالات والتنقُّل وتوفير المساعدات الإنسانيَّة للسُّكان، وتبلغ أضرار قطاع النَّقل نحو 358 مليون دولار أميركي، مما أثَّر في نحو 62% من الطرق، بما في ذلك 92% من الطرق الرئيسيَّة، ونسبة كبيرة من المركبات[1]، وهذا له تأثير عميق ليس فقط في تنقل السُّكان؛ ولكن أيضًا في قدرة مساعدات الإغاثة والخدمات الاجتماعيَّة الضرورية للوصول إلى السُّكان المعرَّضين للخطر، كما أنَّ فقدان المركبات والبنية الأساسيَّة الرئيسيَّة سيجعل إعادة الإعمار والتَّعافي في القطاعات الأخرى أكثر تحديًا.

وقدرت وزارة النقل والمواصلات خسائر قطاع النَّقل والمواصلات في قطاع غزة بأنَّها قد تجاوزت 3 مليارات دولار، بما فيها البنية التحتيَّة وممتلكات المواطنين من المركبات، إذ دمَّر الاحتلال حوالي 945 كم من الطُّرق في قطاع غزة، وهي تعادل 65% من شبكة الطُّرق بتكلفة فاقت 2 مليار دولار، كما تقدِّر لجان وزارة المواصلات أنَّ حوالي 55 ألف مركبة في قطاع غزة قد دمرتها قوَّات الاحتلال، أي ما يعادل 60% من

(1) The World Bank, The European Union& The United Nations, op, cit.

المركبات المرخَّصة في القطاع[1]، ويرجع الفرق في تقدير الخسائر بين البنك الدولي ووزارة النقل والمواصلات إلى الفترة الزمنية التي تغطيها الخسائر، وهي تصلُ إلى نهاية إبريل عند الوزارة.

وتقدَّر أضرار قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بنحو 90 مليون دولار أميركي، ويشمل ذلك الأضرار التي لحقت بنحو 75% من شبكات الهاتف المحمول، وشبكات الاتصالات الثَّابتة، وكذلك جميع مرافق ومستودعات مُشْغِّلي الاتصالات تقريبًا[2]، وقد أدَّى هذا إلى انقطاع هائل في خدمات الاتصال بالهاتف المحمول والإنترنت في غزَّة مع تأثيرات شديدة على الحياة اليومية للسُّكان في غزَّة، من خلال جعل الوصول إلى خدمات الطوارئ والإنقاذ مستحيلًا، كما أثَّر أيضًا على الأنشطة التشغيليَّة لمنظمات الإغاثة الإنسانيَّة العاملة في غزَّة، ممَّا يُعرِّض تقديم المساعدة المنقذة للحياة بالفعل للخطر، ولا يمكن التَّقليل من شأن التَّأثير النفسي على المدنيين غير القادرين على الوصول إلى أقاربهم.

ثامنًا- خسائر وأضرار الحرب على أصول القطاع الزِّراعي:

1. أضرار الأصول الزراعيَّة:

تعرَّضت الأراضي الزراعيَّة في قطاع غزَّة، وهي التي تقدم أنواعًا شتى من الأغذية الزراعيَّة للسُّكان، وبعض مدخلات القطاع الصناعي، وبحكم الانتشار الأفقي الواسع للزراعة، إلى دمار واسع النِّطاق وفي جميع المحافظات. ولم يقتصر الأمر على تدمير الأراضي الزراعيَّة، ومن ثمَّ محاصيلها وأشجارها وحيواناتها المختلفة؛ بل شمل التَّدمير - وبشكل واسع- كافَّة الأصول الزراعيَّة، من شبكات ري وآبار مياه وطرق زراعيَّة، ودفيئات وجرارات وماكينات وغير ذلك، لقد وثَّقت المؤسَّسات الدوليَّة هذا الكم الهائل من الدمار - خاصَّة في القطاع الزراعي - نظرًا لكونه مصدرًا هامًّا لتحقيق

(1) وزارة النقل والمواصلات الفلسطينية https://goo.su/MZKQ.

(2) The World Bank, The European Union& The United Nations, op, cit.

الأمن الغذائي في البلد.

ويشير حصر الأضرار الزراعيَّة الَّذِي يستند إلى صور الأقمار الصناعيَّة - والذي أجرته منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج التطبيقات الساتليَّة العملياتية (اليونوسات) مؤخرًا[1] - إلى أنَّ ما نسبته 67.6 في المائة من الأراضي الزراعيَّة في غزَّة لحقت بها الأضرار حتى 1 سبتمبر، بعد أن كانت هذه النسبة تبلغ 57.3 في المائة في شهر مايو، و42.6 في المائة في شهر شباط/فبراير 2024، وتسجِّل محافظة شمال غزة حاليًا أعلى نسبة من الأضرار من بين جميع المحافظات (78.2 في المائة)، وفضلًا عن ذلك فقد أصابت الأضرار أكثر من 71 في المائة من البساتين وغيرها من الأراضي المزروعة بالأشجار، و67 في المائة من المحاصيل الحقليَّة، و58.5 في المائة من محاصيل الخضار، كما ألحقت مسارات المركبات الثَّقيلة وعمليات التَّجريف والقصف بالقذائف والضُّغوط المرتبطة بالنِّزاع أضرارًا فادحة بالبنية التحتيَّة الزراعيَّة في غزَّة، إذ تضرَّر ما مجموعه 1,188 من أصل 2,261 بئرًا زراعيًّا(52.5 في المائة)، وأكثر من 44 في المائة من البيوت البلاستيكيَّة، ويمكن رصد التفاصيل الآتية وفقًا لتقرير الفاو[2]:

- تضرُّر 57.3% (866 دونم) من إجمالي الأراضي الزراعيَّة.
- سجَّلت محافظة خان يونس أكبر مساحة من الأراضي الزراعيَّة المتضرِّرة (234 دونم، و55.1% من إجمالي الأراضي الزراعيَّة).
- في محافظة رفح تضاعفَت مساحة الأراضي الزِّراعيَّة المتضرِّرة بأكثر من الضِّعف، حيث زادت من 45.2 دونم في فبراير إلى 92.2 دونم في مايو 2024.

(1) FAO, Agricultural Damage Assessment in the Gaza Strip from October 7th 2023 to September 1st 2024.

(2) FAO, Damage to cropland due to the conflict in the Gaza Strip as of 20 May 2024, June 13, 2024. https://goo.su/sb5I

ويُبيِّنُ كذلكَ تحليل أوليٌّ - صدر في شهر يونيو 2024 لصور الأقمار الصناعيَّة التي التُقطت عبر برنامج التَّطبيقات السَّاتليَّة العملياتيَّة (اليونوسات)- التَّدهور الملحوظ الَّذي طرأ على صحَّة المحاصيل، وكثافتها في 63 بالمائة من حقول المحاصيل الدَّائمة في قطاع غزَّة (94.2 من أصل 150 كيلومترًا مربعًا) بالمقارنة مع المستويات المعتادة التي لوحظت خلال السنوات السَّبع المنصرمة، ويشكل ذلك ارتفاعًا بنسبة 9 بالمائة في نسبة الأراضي الزراعيَّة المتضرِّرة منذ التَّحليل الذي أجري في شهر مايو 2024، ويُعزى ذلك إلى أعمال التَّجريف وحركة المركبات الثَّقيلة والقصف بالقنابل والقذائف وغير ذلك من الآليَّات المتعلِّقة بالنِّزاع[1].

وفي محافظة شمال غزة جرَى تقييم 75% من الأراضي الزراعيَّة بأنَّها أراضٍ متضررة في يونيو 2024، في حين بلغت مستويات الأضرار التي جرى تقييمها في المحافظات الأخرى 69% في غزة، و56% في دير البلح، و58 بالمائة في خانيونس، و52% في رفح، وشمل التَّحليل تقييمًا للأضرار التي لحِقَت بالبساتين وغيرها من الأشجار والمَحاصيل الزراعيَّة والخضراوات، وتبيَّن أنَّه في شهر يونيو 2024 طرأ ارتفاع ملحوظ في نسبة الأراضي الزراعيَّة التي تضرَّرت في محافظتي غزَّة ودير البلح بالمقارنة مع الشَّهر السَّابق، فعلى سبيل المثال ارتفع مستوى الأضرار التي لحقت بالمحاصيل في محافظة غزة من 61% في شهر مايو 2024 إلى 69.5% في شهر يونيو 2024[2].

وبناءً على ما يشهده القطاع الزراعي من مستويات كبيرة من الدَّمار قُدرت الأضرار الإجماليَّة بنحو 629 مليون دولار أميركي، ممَّا يهدِّد سبل العيش، ويزيد من انعدام الأمن الغذائي للسُّكان بالكامل، وترتبط معظم الأضرار الماليَّة بتدمير الأشجار والمزارع والبيوت الزجاجيَّة ومؤسَّسات البيع بالتجزئة والبنية الأساسيَّة للري، وقد حدَثَ أكثر من 60% من الأضرار في محافظتي شمال غزَّة وخان يونس[3].

(1) Ocha , Humanitarian Situation Update #191 | Gaza Strip. https://goo.su/ge6XOU

(2) Ibid.

(3) The World Bank, The European Union& The United Nations, op, cit.

كذلك قدرت الفاو الأضرار النسبيَّة التي لحقت بالدفيئات الزراعيَّة في قطاع غزة باستخدام وتحليل صور الأقمار الصناعيَّة عالية الدقة، وتبيَّن أنَّه قد:[1]

- تضرَّرت مساحة 42.7 دونمًا من الدفيئات الزراعيَّة.
- سجَّلت محافظة خانيونس أكبر مساحة من الدفيئات الزراعيَّة المتضرِّرة (21.7 دونما، و 41.9% من إجمالي الدفيئات الزراعيَّة).
- سجَّلت محافظة غزَّة أكبر نسبة من الدفيئات الزراعيَّة المتضرِّرة (3.4 دونما، و88.8% من إجمالي الدفيئات الزراعيَّة).

لقد توقف إنتاج المنتجات الزراعيَّة - وبالتَّالي الغذاء تقريبًا - ممَّا أجبر السُّكان بالكامل على الاعتماد على المساعدات الغذائيَّة التي تواجه تحديات شديدة في التَّسليم تتعلَّق بنظام عمليَّات التَّفتيش على الدُّخول، وتدمير البنية الأساسيَّة داخل القطاع، كما تمَّ تدمير حصَّة كبيرة من أعمال البيع بالتجزئة الحيويَّة في سلسلة القيمة الغذائيَّة في غزَّة، مثل المخابز ومحلَّات المواد الغذائيَّة، ونظرًا لأنَّ معظم الأصول والبنية الأساسيَّة ذات الصِّلة بالقطاع الزراعي قد تضرَّرت أو دمرت فإنَّ وظائف القِطَاع وتقديم الخدمات تأثَّرت بشكل كبير، ممَّا يُهدِّد الأمن الغذائي، وسبل عيش السُّكان بالكامل، فإنَّ أولئك الَّذين يعتمدون على سلسلة القيمة الزراعيَّة الغذائيَّة في معيشتهم لم يعد بإمكانهم الاعتماد عليها، ممَّا يؤدِّي إلى تغذية حلقة من البطالة والفقر وانعدام الأمن الغذائي.

(1) FAO, Damage to greenhouses due to the conflict in the Gaza Strip as of 23 April 2024, June 13, 2024. https://goo.su/EVQkd.

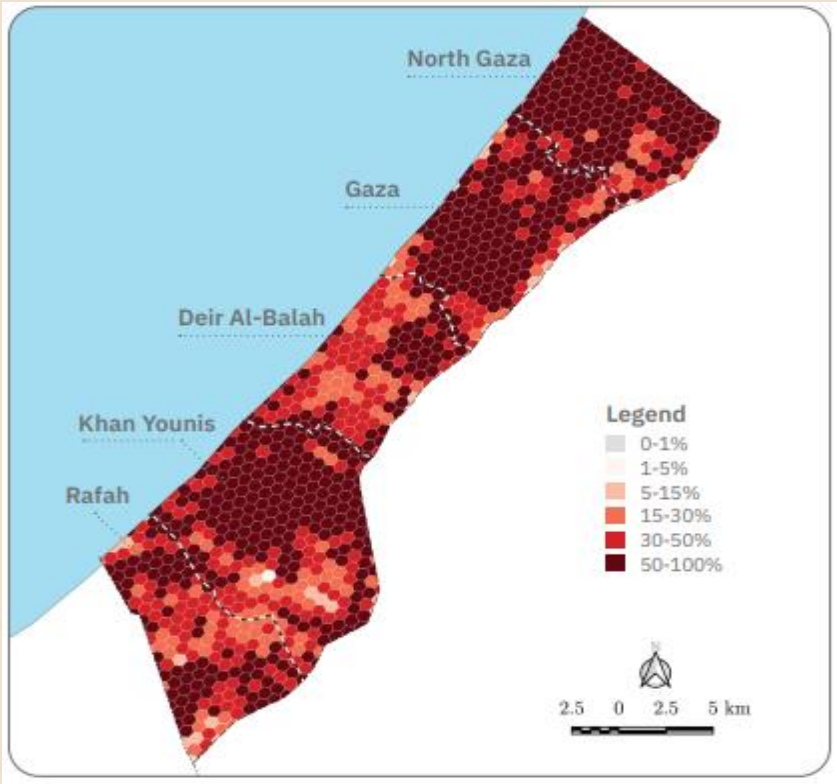

شكل رقم (10): الضَّرر النسبي للأراضي الزراعيَّة في قطاع غزَّة حسب المحافظة

FAO, Damage to cropland due to the conflict in the Gaza Strip as of 20 May 2024, June 13, 2024.https://fscluster.org/state-of-palestine/document/damage-cropland-due-conflict-gaza-strip

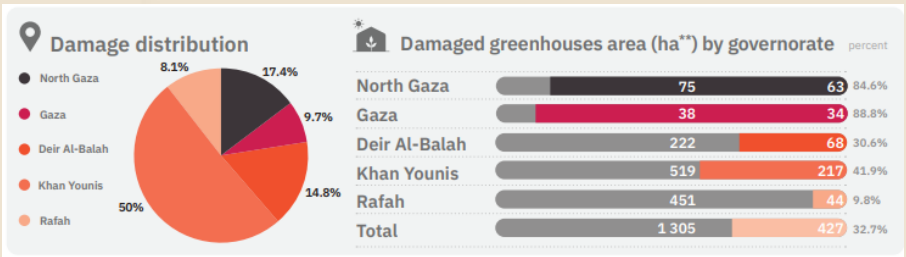

شكل رقم (11): التَّوزيع النِّسبي لخسائر تدمير الدفيئات حسب المحافظة

FAO, Damage to greenhouses due to the conflict in the Gaza Strip as of 23 April 2024, June 13, 2024.
https://fscluster.org/state-of-palestine/document/damage-cropland-due-conflict-gaza-strip.

2. أضرار الصَّيد البحري:

كما ألحقت القوَّات البحريَّة الإسرائيليَّة أضرارًا أو دمَّرت نحو 70 بالمائة من سفن الصَّيد في غزة، وبسبب الجوع لا يزال عدد قليل من الصيادين يخرجون إلى البحر في قوارب صغيرة (ما يعرف باسم اللنش) مخاطرين بحياتهم بسبب وجود القوَّات البحريَّة الإسرائيليَّة، وبعضهم - كما ذكرت نقابة الصيَّادين في غزة- قد تعرَّضُوا للهجوم والقتل[1]، وعلاوةً على ذلك فقد دُمِّر الجانب الأكبر من البنية التحتيَّة في ميناء مدينة غزَّة والقوارب في شهر تشرين الأوَّل/أكتوبر 2023، فأصبحَتْ متوقِّفة عن العمل، وهو ما يخلِّف عواقب وخيمة على حياة وسبل عيش الصيَّادين[2].

وبعد حوالي سنة من العدوان والأعمال القتاليَّة المتصاعدة قُتل 150 صيادًا منذ شهر أكتوبر 2023، ولحقت الأضرار بـ87 بالمائة من قوارب الصيد أو دُمِّرت، بما فيها 96 قاربًا مزوَّدًا بمحركات و900 قارب دون محرك، كما أفادت التَّقارير بتدمير ميناء غزَّة وغيرها من البنى التحتيَّة الرئيسيَّة لصيد الأسماك في غزة، حيث قدرت شبكة المنظمات الأهليَّة الفلسطينيَّة الخسائر غير المباشرة بنحو 7 ملايين دولار شهريًّا، وتؤكِّد شبكة المنظَّمات الأهليَّة الفلسطينيَّة أنَّ هذا الوضع - بالإضافة إلى القيود المتواصلة المفروضة على الصَّيد، وعدم توفُّر المعدات والوقود اللَّازم - يؤدِّي إلى فقدان الآلاف من الصَّيادين لمصادر رزقهم[3].

(1) Neve Gordon and Muna Haddad, The Road to Famine in Gaza, March 30, 2024, New York Review of Books. https://goo.su/Cdj8XJY

(2) OCHA, Humanitarian Situation Update, 227 Gaza Strip, 08 Oct 2024. https://goo.su/En4uex

(3) OCHA, Humanitarian Situation ,224 , Gaza Strip, 30 Sep 2024. https://goo.su/ML5xj

تاسعًا- خسائر وأضرار المياه والصَّرف الصحِّي:

يعاني قطاع غزة من أزمة حادَّة في الحصول على المياه، حيث إنَّه - وفي ظلِّ الظُّروف الطَّبيعيَّة في فترة ما قبل السَّابع من أكتوبر - كان معدل استهلاك الفرد من المياه في القطاع يقدر بحوالي 82.7 لتر/فرد/يوم، ومع اندلاع العدوان أشارت التَّقديرات إلى أنَّ سُكَّان القطاع بالكاد يستطيعون الوصول إلى ما بين 1-3 لتر/فرد/يوم فقط، حيث انخفضت نسبة الإمدادات من مصادر المياه بمقدار 90% (وقد أعد هذا التَّقرير مبكرًا في منتصف شهر نوفمبر)، وبالتالي فإنَّ نسبة استهلاك المياه قلَّت بمقدار 92%عمَّا كانت عليه قبل العدوان، ومن الجدير ذكره هنَّا أنَّ العدوان خلف آثارًا كارثيَّة على شبكات المياه، ومصادر إمدادات المياه بشكل عام[1].

ولا يزال الحصول على المياه النَّظيفة يمثل قضيَّة حرجة بالنِّسبة لسكَّان غزَّة، وتعمل أصول المياه والصَّرف الصحي والنَّظافة الصحية - مثل الآبار البلديَّة ومحطَّات تحلية المياه- بأقلَّ من طاقتها بكثير، حيث تعرَّض ما يقرب من 57 بالمائة من مرافق المياه والصَّرف الصحِّي والنَّظافة الصحية التي تمَّ تقييمها للتَّلف أو التدمير، وتفتقر المرافق المتبقية إلى إمكانيَّة الوصول إلى شبكة الكهرباء أو الوقود للمولِّدات التجاريَّة[2].

ويشير أحد التَّقارير[3] إلى أنَّه - بحلول نهاية شهر مايو/أيار – قد تضرَّر أو دمر ما يقرب من 70% من مرافق المياه والصَّرف الصحِّي والنَّظافة الصحيَّة في جميع أنحاء قطاع غزَّة.

وشمِلَت الأضرار محطَّات تحلية المياه في المناطق الشماليَّة والوسطى، و162

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كارثة بيئية تهدد سبل الحياة في قطاع غزة، 16 نوفمبر، 2023. https://goo.su/Tg1xJ.

(2) World Bank, Note On The Impacts Of The Conflict In The Middle East On The Palestinian Economy, OP, CIT.

(3) IPC Global Initiative, IPC Acute Food Insecurity Analysis May - September 2024 10 July 2024. https://goo.su/UQMMoLn

بئر مياه واثنان من الوصلات الثَّلاثة مع شركة ميكوروت (الشَّركة الإسرائيليَّة المزودة للمياه). وكانت خطوط الأنابيب التي تزوِّد المياه من إسرائيل تعمل جزئيًّا بعد الإغلاق الأولي، حيث توقَّف تدفُّق المياه عبر الوصلات الثَّلاثة، ثُمَّ تمَّ استعادة الوصلة الجنوبيَّة في منتصف أكتوبر، وتمَّ استعادة الوصلة الوسطى بحلول نهاية أكتوبر 2023، وقد تعطَّلت المياه الموردة بشكل متكرِّر بسبب الأضرار المتكرِّرة لخطوط أنابيب المياه السَّائبة، وقد أصبح المُشغِّلون من القطاع الخاص على نطاق صغير (الأجل القصير والحجم المنخفض) أحد المصادر الأساسيَّة لإمدادات المياه بعد اندلاع الصِّراع، حيث يوفرون ما يقدر بنحو 3300 متر مكعب في اليوم (مقارنة بـ 11000 متر مكعب من الإنتاج قبل الصِّراع)، وارتفعت تكلفة المياه من صهاريج المياه إلى المستخدمين النَّهائيِّين بشكل كبير من 20 شيكلًا قبل 7 أكتوبر إلى 150 شيكلًا في إبريل 2024[1].

بالإضافة إلى ذلك فقد تضرَّرت أو دمِّرت شبكات الصَّرف الصحِّي في غزَّة - ثلاثة من أصل ستَّة مرافق مُعَالجة، وخمسة من أصل ستة مواقع لإدارة النُّفايات - وكان الاضطراب في إدارة النُّفايات الصلبة كبيرًا، ممَّا أثَّر بشدة في البنية التحتيَّة الحضريَّة والصحَّة العامة، وكان انهيار أنظمة النفايات الصلبة واضحًا بالفعل في أكتوبر 2023، وبحلول نوفمبر توقَّف نقل النُّفايات إلى مكبَّات النفايات، وكان هذا التوقُّف يرجع في المقام الأوَّل إلى عاملين: نُدْرة الوقود، والمخاوف الأمنيَّة التي أعاقت الوصول إلى مواقع التخلُّص من النُّفايات[2].

ومع تصاعُد الصِّراع في منتصف نوفمبر أشارت التَّقارير إلى أنَّ مَا يقرب من

(1) United Nations Environment Programme (2024). Environmental impact of the conflict in Gaza: Preliminary assessment of environmental impacts. Nairobi. wedocs.unep.org/20.500.11822/45739.

(2) UN News, The environmental damage in Gaza as a result of the war is extensive, and the recovery period may be painful and long. https://goo.su/o6zX4

400 طن من القمامة تتراكم يوميًّا في مخيمات وملاجئ النَّازحين داخليًّا، وقد تمَّ إنتاج هذه النُّفايات فقط من مواقع النَّازحين الواقعة في المدارس، في حين تمَّ توليد كميَّات إضافيَّة من قِبَل المجتمعات المضيفة، حيث بلغ إجمالي كميَّة النفايات المتولدة ما بين 1100 و1200 طن يوميًّا، وقد أدَّى هذا الارتفاع في تراكم النُّفايات إلى جانب مشكلة النفايات الطبيَّة المتزايدة داخل المستشفيات إلى زيادة التَّهديدات الصحيَّة التي يواجهها السُّكان[1].

وحاليًا يوجد ما لا يقل عن 225 مكبًّا كبيرًا وصغيرًا للنُّفايات في جميع أنحاء قطاع غزَّة وفقًا لتحليل المعلومات المفتوحة المصدر، بما في ذلك صور الأقمار الصناعيَّة، ومنشورات وسائل التواصل الاجتماعي والتقارير الرسمية، سواء في المناطق الحضريَّة غير المهجورة في الشَّمال أو المخيمات المؤقَّتة للنَّازحين داخليًّا في الجنوب، فإنَّ مشكلة النُّفايات منتشرة على نطاق واسع، مع شلِّ جهاز جمع النُّفايات الرسمي، ومنع الوصول إلى مكبَّات النُّفايات المخصَّصة من قِبَل قوَّات الدفاع الإسرائيليَّة، وتتراكم مئات الآلاف من الأطنان من النفايات الصلبة في الشَّوارع والباحات الخلفيَّة والحقول في غزَّة، وتقدَّر بأكثر من 330 ألف طن من النُّفايات الصلبة، وهو ما يكفي لملء أكثر من 150 ملعب كرة قدم، وتراكمت على مدى الأشهر الستَّة الماضية[2].

وعلى صعيد التَّكلفة النقدية للخسائر فقد بلغت قيمة خسائر قطاع المياه والصَّرف الصحِّي 503 مليون دولار أمريكي[3]، وتبلغ نسبتها من إجمالي الخسائر 2.7%، وهي أكثر حوالي 11 مرة من خسائر هذا القطاع في حربي 2014، 2021، والتي

(1) United Nations Environment Programme (2024). Environmental impact of the conflict in Gaza, op, cit.

(2) Wim Zwijnenburg, PAX and Marilena Zigka, War and Garbage in Gaza: The public health and environmental crisis from widespread solid waste pollution, July 2024. www.paxforpeace.nl.

(3) World Bank, The European Union& The United Nations, op, cit.

بلغت 46.5 مليون دولار وفقًا لتقديرات تقرير (الأمم المتَّحدة، والبنك الدَّولي، والاتحاد الأوروبي).

عاشرًا- التَّداعيات الإنسانيَّة للحرب على البنية التحتيَّة:

وصفت نائب المفوّض العام للأونروا السيدة أنطونيا دي ميو - في إحاطة لمجلس الأمن التَّابع للأمم المتحدة قد قدمتها - أوضاع الناس في غزَّة وصفًا إنسانيًّا دقيقًا، فقالت: " لا يزال أكثر من مليوني شخص في غزَّة مُحَاصَرين في كابوس لا نهاية له من المَوت والدَّمار على نطاق مُذْهل، حيث يهيمن على حياتهم الخوف، والعطَش، والجوع، والمرض، والتَّجريد من الإنسانيَّة، والافتقار إلى الصَّرف الصحِّي الأساسي، والنُّزوح المتكرر، إنَّها معاناة ونضال مستمر، وغالبًا ما يكون كل ساعة، ويومًا بعد يوم، كما لا تزال المجاعة تُشكِّل خطرًا، بما في ذلك في جنوب غزة، وأمَّا الأمراض المعدية فهي في ازدياد[1]"، كذلك وصَفَ مكتب الأمم المتَّحدة للمرأة في فلسطين الوضع الإنساني قائلًا:"إنَّ المنازل، والمستشفيات، والمدارس، والجامعات، ومراكز الرعاية النهاريَّة في جميع أنحاء غزة قد هُدمت جميعها، لقد حُوصِر النَّاس حصاراً غير مسبوق، ولجؤوا إلى أيِّ مساحة مفتوحة متاحة، بما في ذلك الطُّرق والأراضي الزراعيَّة، والمباني المتضرِّرة، بعد ما يقرب من تسعة أشهر من الحرب، كان السكان محرومين تقريبًا من الوسائل اللازمة لتوفير سبل عيشهم"[2].

ولتقديم صورة شاملة ودقيقة لأحوال النَّازحين فإنَّه يُمكنُ الاستعانة بالتَّقييمات التي تُجريها عادة الأمم المتحدة وشركاؤها للتَّقييم الإنساني لحياة النَّازحين، وخاصَّة غداة عمليَّات النُّزوح، وتنشر عادة في تقارير الأوتشا الأسبوعية، وكان آخر هذه التَّقييمات تقييمين مشتركين بين الوكالات في مدينة غزَّة لتحديد

(1) الأونروا، إحاطة الأونروا لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قدمتها نائب المفوض العام للأونروا السيدة أنطونيا دي ميو، 26 يوليو 2024، مرجع سابق.

(2) UN Geneva Press Briefing - 21 June 2024. https://goo.su/Pf2Fn

الاحتياجات ذات الأولويَّة في أعقاب أوامر الإخلاء التي أصدرتها القوَّات الإسرائيليَّة في 27 يونيو و7 و8 يوليو في المناطق الشرقيَّة والوسطى من مدينة غزَّة، واحتدام الأعمال القتاليَّة في المنطقة، وشمل التَّقييم الَّذي أجري في 29 حزيران/يونيو ثلاث مدارس، من بينها مدرستان تابعتان للأونروا، تستضيف 2,670 نازحًا، في حين شمل التَّقييم - الذي أجري في 12 تموز/يوليو- 1,512 نازحًا يلتمسون المأوى في مدرسة واحدة تابعة للأونروا، وموقعين غير رسميين للنَّازحين، وتشمل نتائج التَّقييم الرئيسيَّة ما يلي[1]:

- **الاكتظاظ وانعدام الأمان:** تعاني مواقع النُّزوح من الاكتظاظ، حيث يتشارك ما يصل إلى خمس أو ست أسر غرفة صفيَّة واحدة، كما أنَّها غير آمنة إلى حد كبير بسبب الأضرار والتلوُّث المحتمل بالذَّخائر المتفجِّرة .

- **نقص مواد الإيواء:** بينما تواجه جميع الأسر نقصًا حادًّا في مواد الإيواء، فإنَّ الظُّروف صعبة بشكل خاص بالنسبة لمئات الأشخاص الذين وصلوا من الشجاعيَّة ومناطق أخرى من شرق مدينة غزَّة في أواخر شهر حزيران/يونيو، وهم في حاجة ماسَّة إلى الأفرشة والأغطية، فضلًا عن الملابس والأحذية والطعام، وهم من بين عشرات الآلاف من الأشخاص الذين أُجبروا على الفرار بشكل عاجل وسط الأعمال القتاليَّة الدَّائرة، ولم يتمكنوا من أخذ حتَّى أكثر المقتنيات ضروريَّة.

- **نُدرة المياه:** يتمُّ توزيع المياه المحلَّاة لأغراض الشُّرب بواسطة صهاريج المياه على فترات غير منتظمة للغاية، وهذا بالإضافة إلى صعوبات التَّخزين، فغالبًا ما يُجبر الأسر على الاعتماد على المياه شديدة الملوحة للشُّرب، ممَّا يسبِّب آلامًا في المعدة، فإنَّ الماء في الأسواق باهظ الثمن، حيث يبلغ سعر الصفيحة الواحدة من مياه الشرب 5

(1) See: -Ocha, Humanitarian Situation Update 193 Gaza Strip, 19 Jul 2024.
https://goo.su/ONqLswM
- Ocha, Humanitarian Situation Update 187 Gaza Strip, 05 Jul 2024.
- https://goo.su/lNrk0H9

شيكل (1.4 دولار أمريكي).

• **تـدهور ظـروف الصَّـرف الصـحّي:** لا تعمـل معظـم المـراحيض في المواقـع الجماعيَّة بسبب الأضرار التي لحقت بالشَّبكة ومشاكل الصَّرف الصحّي، ممَّا أدَّى إلى تسرُّب مياه الصَّرف الصحي إلى الشَّوارع في بعض المواقع، كما أنَّ هناك عددًا محدودًا من المراحيض المتاحة دون أبواب، أو تفتقر إلى المياه لغرض التَّصريف الصحّي، ويتمُّ تقويض القدرة على الحفاظ على النَّظافة الشخصيَّة بسبب الافتقار إلى الخصوصيَّة والمياه ومستلزمات النَّظافة الصحيَّة المحدودة للغاية، كالفوط الصحيَّة للنِّساء، فإنَّ الحرارة القائظة وتراكم النفايات الصلبة القريبة تَجْذِب الحشرات والبعوض، وغالبًا ما تحرق التجمُّعات السُّكانية أكوام النُّفايات في محاولة للحدِّ من انتشار الحشرات وانتقال الأمراض، إلا أنَّ انبعاث الأدخنة السَّامة تُشكِّل مخاطر صحيَّة إضافيَّة.

• **انعدام الأمن الغذائي على نطاق واسع:** فالمساعدات الغذائيَّة غير كافية على الإطلاق، ولا تصل إلى جميع الأسر على قدم المساواة، ولا زال تقديم المساعدات الإنسانيَّة مهمَّة مستحيلة وسط العمليَّات العسكرية، وانعدام الأمن، وانعدام القانون، والبنية الأساسيَّة المدمَّرة والمتضررة، ونقص الوقود، والقيود المفروضة على الوصول والاتصالات، وتنتشر حالات الافتقار إلى التنوُّع الغذائي على نطاق واسع، ويُعزَى ذلك جزئيًّا إلى نقص السِّلع في القطاع الخاص، ولا سيما في شمال غزة، والارتفاع الشديد في أسعار السِّلع القليلة المتاحة في السوق، فعلى سبيل المثال طرأت زيادة بمقدار 50 ضعفًا على أسعار الفلفل الأخضر، حيث ارتفع سعره من 10 شواكل (2.7 دولار) قبل يوم 7 تشرين الأول/أكتوبر إلى 500 شيكل (137 دولار) للكيلوغرام الواحد، و45 ضعفًا في سعر الطماطم من 3.3 شيكل (0.9 دولار) إلى 150 شيكل (41 دولار) للكيلوغرام الواحد، وفي أحد المواقع أفاد النَّازحون بأنَّهم فقدوا أكثر من 15 كيلوغرامًا من أوزانهم على مدى الأشهر الثمانية إلى التِّسعة الماضية.

• **صعوبة الحصول على الرعاية الصحيَّة والتغذية:** حيث يحدّ نقص وسائل النَّقل وخدمات الإسعاف - إلى جانب النَّقص الحاد في الأدوية الأساسيَّة - من إمكانيَّة الحصول على الرعاية الصحيَّة. وتواجه النساء صعوبة في إرضاع أطفالهنَّ حديثي الولادة بسبب سوء التَّغذية، وانعدام الخصوصيَّة والإجهاد والصدمات النفسيَّة، وسط نقص حليب الأطفال الصِّناعي، ومحدوديَّة الفحوصات للكشف عن سوء التغذية، والتَّوزيع غير المنتظم للمكمِّلات الغذائية، كما تمَّ الإبلاغ عن ارتفاع معدل انتشار التهاب الكبد الوبائي (أ)، فضلًا عن التهاب المعدة والأمعاء (أنفلونزا المعدة) والدوسنتاريا (عدوى معوية) والتهابات الجلد والعين، وهناك نقص في الأجهزة المساعدة للأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك الأطفال.

• **نقص المواد اللَّازمة للأنشطة التعليميَّة:** حيث تمَّ تنظيم أنشطة تعليميَّة غير رسميَّة محدودة من قِبَل المُتطوِّعين ووكالة الأونروا في بعض المواقع للأطفال الَّذِين تتراوح أعمارهم بين 5 و10 أعوام؛ ولكنها تفتقر إلى الأماكن المخصَّصة والمواد الأساسيَّة، وتبيَّن أنَّ الأطفال فوق سن العاشرة في أحد المواقع يعملون بشكل رئيسي في جمع الحطب للحُصُول على الطَّاقة ويجلبون المياه.

• **غياب الدَّعم المنظم والأجهزة المساعِدة للأشخاص ذوي الإعاقة:** حيث يصعب وصولهم إلى الخدمات الأساسيَّة، وتفيد التَّقارير بأنَّ بعض الأشخاص الذين يعانون من إعاقات سمعيَّة فارقوا الحياة، إذ يسود الافتراض بأنَّهم لقوا حتفهم بسبب عجزهم عن سماع التَّحذيرات التي أصدرتها القوَّات الإسرائيليَّة.

• يوجد في المخيم عدد كبير من الأفراد الضعفاء، بما فيهم الأطفال الذين لا يصطحبهم ذووهم والأطفال المنفصلين عنهم، وذوو الإعاقة والنِّساء اللواتي يواجهن قدرًا متزايدًا من العنف، وآليَّات الحماية غير كافية، حيث ترد تقارير بشأن سوء المعاملة وعمالة الأطفال، وتردِّي الصحَّة العقليَّة في أوساط السُّكان.

• يعيش الآلاف من السُّكان في مبانٍ متضرِّرة بشدَّة وغير مأمونة، حيث تعرقل أكوام من الرُّكام تقديم المعونات، ووصول مقدمي الخدمات في حالات الطَّوارئ، في حين أنه لا يزال انتشار الذخائر غير المنفجرة يشكل مخاطر جسيمة على الناس في جميع أنحاء جباليا، كما تنطوي الاتصالات على تحديات بالغة، ممَّا يعوقُ قدرة النَّاس على الحصول على المساعدة.

ومِن أهمِّ ما رصده تقرير برنامج البيئة العالمي[1] حجم التلوث الناجم عن نقص المياه وملوحتها وعدم معالجة مياه الصرف الصحي، فإنَّ الضَّرر والاضطراب الَّذي يلحق بمعالجة مياه الصَّرف الصحِّي يؤدِّي إلى إطلاق مياه الصَّرف الصحِّي غير المعالجة في البيئة، ممَّا يُؤدِّي إلى تلويث الشَّواطئ والمياه الساحليَّة والتُّربة وربَّما المياه الجوفيَّة، وتحتوي مياه الصَّرف الصحِّي غير المعالجة على مسبِّبات الأمراض والمغذيات والمواد العضويَّة الجسيمة والبلاستيك والمواد الكيميائيَّة الخطرة، فإنَّ وجود مياه الصرف الصحي في البيئة يُشكِّل تهديدًا مباشرًا لصحَّة الإنسان مِن خلال التعرُّض المباشر لمسبِّبات الأمراض، ويؤثر نقص المياه النَّظيفة والصَّرف الصحِّي بشكل غير متناسب على النِّساء والفتيات، ممَّا يؤثر في قدرتهنَّ على إدارة النَّظافة الشهريَّة بأمان وبكرامة، وقد تفاقمت الآثار التراكميَّة لحوادث التلوُّث المرتبطة بالصِّراع بسبب إطلاق مياه الصَّرف الصحِّي غير المعالجة، فضلًا عن التلوُّث المزمن طويل الأمد بسبب نقص القُدْرة في البنية التحتيَّة للمياه والصَّرف الصحّي والنَّظافة الصحيَّة في الصِّراع الحالي.

ومِن أهمِّ الأضرار الَّتي ظهرت بسبب هذا التلوُّث البيئي ارتفاع حاد في حالات الإسهال، وخاصَّة في الأطفال، وتلوُّث المياه الجوفيَّة والأراضي الزراعيَّة بالمعادن الثَّقيلة، وأفاد المصدر نفسه أنَّ 12-14 في المائة من عيِّنات المياه التي تمَّ جمعُها مباشرة بعد الأعمال العدائيَّة كانت ملوثة بالبكتيريا القولونيَّة. فإنَّ التسرُّب المحتمل

(1) United Nations Environment Programme (2024). Environmental impact of the conflict in Gaza, op, cit.

لمياه الصَّرف الصحِّي المحتوية على مسببات الأمراض والملوِّثات الكيميائيَّة إلى طبقة المياه الجوفيَّة يشكِّلُ خطرًا صحيًّا على أيِّ شخص يستخرج ويستخدم المياه غير المعالجة مباشرة من الآبار.

الفَصل الثَّالث:

تداعيات الحربِ على الأنشطة والقطاعات الاقتصاديَّة ومستويات المعيشة

أولًا: مقدمة:

قدَّم الفصل السَّابق صورة شاملة وتفصيليَّة - إلى حدٍّ ما- عن مستوى القتل والدمار الذي حلَّ بقطاع غزة نتيجة أقسى وأوسع عدوان عسكري تمَّ خلال نصف قرن، وعليه فإنَّ الاقتصاد شهد إحدى أكبر الصَّدمات المسجَّلة في التَّاريخ الاقتصادي الحديث، فإنَّ شدة دمار البنى التحتيَّة يعكس أولًا مدى الشَّلل الَّذي يُصِيب الأنشطة الاقتصاديَّة في جميع مجالاتها وقطاعاتها، حيث يؤدي تدمير الأصول إلى توقُّف الإنتاج أو تخفيضه إلى أدنى المستويات في قطاعات محدَّدة، كذلك تتأثَّر الموارد الاقتصاديَّة والحياة اليوميَّة، وهذا يؤدي إلى نتائج عكسيَّة لاقتصاد البلاد، مثل انخفاض المواد الأساسيَّة اللَّازمة لاستمرار الحياة، فضلًا عن التَّراجع الخطير في قيمة عوامل مهمة مثل نمو العمالة والاستثمارات، وتوافر رأس المال.

فالانخفاض المستمر والتَّراكمي في النَّاتج المحلِّي الإجمالي الحقيقي يشير إلى مجموعة من التَّحديات التي تواجه الاقتصاد، والتي قد تتعلَّق بجانبي العرض والطلب، حيث تأثر كلاهما هيكليًّا بسبب إلحاق الأذى الكبير بعناصر كلٍّ منهما نتيجة الحرب، ويعكس ذلك في الغالب الخسائر المباشرة وغير المباشرة التي تكبَّدها الاقتصاد الفلسطيني عمومًا، وفي غزَّة بشكلٍ خاصّ، فلقد لحِق ضرر كبير بالبنى التحتيَّة والمنشآت الإنتاجيَّة والخدميَّة، وتعطل كثير من الأنشطة الاقتصاديَّة والاستثماريَّة، حيث انعكس مجمل هذه الآثار على شكل أزمات حادَّة في كافَّة أوجه العمليَّة الإنتاجيَّة والاستهلاكيَّة والخدمات العامَّة، وسبل العيش والوظائف.

ولقد كان هذا الاتجاه من التَّراجع سائدًا قبل العدوان لأسباب تتعلَّق بالحصار وتداعياته، وسياسات سلطة الأمر الواقع التي تعتمد على الجبايات والإنفاق المنخفض، الأمر الذي وضع الاقتصاد الفلسطيني في قطاع غزة في حالة من الضعف والهشاشة، وقد أسهم ذلك - في ظلِّ التَّراجع الكبير والمستمر والتراكمي للنَّاتج - في سهولة تأثُّر النَّاتج بالتَّدمير النَّاجم عن الحرب، وسرعة تداعياته علَى كافَّة مناحي

الحياة وسُبُل العَيش والنموّ.

ومن المتوقّع أن يستمر تأثير الحرب لوقت ليس بالقصير في ظل الأضرار الجسيمة التي تعرَّضت لها البنية التحتيَّة، وتوقف عدد من الأنشطة الاقتصادية بشكل تام، خاصَّة في قطاع غزة، وتباطؤ عدد كبير منها ليس في قطاع غزة فقط؛ بل في الضفَّة الغربيَّة أيضًا، الأمر الذي يؤكد أن هذا التَّراجع الكبير والخطير في النَّاتج المحلّي يُشير إلى دخول الاقتصاد في مرحلة جديدة قوامها الانكماش، وتراجع كافَّة المُؤشِّرات الاقتصاديَّة الهامَّة والحيويَّة.

لكن هذه التغيُّرات الاقتصادية - على أهميَّتها - تتجاوز ذلك كله، حيث تؤدي الحرب في كثير من الأحيان إلى تراجع الاقتصادات، والتحوُّل إلى الأنشطة غير الرسميَّة التي غالبًا ما يكون الكثير منها غير قانوني، وغالبًا ما يتحوَّل هذا الدَّمار للأنشطة الاقتصاديَّة إلى خلق جهات فاعلة غير حكوميَّة تمارس هيمنة كبيرة على عدَّة مناطق من الدَّولة، وهناك تغيير كبير وخطير في الهيكل الأساسي للاقتصاد، وهذا ما سنقرؤه في مواضيع هذا الفَصْل.

ثانيًا- تراجع قيمة النَّاتج المحلّي الإجمالي ونصيب الفرد منه:

1. تطوُّرات النَّاتج المحلّي الإجمالي:

من المُؤكَّد أنَّ النشاط الاقتصادي قد انخفض بشدَّة خلال فترة العدوان، وسيواصل انخفاضه حتَّى بعد انتهائه، وعلاوة على ذلك فإنَّه من المُرجَّح أن تؤدي الأضرار التي لحقت بالبنية التحتيَّة إلى تقليص النَّاتج المحتمل، حتَّى بعد انتهاء الحرب، وغالبًا ما يُعزَى الانخفاض في النَّاتج المحلّي الإجمالي - في سياق الحرب وتداعياتها - إلى انخفاض التدفُّقات التُّجارية وتدفُّقات رأس المال، وتراجُع الاستثمارات المستقبلية، وتدنّي الإنتاجيَّة، وارتفاع تكاليف الإنتاج، بما في ذلك في مجال النَّقل، وزيادة انعدام الأمن بشكل عام، مع ما لذلك من آثار سلبيَّة دائمة على النَّاتج والإنتاجيَّة المحتملَين لسنوات عديدة.

ويوفِّر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني تقديرات أوليَّة عن قيمة النَّاتج المحلي للربع الثاني لعام 2024 فقط، والَّتي تشير إلى انخفاض في النَّاتج المحلِّي الإجمالي في فلسطين خلال الربع الثَّاني من عام 2024 بنسبة 33% بالمقارنة مع الرُّبع المناظر لعام 2023، فقد سجَّلت جميع الأنشطة الاقتصاديَّة تراجعًا حادًّا في القيمة المضافة لكل القطاعات، وحيث إنَّ القطاع الخاص يُسهم بالنِّسبة الأكبر في النَّاتج المحلِّي الإجمالي، فإنَّ معظم منشآته في قطاع غزَّة توقَّفت عن ممارسة نشاطها الاقتصادي نتيجة الدَّمار الجزئي أو الكلي فيها، كذلك عمل القطاع الخاص بطاقة إنتاجيَّة تُقدر بحوالي 14% خلال الأشهر الأربعة الأولى للعدوان (وقت صدور التَّقرير)، ويبلُغ إجمالي عدد المنشآت - الَّتي توقَّفت عن الإنتاج أو تراجع إنتاجها - أكثر من 80 ألف منشأة في فلسطين، وتبلغ قيمة خسائر الإنتاج خلال هذه الأشهر الأربعة 2.3 مليار دولار[1]، ويمكن بناءً على هذه الأرقام حساب الخَسَائر حتَّى نهاية الشَّهر الحادي عشر، وهو شهر أغسطس بمبلغ 6.3 مليار دولار.

وللحُصُول على صورة أفضل لتراجع النَّاتج المحلِّي أثناء العدوان نبدأ التحليل من بيانات الربع الرابع لعام 2023، والذي يُعطي قيمًا للنَّاتج منذ بداية العُدْوان، والجدول رقم (5) يُوضِّحُ تراجع النَّاتج المَحلِّي حسب الأرباع لعامي 2023، 2024.

ويُمكن الخروج بالنَّتائج التَّالية من قراءة وتحليل بيانات الجدول رقم (5):

تراجع النَّاتج المحلِّي الإجمالي في فلسطين في الرِّبع الرَّابع لعام 2023 بنسبة 29%، نتيجة التَّراجع في كلٍّ من الضفَّة الغربيَّة وقطاع غزَّة، وبلغ هذا التَّراجع في الضفَّة 18.6% خلال الرُّبع الرَّابع، بينما كان التراجع أكبر كثيرًا في قطاع غزَّة حيث وصل إلى 80%، ولقد أدَّى ذلك إلى تراجع حاد في النَّاتج المحلِّي الإجمالي في فلسطين خلال عام 2023 بنسبة 5.5% بواقع (1.9 % في الضفَّة الغربيَّة، 22.6 % في قطاع

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الإحصاء الفلسطيني يصدر بيانا صحفيا حول خسائر القطاع الخاص في فلسطين بسبب عدوان الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة، 10مارس 2024.https://goo.su/TjUj79s

غزَّة) نتيجة العدوان المدمِّر، وما رافقه من تداعيات على الاقتصاد في الضفَّة الغربيَّة من خلال التَّضييق والإغلاق والاقتحامات المستمرة لمحافظات الضفَّة الغربيَّة، ومنع دخول العاملين الفلسطينيِّين للعمل في إسرائيل.

جدول رقم (5): تطوُّر النَّاتج الإجمالي المحلِّي بالأرباع وحسب المنطقة (2023-2024) (مليون دولار)

المنطقة	2022	2023				2024	
		Q1	Q2	Q3	Q4	Q1	Q2
فلسطين	15635	3941.3	3974.3	4017.7	2855.7	2565.8	2689.9
الضفة الغربية	129217	3,285.4	3,330.7	3,345.8	2,723.9	2,473.6	2598.8
قطاع غزة	2713.3	655.9	643.6	671.9	133.8	92.2	91

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2024، التَّقرير الصحفي للتَّقديرات الأوليَّة للحسابات القومية الربعية (الربع الأول 2024، وتقرير الربع الثاني). رام الله- فلسطين. ص 15.

بالإضافة إلى التَّراجع الحاد للدَّعم الخارجي، واستمرار الاحتلال الإسرائيلي في قرصنة جزء من العائدات الضريبيَّة (المقاصَّة) على مدار العام، كل ذلك أدَّى إلى زيادة حالة الرُّكود، وتراجع الاقتصاد الفلسطيني، وقدرة الحكومة على الإيفاء بالتزاماتها تجاه المجتمع الفلسطيني، وخاصة الموظفين.

لقد أدَّى هذا الانخفاض الكبير في قطاع غزة للنَّاتج المحلي الإجمالي - بأضعاف الانخفاض في الضفَّة الغربيَّة نتيجة عدوان الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزَّة خلال الرُّبع الرَّابع من عام2023 - إلى انخفاض حصَّة قطاع غزَّة من النَّاتج المحلِّي الإجمالي لتصل إلى14.2 % عام 2023 مقارنة بـ37.6% خلال العام 1994، وكما أشرنا في الفصل الأول، فقد بلغت هذه الحصَّة بنهاية الربع الثالث 17%، وهي قابلة للانخفاض طالما استمر العدوان.

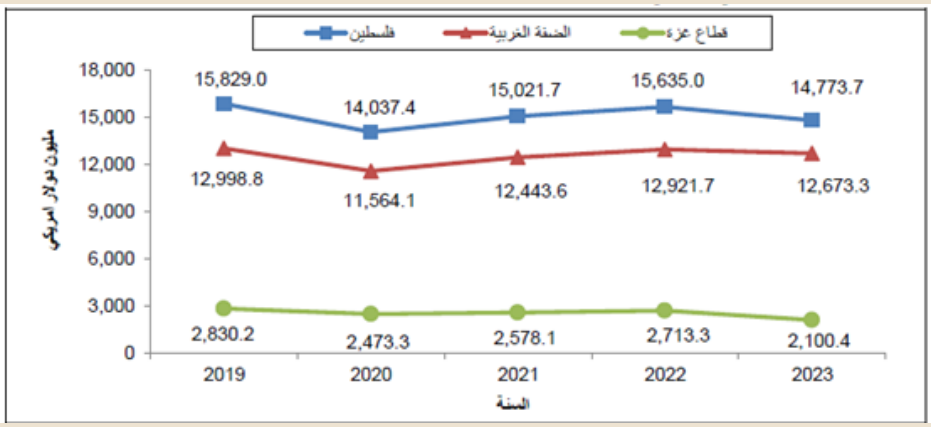

شكل رقم (12): تطوُّرات النَّاتج المحلّي الإجمالي في فلسطين (2019-2023)

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2024، أداء الاقتصاد الفلسطيني، 2023، رام الله- فلسطين.

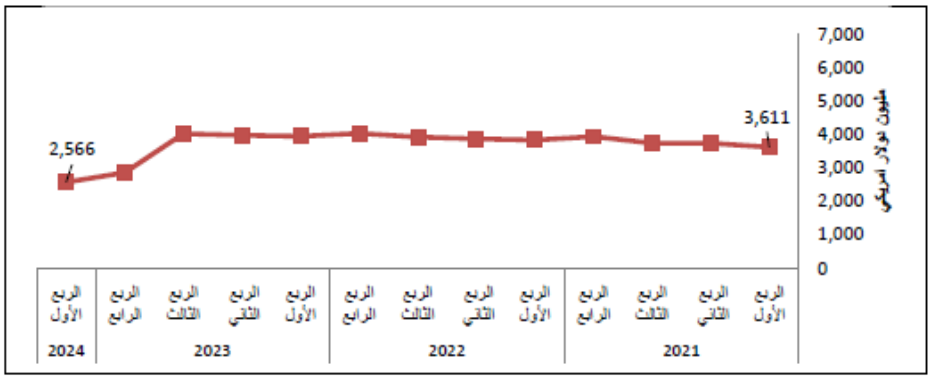

شكل رقم (13): الاتجاه العام للناتج المحلّي الإجمالي في فلسطين حسب الربع 2021- 2024

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2024، التَّقدير الصحفي للتقديرات الأوليَّة للحسابات القومية الربعيَّة (الربع الأول 2024).

بانتهاء الربع الأول من عام 2024 بلغ النَّاتج المحلّي في فلسطين 2565.8 مليون دولار، بتراجع نسبي قدره 36.1% عن الربع الثَّالث قبل الحرب، وتراجعت هذه النِّسبة بعد انتهاء الرُّبع الثاني إلى 33% بسبب زيادة النَّاتج المحلّي في الضفَّة بنسبة 5%، وانخفاض نسبة التَّراجع في غزَّة إلى 1.3%. وكالعادة فقد كانت نسبة هذا التَّراجع في غزَّة هي الأكبر، إذ وصلت إلى 86.3% (الربع الأول)، أي ما يعادل انخفاضًا بنسبة 24%

على أساس سنوي وفقًا للتَّقرير الثلاثي - للأمم المتحدة والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي - حيث بلغ النَّاتج المحلي 92.2 مليون دولار فقط مقارنة بـ 671.9 مليون دولار للربع الثالث قبل الحرب، بينما بلغت نسبة التَّراجع في الضفَّة 26%، اللَّافت للنَّظر أنَّ نسبة التَّراجع للنَّاتج المحلِّي في الرُّبع الأول لعام 2024 في غزَّة مقارنة بالرُّبع الرَّابع مباشرة بلغت 30% فقط، بل وتراجعت النسبة إلى 1.3% فقط في الربع الثاني لعام 2024، وهذا يعني أنَّ معظم الدمار وما ترتب عليه من تراجع خطير للنَّاتج تمَّ خلال الربع الرابع، وهي الأشهر الثلاثة الأولى للحرب (أكتوبر، ونوفمبر، وديسمبر).

ويمثِّل تراجع النَّاتج المحلِّي الإجمالي في فلسطين بنسبة 33% خلال الأرباع الثَّلاثة (أي خلال تسعة أشهر فقط) خسارة تبلغ حوالي 4 مليار دولار وفقًا لمستواه في الربعين المناظرين، وكما أشار تقرير لبرنامج الأمم المتحدة والأسكوا فإنَّ الخسارة تبلغ 7.1 مليار دولار أمريكي من القيمة المقدَّرة في حال ما إذا لم تنشب حرب[1]، وهذا التَّقدير قريب من التَّقدير السابق الذي تمَّ عند الحديث عن خسائر الإنتاج في فلسطين، وهو 6.3 مليار دولار، ويساعد في هذا التراجع تدني وضعف قدرات القطاع الخاص المسئول عن معظم تشكُّل الناتج المحلي، فقد واجه خسائر في الإنتاج يبلغ مجموعها حوالي 1.5 مليار دولار أمريكي في الشَّهرين الأوَّلين من الصراع، أو ما يقرب من 25 مليون دولار أمريكي يوميًّا، وفي غزة - اعتبارًا من 26 يناير 2024 - تشير التقديرات إلى أنَّ 82% من منشآت القطاع الخاص إمَّا تعرضت لأضرار جزئيَّة أو دُمِّرَت بالكامل، وكانت أبرز الأضرار في شمال ووسط غزة، كما تضرَّر ما يقدر بنحو 83% من مرافق البيع بالتجزئة، بما في ذلك محلَّات السوبر ماركت ومحلَّات البقالة والمخابز، وفي حين أنَّ الشَّركات في الضفة الغربيَّة لم تتضرَّر ماديًّا فإنَّ ما يقدر بنحو 86.5 بالمائة من الصناعات أشارت إلى انخفاض في القدرة الإنتاجيَّة، ويتجاوز التدهور الاقتصادي في الأراضي الفلسطينيَّة بالفعل تأثير الصراعات السَّابقة جميعًا، وعلى

(1) UNDP and ESCWA, Expected Socio-Economic Impacts on the State of Palestine, April 2024.

مدى العقدين الماضيين، فهي متأخرة فقط عن الانتفاضة الثَّانية من حيث التَّأثير[1].

وتؤكد الأونكتاد أنَّه "إذا استمر اتجاه النمو كما كان في الفترة من2007-2022 بمعدل نمو متوسط قدره 0.4 في المائة فسوف يستغرق الأمر من غزَّة 70 عامًا فقط لاستعادة مستويات النَّاتج المحلِّي الإجمالي لعام 2022، مع انخفاض نصيب الفرد من النَّاتج المحلِّي الإجمالي بشكل مستمر وسريع نظرًا لزيادة معدل النموِّ السُّكاني"[2]، وقد يبدو هذا التَّقدير مبالغًا فيه، فهناك صدمات إيجابيَّة تُسرِّع من معدَّلات النمو عادة، إلَّا أنَّه يشير إلى عمق الخسائر وشدَّتها في الأنشطة الاقتصاديَّة عمومًا، والنَّاتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه خاصَّة، فالمشهد صعب وخطير جدًّا، حيث توقَّف النَّشاط الاقتصادي في جميع القطاعات الإنتاجيَّة في غزة، باستثناء الحد الأدنى من الخدمات الصحيَّة والغذائيَّة المقدَّمة في ظلِّ ظروف النَّقص الحاد في المياه والوقود والكهرباء، الأمر الذي أدَّى – وسيؤدي - إلى انخفاضات حادَّة في الظُّروف المعيشيَّة، وانخفاض نصيب الفرد من النَّاتج المحلِّي الإجمالي، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، من بين تحديات اجتماعيَّة واقتصاديَّة أخرى.

كافة التَّقديرات السابقة لتراجع ونكوص النَّاتج المحلي الإجمالي تنتهي تقريبًا عند شهر مارس (نهاية الربع الأول من العام)، ورغم أن الاتجاه العام يشير إلى استمرار التَّراجع والتَّدهور في الأنشطة الاقتصاديَّة عمومًا، إلَّا أنَّ محاولة تقدير قيمة تراجع النَّاتج المحلي بعد شهر مارس من الأهميَّة بمكان، لأنها تقدم صورة أكثر دقَّة، فقد قدَّم تقرير برنامج الأمم المتَّحدة والإسكوا - السَّابق الذكر[3] - تقديرات لآثار الحرب على النَّاتج المحلِّي الإجمالي، ووُضعت هذه التَّقديرات المتوقَّعة لعامي 2023 و2024 على أساس عدم نُشُوب الحرب، وتوقُّع أنَّ خسارة النَّاتج ستكون 1% شهريًّا،

(1) World Bank, Note On The Impacts Of The Conflict In The Middle East On The Palestinian Economy, Op, Cit.

(2) UNCTAD , Op, Cit.

(3) UNDP and ESCWA, Op, Cit.

أي أنَّ الفترة من إبريل حتَّى أغسطس ستشهد تراجعًا إضافيًّا بنسبة 5%، فإذا أُضيف لمعدل تراجع النَّاتج في فلسطين خلال الربعين السَّابقين (وهي 36.1%) ستبلغ حتَّى نهاية شهر أغسطس 40.1%، وهذه المنهجيَّة في التَّقدير غير مقنعة لأنها غير دقيقة، ولا تأخذ عمق الخسائر في الحسبان، حيث ترى الدراسة أنَّ هناك مؤشرات تقود إلى توقعات أوسع للخسائر في النَّاتج المحلي، ويمكن الإشارة إلى المؤشرات التَّالية التَّي تدعم ذلك كالآتي:

- بلغت نسبة التَّراجُع في الأشهر الستة الأولى في فلسطين (أكتوبر– مارس) 36.1%، وهذا يعني تراجعًا شهريًّا في المتوسط بنسبة 6%، وتبلغ قيمة هذا التَّراجع 1452 مليون دولار، وبقيمة تبلغ 242 مليون دولار شهريًّا، أمَّا في غزَّة فتبلغ نسبة التَّراجع 86.3% لستة أشهر، وفي المتوسط 14.4% شهريًّا، وتبلغ قيمة هذا التَّراجع لستة أشهر 579.76 مليون دولار، و96.6 مليون دولار شهريًّا.

- ويمكن الاستئناس بمؤشر سلطة النقد الفلسطينيَّة لدورة الأعمال الذي تصدره سلطة النقد شهريًّا[1]، إذ ترى أنَّه بالنظر إلى الأوضاع الاقتصادية الصعبة يتوقَّع أن يبقى المؤشر لقطاع غزة عند أدنى مستوياته نحو - 100 نقطة خلال فترة العدوان الإسرائيلي المستمر منذ بداية أكتوبر 2023، حتَّى نهاية شهر يوليو، والشَّكل رقم (14) يُوضِّح تدهور المؤشِّر في قطاع غزَّة.

(1) تتراوح قيمة المؤشر بين القصوى + 100 (أوضاع اقتصادية جيدة) والدنيا – 100 (أوضاع اقتصادية سيئة).

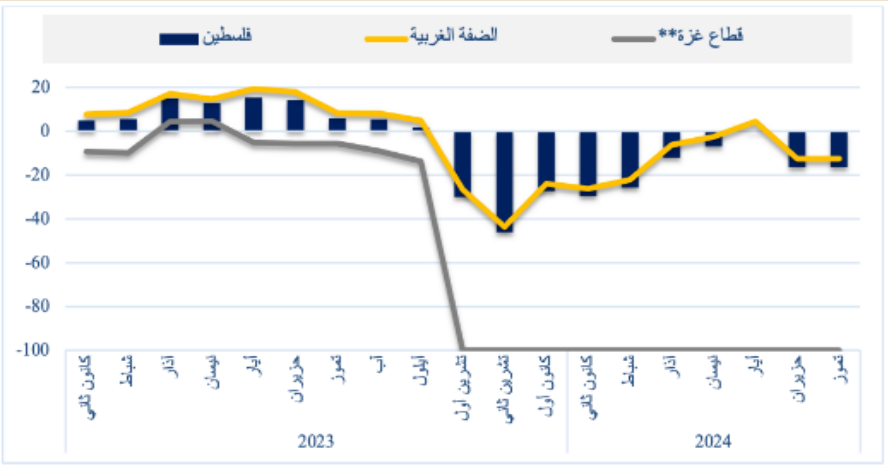

شكل رقم (14): مؤشر سلطة النَّقد الفلسطينيَّة لدورة الأعمال حتَّى شهر يوليو

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية (2024)، مؤشر سلطة النقد الفلسطينية لدورة الأعمال، تموز 2024.

العامل الثالث يتمثَّلُ في إغلاق معبر رفح منذ أوائل شهر مايو، حيث يعني تراجعًا في قيمة الواردات على قلتها، وتراجعًا في حجم المساعدات، وكلاهما يؤدي إلى انخفاض الاستهلاك والتِّجارة، الأمر الذي ينعكس سلبًا على قيمة النَّاتج المحلِّي الإجمالي، فضلًا عن التَّراجُع الربعي المستمر للقيمة المضافة لما تبقى من قطاعات عاملة بأقل من طاقتها كثيرًا مثل الزِّراعة والخدمات.

وبناءً على ما سبق ترى الدراسة أنَّ تراجع النَّاتج المحلِّي الإجمالي سيستمر، وهذا مُجمع عليه في كافة التقارير، ولكن بنسبة تراجع أقل باعتبار أن معظم الدمار وتأثر الناتج المحلي به تمَّ في الأشهر الثلاثة، وعليه فإنَّه سيكون هناك تراجع بنسبة أقل كثيرًا في غزَّة، وفقًا لنسبة التَّراجُع المنخفضة جدًّا في الربع الثَّاني لعام 2024 مقارنة بالربع الأول؛ ولكنَّها تبقى مرتفعة بالنسبة للربع الثَّالث لعام 2023 قبل العدوان (86.5%)، ورغم أنَّ النَّاتج المحلِّي في الضفة زاد بنسبة 5%، وهو معدل نمو جيد في ظل هذه الظروف، إلا أنَّه أيضًا لم يصل إلى مستواه قبل العدوان، وظلَّت نسبة التَّراجع حول 22.3%.

وممَّا يُعزِّز الاتجاه العام لتراجع النَّاتج المحلِّي الفعلي والمحتمل - التراجع المتوقع في إجمالي إنتاجيَّة العوامل، واستمرار هذا التراجع في إجمالي إنتاجيَّة العوامل خلال الحرب بنفس المسار الملحوظ في الرُّبع الرَّابع من عام 2023، ومِن المتوقَّع أن يعود إجمالي إنتاجيَّة العوامل بعد انتهاء الحرب في الضفَّة الغربيَّة إلى مستواه قبل الحرب؛ ولكن من المتوقَّع أن يظلَّ دون تغيير في غزَّة، وبافتراض ضياع 60% من رأس المال الإنتاجي في غزة عام 2023، وأنَّ رأس المال الأولي في غزة يمثل حوالي 7% من إجمالي رأس مال دولة فلسطين في عام 2022، وأنَّ معدلات الدَّمار ستنخفض، فمن المتوقَّع أن يؤدِّي كل شهر إضافي من العدوان بعد ثلاثة أشهر إلى تدمير 1.6% من رأس المال المتبقِّي في غزَّة، وبالتَّالي إذا استمرت الحرب حتَّى الشَّهر التَّاسع فمِن المتوقَّع تدمير ما يصل إلى 15% من رأس المال الإنتاجي المتبقِّي في غزَّة، ممَّا يُقلِّل من القدرة الإنتاجيَّة المتضرِّرة في غزَّة إلى 66% من مستواها قبل الحرب[1]. وحيث إنَّها دخلت شهرها الحادي عشر وما زالت مستمرة فإنَّ القدرة الإنتاجيَّة باتت منخفضة بمعدل قد يصل إلى 70%.

2. تراجُع نصيب الفرد من النَّاتج المحلِّي:

يُشير متوسط نصيب الفرد من النَّاتج المحلِّي الإجمالي إلى نصيب كلِّ شخص في الدَّولة من النَّاتج المحلِّي الإجمالي، ويتمُّ احتسابه بقسمة النَّاتج المحلِّي الإجمالي لدولة معيَّنة على عدد سكانها. ويستخدم هذا المقياس كأداة اقتصاديَّة لمعرفة مدى قدرة الأفراد على الحصول على السِّلَع والخدمات، كما يمكن اعتباره أحد المُؤشِّرات لقياس مستوى رفاهيَّة المجتمعات، ذلك لأنَّ الارتفاع في نصيب الفرد من النَّاتج المحلِّي الإجمالي، يعني قدرة المواطن على شراء المزيد من السِّلَع والخدمات، وتوجيه المزيد من الأموال للادِّخار والاستثمار، وبالتَّالي يعتمد هذا المؤشر الهام على النسبة التي يحرزها النَّاتج المحلِّي الإجمالي مقارنة بنسبة نمو السكان، وهي غالبًا في غزَّة أقل من نسبة نموّ

(1) UNDP and ESCWA, Expected Socio-Economic Impacts on the State of Palestine, May 2024

النَّاتج سلبًا أو إيجابًا، والجدول التالي يوضح قيمة نصيب الفرد خلال الأرباع الخمسة الأخيرة.

جدول رقم (6): تطوُّر نصيب الفرد من النَّاتج الإجمالي المحلِّي بالأرباع وحسب المنطقة (2023-2024) (مليون دولار)

المنطقة	2022	2023				2024	
		Q1	Q2	Q3	Q4	Q1	Q2
فلسطين	3070	767.6	769.3	773.0	548.4	490.8	512
الضفة الغربية	4490.9	1,120.7	1,130.1	1,129.1	914.3	825.9	863.2
قطاع غزة	1252.5	297.7	290.0	300.7	59.2	41.3	40.6

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني2024، التقرير الصحفي للتَّقديرات الأوليَّة للحسابات القوميَّة الربعيَّة (الربع الأول 2024)، رام الله- فلسطين، ص 15.

حيثُ انخفضت قيمة نصيب الفرد من النَّاتج المحلِّي الإجمالي في فلسطين عام 2023مقارنة بالعام 2022 بنسبة 7% لتصل إلى 2858.3 دولار أمريكي، فقد انخفضت في الضفَّة الغربيَّة بنسبة 4.4% لتصل إلى 4294.2 دولار أمريكي، كما انخفضت في قطاع غزة بنسبة 24.3% لتبلغ 947.6 دولار أمريكي، وذلك بسبب انخفاضها خلال الربع الرابع 2023 نتيجة العدوان الإسرائيلي، حيث تراجع نصيب الفرد في فلسطين بنسبة 29.1% بواقع (19% في الضفَّة الغربيَّة، 80.3% في قطاع غزة)، أي أنَّ قيمة نصيب الفرد من النَّاتج المحلِّي الإجمالي في قطاع غزة انخفضَتْ إلى 28% من قيمة نصيب الفرد في الضفَّة الغربيَّة عام2023 ، وهي أقل بكثير من النِّسبة التي كانت عام 1994، والتي بلغت حينها 96.5%.

لكن تراجع نصيب الفرد من النَّاتج المحلِّي كان أكبر بنهاية الربع الثَّاني من عام 2024، أي بعد تسعة أشهر من الحرب، وبلغت معدلات التَّراجع منسوبة إلى مستوى نصيب الفرد في الربع الثَّالث قبل الحرب 33.8%، 23.5%، 86.5% لكل من فلسطين والضفَّة وغزَّة على التَّرتيب، وبذلك تكون قيمة الخسارة في نصيب الفرد من النَّاتج المحلِّي الإجمالي في قطاع غزَّة خلال الأرباع الثَّلاثة حوالي 761 دولار، الأمر الذي أسهم

في زيادة معدلات الفقر، كما سنرى لاحقًا، وكما أوضحت الدِّراسة سابقًا فإنَّ معظم خسائر النَّاتج المحلي ونصيب الفرد منه تركزت في الرُّبع الرَّابع لعام 2023، ثم بنسبة أقل في الرُّبع الأول لعام 2024، ليبقى المستوى قريبًا من القيمة الأخيرة، حيث بلغت نسبة التَّراجع للربع الثَّاني مقارنة بالأول 1.6% فقط، لكنها بقيت مرتفعة بالنسبة لمستواه قبل الحرب (الربع الثالث) لتبلغ 86.5%.

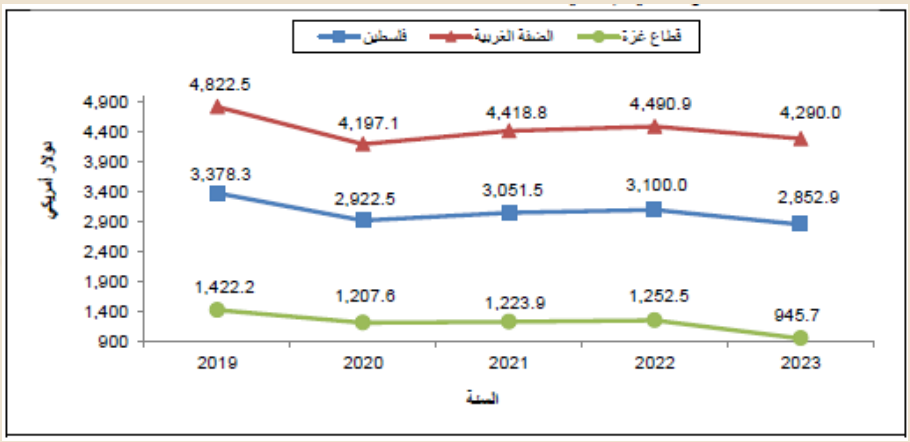

شكل رقم (15): نصيب الفرد من النَّاتج المحلِّي الإجمالي حسب المنطقة (2019-2023)

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2024، أداء الاقتصاد الفلسطيني، 2023). رام الله- فلسطين. ص 18..

3. تراجُع إسهام الأنشطة الاقتصاديَّة في النَّاتج المحلِّي الإجمالي:

تأثر إسهام الأنشطة الاقتصاديَّة في النَّاتج المحلِّي الإجمالي تأثرًا كبيرًا، فقد اقتربت قيمة بعض الأنشطة من الصفر بسبب تداعيات الحرب وتدمير الأصول وتوقُّف الإنتاج تمامًا، والجدول رقم (7) يوضِّح تطوُّر قيم إسهامات الأنشطة الاقتصاديَّة المختلفة، حيث تراجعت قيمة الإنتاج الزراعي من 58.4 مليون دولار في الربع الثالث لعام 2023 إلى 5.2 مليون فقط في الرُّبع الرابع 2023، وبنسبة 91%. وكذلك كان حال الإنتاج الصناعي الذي فقد 93.2% من قيمته، ويعكس هذا التَّراجع الخطير في هذين القطاعين الهامين (القطاعات الإنتاجيَّة) مدى فداحة الخسائر الاقتصاديَّة نتيجة هذه الحرب المدمِّرة.

وفي ذات الاتجاه العام لتراجع الأنشطة الاقتصاديَّة الرئيسيَّة تنحو القطاعات الأخرى، إذ تراجع كل من الإنشاءات والتجارة الداخلية والخدمات بنسب تبلغ 96.2%، 91.1%، 67.4% على الترتيب. والملاحظ أنَّ نسبة تراجع قطاع الخدمات أقل من غيرها، لأنَّ بعضًا من هذه الخدمات استمر في العمل ولو جزئيًّا، مثل الخدمات الصحيَّة والتعليميَّة وخدمات النَّقل والاتصالات والإدارة العامة.

جدول رقم (7): القيمة المضافة في قطاع غزة حسب النشاط الاقتصادي قبل الحرب وبعدها (مليون دولار)

النشاط الاقتصادي	2023				2024
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول
الزراعة	54.6	55.6	58.4	5.2	4
الصناعة	52.8	48.3	54.7	3.7	2.9
الإنشاءات	28.8	22.2	29.1	1.1	0.4
التجارة الداخلية	96.9	91.9	97	8.6	3.3
الخدمات	220.5	212	230.1	75	62.2

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التقديرات الأوليَّة للحسابات القوميَّة الربعيَّة، الربع الأول 2024، الرُّبع الرَّابع 2023.

4. تراجع الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري:

يعتبر كلٌّ من الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري من العناصر الهامَّة لتحديد الاتجاه العام لإنفاق النَّاتج المحلي الإجمالي، ويتكون الإنفاق الاستهلاكي الإجمالي من إنفاق الأسر المعيشيَّة والإنفاق الاستهلاكي النَّهائي الحكومي والإنفاق الاستهلاكي النَّهائي للمؤسَّسات غير الهادفة للرِّبح، وتخدم الأسر المعيشيَّة، وفي الجدول الآتي بيان لتدرُّج هذا الإنفاق.

جدول رقم (8) الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري قبل العدوان وبعده (مليون دولار)

الاستخدام النهائي	2023				2024
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول
الإنفاق الاستهلاكي النهائي	962.2	963.9	1,019.8	202.5	161.9
إنفاق الأسر المعيشية	743.9	699	747.3	132	109.2
الإنفاق الاستهلاكي الحكومي	169	204.4	213.8	60.4	45.6

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التقديرات الأوليَّة للحسابات القوميَّة الربعيَّة، الربع الأول 2024، الربع الرابع 2023.

نلاحظ من خلال بيانات الجدول رقم (8) أنَّ الإنفاق الاستهلاكي الإجمالي انخفض من 1019.8 مليون دولار في الرُّبع الرَّابع لعام 2023 إلى 202.5 مليون دولار فقط، وبنسبة تراجع تبلغ 80.1%، بينما انخفض استهلاك الأسر المعيشيَّة بنسبة 82.3%، وانخفض الاستهلاك النَّهائي الحكومي بنسبة 71.7%، كذلك تغيَّرت التَّركيبة النسبيَّة للإنفاق الاستهلاكي النَّهائي بمكوناته الثَّلاث، حيث تغيَّرت نسبة إنفاق الأسر المعيشيَّة من 75% قبل الحرب إلى 65%، وكذلك تغيَّرت نسبة الإنفاق الاستهلاكي الحكومي من 20% من الإنفاق الاستهلاكي الإجمالي إلى 30% منه، وهو انعكاس لواقع جديد سببه الحرب، حيث انخفضَتْ قدرة الأسر المعيشيَّة على الاستهلاك، وتزايد عبء الاستهلاك الحكومي نتيجة تزايد التزاماتها في ظل التَّدمير والإبادة، واللَّافت للنَّظر أنَّ ظاهرة تزايد قيمة الاستهلاك النَّهائي بنسبة تصل إلى 50% قد تزايدت خلال الحرب، فرغم انخفاض قيم كلٍّ من النَّاتج المحلِّي الإجمالي والإنفاق الاستهلاكي الإجمالي، فإنَّ نسبة الثَّاني للأوَّل كانت تدور حول 150%؛ ولكنها ارتفعت في الرُّبع الرَّابع لعام 2023 إلى 154% ثمَّ إلى 175% في الرُّبع الرَّابع لعام 2024، حيث كانت نسبة تراجع النَّاتج المحلِّي أكبر من تراجع الإنفاق الاستهلاكي النَّهائي.

على صعيد الإنفاق الاستثماري (التَّكوين الرأسمالي الإجمالي) فقد تراجعت قيمته من 66.2 مليون دولار في المتوسط للأرباع الثَّلاثة الأولى من عام 2023 إلى 5.7 مليون دولار للرُّبع الرَّابع، وبنسبة تراجع كبيرة وصلت إلى 92%، وزادت قليلًا في الرُّبع

الأوَّل لعام 2024 حيث بلغت 93%، وهو أمر طبيعي في ظلِّ حرب عسكرية شرسة ومدمرة، فالاستثمار يتأثر بشدة بالاستقرار وعدمه، ففي ظلِّ الحرب لا يتوفر أيَّة حوافز لمزيد من الاستثمار، والعكس هو الصَّحيح، وبالغوص قليلًا في تفاصيل قيمة التَّكوين الرأسمالي الإجمالي نجد أنَّ الاستثمار في المباني - وهو النِّسبة الأكبر للاستثمار- قد تراجع بنفس النِّسبة تقريبًا 92% في الرُّبع الرَّابع لعام 2023، ولا يمكن التوقُّع بأنَّ نسبة نمو الاستثمار قد تزيدت ولو قليلًا طالما استمرَّت الحرب، حيث من المتوقَّع أن تزداد نسبة التراجع، وغالبًا ما يتوقَّف الاستثمار في ظلِّ هذه البيئة المدمِّرة.

ثالثًا- التَّداعيات على سوق العمل ومعدلات البطالة:

لقد ترك العدوان الإسرائيلي عواقب وخيمة على سوق العمل، وآفاق التَّوظيف، وسبل العيش، وأدَّى الدمار الذي لحق باقتصاد قطاع غزَّة، والخسائر الكبيرة في العمالة وسبل العيش إلى تحطيم سوق العمل فيه بالفعل، ولقد تدهورت نتائج سوق العمل في فلسطين بشكل أكبر مع استمرار الأعمال العدائيَّة، ولا تزال الخسائر في الأرواح وتدمير المباني والبنية الأساسيَّة الأخرى وانقطاع شبكات سلاسل التَّوريد وزيادة تكاليف النقل وغير ذلك من التَّأثيرات السلبيَّة تفرض عبئًا ثقيلًا على سوق العمل، وارتفعت معدلات البطالة، وانخفضت مستويات الأجور، وتغير التَّوظيف في مختلف القطاعات، ولا تزال خسائر الدَّخل التي يتكبَّدها العمال وأصحاب العمل كبيرة.

حتَّى إنَّ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، والذي يمثل المصدر الرئيسي للإحصاءات الفلسطينيَّة لم يعد يُصدر أيَّة إحصاءات عن غزَّة في هذا المجال، حيث أفاد الإحصاء الفلسطيني بأنَّه في ظلِّ العدوان الإسرائيلي المستمر على قطاع غزة لا بد من التَّنويه إلى أنَّ غالبيَّة المفاهيم والمصطلحات المتعلِّقة بقياس سمات القوى العاملة لم تعد واقعيَّة، ولا تنطبق على قطاع غزَّة، فالأولويَّة القصوى للفرد في قطاع غزَّة أصبحت تتمحور حول توفير المأوى والمأكل والمشرب، والبحث عن الأمن والأمان

لأفراد أسرته[1]، لذلك سيتمُّ الاعتماد على تقارير منظمة العمل الدوليَّة، التي تُصدر نشرة دورية بالتَّعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء.

ومن الواضح أنَّه كلَّما استمرت الحرب لفترة أطول ساءت نتائج سوق العمل، وبالإضافة إلى هذه الخسائر الاقتصاديَّة عانى سوق العمل الفلسطيني أيضًا من تأثيرات شديدة، ومن الأهميَّة بمكان الإشارة إلى أنَّ غالبيَّة العاملين في قطاع غزة - وعددهم 153 ألف عامل- أصبحوا عاطلين باستثناء العاملين في قطاعات الصحَّة والإغاثة الإنسانيَّة، ويمثل هذا العدد ما نسبته 89% من العاملين في القطاع[2]. فمنذ الأشهر الثَّلاثة الأولى تشير التَّقديرات إلى أنَّ معدلات البطالة في الرُّبع الرَّابع 2023 وصلت إلى 75% ممَّا يعني فقدان ما لا يقل عن 200 ألف وظيفة خلال الشُّهور الثَّلاثة الأولى من العدوان، وبناءً على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني المحدثة - وبعض الرؤى الإضافيَّة من مسح لمنظمة العمل الدوليَّة- يُقدر أنَّه اعتبارًا من نهاية يناير 2024 تمَّ فقدان 201000 وظيفة في قطاع غزة، ويعكس هذا التَّقدير الجديد الآن انخفاضًا مفترضًا في العمالة في القطاع الخاص في قطاع غزَّة بنسبة 90 في المائة (نظرًا للانخفاض المستمر في القدرة الإنتاجيَّة في قطاع غزَّة)، وانخفاضًا في العمالة في القطاع العام بنسبة 15 في المائة، والخسارة الكاملة للعمالة لـ 20.000 من سكان غزَّة الذين كانوا يعملون سابقًا في إسرائيل[3].

وسُجلت أعلى معدلات للبطالة بين الشَّباب (18-29) بواقع 95%، بينما بلغت معدلات البطالة بين الشَّباب الحاصلين على مؤهل علمي دبلوم متوسط فأعلى حوالي

(1) د. علا عوض، رئيسة الإحصاء الفلسطيني تستعرض الواقع العمالي في فلسطين لعام 2023 بمناسبة اليوم العالمي للعمال (الأول من أيار)، 2024/4/30.

(2) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الإحصاء الفلسطيني يصدر بيانًا صحفيًا حول خسائر القطاع الخاص في فلسطين بسبب عدوان الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة، مرجع سابق.

(3) ILO, Impact of the war in Gaza on the labour market and livelihoods in the Occupied Palestinian Territory:, Bulletin No. 3 March 2024. DOI: https://goo.su/cVAB4Ao.

91%[1]، وارتفع معدَّل البطالة خلال الأشهر الثَّمانية الأولى من العدوان إلى متوسط 50.8% في الأراضي الفلسطينيَّة المحتلة، ويعكس هذا معدل بطالة بنسبة 31.9% في الضفَّة الغربيَّة، و79.1% في قطاع غزة[2]، وتؤكِّد منظمة العمل الدوليَّة أنَّ هذه النِّسب من البطالة المرتفعة تعني أنَّ 69% من الوظائف فقدت في غزَّة، و35% من الوظائف فُقِدت في الضفَّة الغربيَّة، أي ما يعادل: 306,000 وظيفة، أي أنَّ مجموع ما فُقد من وظائف في فلسطين 507,000، وغنيٌّ عن البيان أنَّ فقدان الوظائف يعني فقدان الدَّخل، حيث تبلغ خسارة الدَّخل من فقدان الوظائف يوميًّا 21.7 مليون دولار أمريكي، والتي تَزِيد إلى 25.5 مليون دولار أمريكي يوميًّا عند دَمْجِها مع خسارة الدَّخل بسبب الدَّفع الجُزْئي للأجور وانخفاض الدُّخول[3].

ولكن من المهمّ أَن نُلاحظ أنَّ استنزاف الدَّخل للعمَّال الفلسطينيّين لا يقتصر على فقدان الوظائف فحسب، فقد أدَّى قرار إسرائيل بحجب المبالغ التي كانت السُّلطة الفلسطينيَّة تستخدمها لدفع رواتب الموظَّفين المدنيّين في غزَّة - ورفض السُّلطة الفلسطينيَّة اللَّاحق قبول التَّحويلات المخفَّضة - إلى إضعاف قدرة السُّلطة الفلسطينيَّة على الوفاء بالتزاماتها الماليَّة تجاه العاملين في القطاع العام، ونتيجة لذلك لم يتلقَّ موظفو القطاع العام سوى مدفوعات جزئيَّة للأجور، وفي يناير 2024 لم يتلقَّ موظفو القطاع العام سوى 60% من أجورهم[4]، واعتبارًا من فبراير/شباط

(1) الإحصاء الفلسطيني يستعرض أوضاع الشباب في المجتمع الفلسطيني بمناسبة اليوم العالمي للشباب، 2024/08/12. https://goo.su/FKYF00

(2) ILO, Impact of the war in Gaza on the labour market and livelihoods in the Occupied Palestinian Territory, Bulletin No. 4, June 2024. https://goo.su/VDCzWH

(3) ILO, War propels unemployment to close to 80 per cent and shrinks GDP by 83.5 per cent in the Gaza Strip, 7 June 2024, https://goo.su/mzxX9z

(4) لم تتمكن السلطة الفلسطينية من دفع رواتب العاملين كاملة منذ نوفمبر 2021، إلا أن الحساب هنا يقتصر على الفترة من أكتوبر 2023 حتى نهاية يناير 2024، والتي كانت خلالها التخفيضات ملحوظة بشكل ملحوظ، ومن الجدير بالذكر أيضًا أن السلطة الفلسطينية تدفع لموظفيها عادةً المبالغ المخفَّضة بمجرد توفُّر الموارد.

2024، كان موظفو القطاع العام مدينين للسُّلطة الفلسطينيَّة بما يعادل 4.3 أضعاف رواتبهم الشَّهرية الكاملة، وهو ما يبلغ 48.4 مليون دولار أمريكي للموظَّفين في غزَّة، و102.7 مليون دولار أمريكي لموظَّفي الخدمة المدنيَّة في الضفَّة الغربيَّة.

وبالإضافة إلى ذلك - ووفقًا لمسح منظمة العمل الدوليَّة للعمَّال الذي أجري في يناير 2024 وبعض الأدلة الأخرى - فمن المفترض أنَّ حوالي 40% من العاملين في القطاع الخاص في الضفَّة الغربيَّة شهدوا انخفاضًا بنحو 20% في أجورهم/دخولهم خلال ذلك الشَّهر، مع دفع متأخرات البعض، بما في ذلك على سبيل المثال المعلمون وأساتذة الجامعات والأطباء، بمجرد تحسُّن الظُّروف الاقتصاديَّة، وفي قطاع غزة يفترض أنَّ 60% من العمال المتبقين في القطاع الخاص قد شهدوا انخفاضًا بنسبة 40% في دخلهم من العمل[1]، وبالنَّظر إلى هذه الانخفاضات المختلفة في الدَّخل إلى جانب تلك النَّاتجة عن فقدان الوظائف بالكامل يقدم الجدول 9 تقديرات لإجمالي خسائر الدخل، والتي تقدر حاليًا بنحو 25.5 مليون دولار أمريكي يوميًّا.

جدول رقم (9): تقديرات خسائر الدَّخل اليوميَّة في الأراضي الفلسطينيَّة المحتلة حتَّى 31 يناير 2024 (مليون دولار)

البند	غزة	الضفة	فلسطين
خسائر الدخل بسبب الدفع الجزئي لموظفي القطاع العام (بالشيكل).	2.7	6.5	9.2
خسائر الدخل بسبب الدفع الجزئي لموظفي القطاع الخاص (بالشيكل).	0.1	4.8	4.9
خسائر الدخل نتيجة فقدان الوظائف بالكامل (شيكل)	12.3	67.9	82.2
إجمالي خسائر دخل العمل اليومية (شيكل)	15	79.2	94.3
إجمالي خسائر دخل العمل اليوميَّة (بالدولار)	**4.1**	**21.4**	**25.5**

المصدر: تقديرات منظمة العمل الدوليَّة استنادًا إلى بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة الماليَّة.

تتضمَّن نشرة منظمة العمل الدوليَّة الرابعة - التي صدرت في يونيو من هذا العام- نموذجًا يوضح نتائج استمرار الحرب حتَّى أغسطس، وحيث إنَّ العدوان مازال

(1) ILO, Impact of the war in Gaza on the labour market and livelihoods in the Occupied Palestinian Territory:, Bulletin No. 2, op. cit.

مستمرًّا وأغسطس يقترب من اليوم العشرين، فلا بأس من تتبُّع هذه التوقُّعات، ويتوقَّع النموذج انخفاض معدل مشاركة القوى العاملة في الأراضي الفلسطينيَّة المحتلَّة بنسبة 2.5 نقطة مئويَّة في عام 2024 مقارنة بعام 2023، ومن المتوقَّع أن ينخفض معدَّل المشاركة للرجال بنسبة 3.8 نقطة مئويَّة، بينما من المتوقَّع أن ينخفض معدَّل المشاركة للنِّساء بنسبة 1.3 نقطة مئويَّة، وبالتَّزامن مع هذا التَّراجع في معدلات المشاركة في القوى العاملة فمن المتوقَّع أن يرتفع معدل البطالة في الأراضي الفلسطينيَّة المحتلَّة بشكل كبير في عام 2024، مسجلًا 47.1 في المائة في فلسطين في حال ما إذا استمرَّت الحرب حتَّى أغسطس 2024، وفي المجمل فإنَّ النَّموذج يتوقَّع أن يبلغ إجمالي عدد المتعطِّلين 668 ألف شخص في عام 2024، وهو ما يمثل زيادة قدرها 222 ألف شخص مقارنة بعام 2023[1]، ولا تتوفَّر أيَّة إحصاءات للتأكُّد من توقُّعات النَّموذج، ولكن اتِّساع حجم الدَّمار واستمراره للوحدات السكنيَّة، وكافَّة مرافق القطاع الخاص يؤكِّد الارتفاع المستمرَّ للبطالة.

وبالنَّظر إلى سوق العمل في فلسطين فإنَّ أبرز متغيرات سوق العمل في الضفَّة هي توقف ما يقرب من 171 ألف عامل من الضفَّة الغربيَّة[2] - كانوا يعملون في إسرائيل والمستوطنات- وظائفهم. وتُشير بعض الأدلة القصصيَّة إلى أنَّ نسبة ضئيلة من هؤلاء العمال الفلسطينيِّين ما زالوا يعملون في سوق العمل الإسرائيليَّة، ومن بين هؤلاء أفادت التَّقارير أنَّ 10 آلاف فرد عَمِلوا في الاقتصاد الإسرائيلي في نوفمبر/تشرين الثاني 2023 وفقًا لوزارة العمل الفلسطينيَّة، ويُمثِّل هذا نحو 6% من إجمالي عدد الفلسطينيِّين في الضفَّة الغربيَّة الذين عملوا في إسرائيل والمستوطنات قبل الصِّراع، ونظرًا لتصاعد العنف في الضفَّة الغربيَّة وتأثيراته على سلاسل التَّوريد

(1) ILO, Impact of the war in Gaza on the labour market and livelihoods in Palestinian Territory, op, cit.

(2) ILO, Impact of the war in Gaza on the labour market and livelihoods in the Occupied Palestinian Territory, Bulletin No. 1, November 2023, op, cit.

والقدرات الإنتاجيَّة ووصول العمال إلى أماكن عملهم فقد تمَّ تعديل الخسائر في العمالة في القطاع الخاص في الضفَّة الغربيَّة بالزيادة إلى 25%، أي ما يعادل 144 ألف وظيفة، وهذا يترجم إلى خسارة إجماليَّة قدرها 306 ألف وظيفة في الضفَّة الغربيَّة، وفي المجمل فمن المتوقَّع فقدان ما يقرب من 507 آلاف وظيفة في الأراضي الفلسطينيَّة المحتلَّة اعتبارًا من 31 كانون الثاني 2024[1].

إنَّ الأعمال العدائيَّة الحاليَّة في الضفَّة الغربيَّة تعملُ على تضخيم تحديات سوق العمل القائمة مسبقًا، بما في ذلك الخسارة المفاجئة لنحو 171 ألف وظيفة في الاقتصاد الإسرائيلي والمستوطنات بسبب إلغاء تصاريح العمال، فضلًا عن فقدان الوظائف في الاقتصاد المحلِّي النَّاجم عن القيود المفروضة على الحركة عبر محافظات الضفَّة الغربيَّة، وتنعكس هذه الاتجاهات بوضوح في مسح العمَّال الَّذي أجرته منظمة العمل الدوليَّة/ اتحاد نقابات عمال فلسطين، والذي شمل 463 موظفًا بأجر في محافظات الضفَّة الغربيَّة، وفي حين أنَّ المسح ليس ممثلًا بسبب حجم العينة الصغير، إلَّا أنَّه يعطي إحساسًا بحجم التَّأثير على العُمَّال[2].

رابعًا- تداعيات الحرب على معدلات الفقر والأمن الغذائي:

1. الفقر:

يتَّضح من الاستعراض السَّابق أن كافَّة العوامل التي تؤدي إلى انتشار الفقر أصبحت راسخة في قطاع غزَّة أثناء العدوان وتداعياته، حيث تراجع نصيب الفرد من النَّاتج بنسبة 86%، ووصل معدل البطالة إلى أكثر من 80%، وأصبح الركود الحاد للنَّاتج المحلِّي هو الأساس بدلًا من النمو، فقد تراجع النَّاتج المحلِّي في غزَّة بنسبة

(1) ILO, Impact of the war in Gaza on the labour market and livelihoods in the Occupied Palestinian Territory, Bulletin No. 3, March 2024, op, cit.

(2) ILO, Impact of the war in Gaza on the labour market and livelihoods in the Occupied Palestinian Territory, Bulletin No. 4, June 2024, op, cit.

86%، وفقد سوق العمل في غزَّة أكثر من 200 ألف وظيفة، وارتفعت معدلات التضخُّم لتقضي على القوَّة الشرائيَّة لما تبقى من دخل، فضلًا عن تراجع كبير للمساعدات بعد إغلاق معبر رفح التي كانت أصلًا لا تلبي احتياجات النَّازحين لانخفاض حجمها، وبات - كما يقول تقرير للبنك الدَّولي، في الوقت الحاضر - "يعيش كلُّ سكان غزَّة تقريبًا في فقر"[1].

وتؤكِّد الإسكوا[2] أنّه بحلول بداية الأسبوع الثَّالث من الحرب أصبح جميع سكان غزَّة تقريبًا يعيشون في فقر متعدد الأبعاد، وبنسبة 96 في المائة، وذلك استنادًا إلى الدليل الوطني للفقر المتعدِّد الأبعاد الذي يحسب أوجه الحرمان المتزامنة التي يعاني منها السُّكان في سبعة أبعاد للرَّفاه، والذي يتضمن 22 مؤشرًا مصممًا خصيصًا ليلائم السِّياق الفلسطيني[3]، وبعبارة أخرى يُعاني جميع الفلسطينيِّين المقيمين في القطاع تقريبًا - والبالغ عددهم 2.3 مليون نسمة - من الفقر المتعدِّد الأبعاد، فقد أثَّر العدوان تأثيرًا كبيرًا ومتسارعًا على الأبعاد السَّبعة للدَّليل الوطني للفقر المتعدِّد الأبعاد في غزَّة في غضون 16 يومًا فقط:

- **الأمان واستخدام الأصول:** أدَّى القصف العنيف والنُّزوح والضرر الَّذي لحق بالممتلكات إلى حرمان شعب بكامله من الشُّعور بالأمان ومن سلامة أصوله.

---

(1) World Bank, Issues New Update on the Palestinian Economy, May 23, 2024. https://goo.su/t1Yg

(2) الإسكوا، الحرب على غزة 2023: تداعيات مدمرة غير مسبوقة، E/ESCWA/CL6.GCP/2023/Policy brief.1، أكتوبر 2023.

(3) لتقييم آثار الحرب الحاليَّة يستند موجز السياسات إلى الدليل الوطني للفقر المتعدِّد الأبعاد في دولة فلسطين، وترتكز أدلّة الفقر المتعدد الأبعاد على مجموعة من المؤشِّرات لحساب معدل الفقر، وتأخذ في الاعتبار" عمق "الفقر الذي تعاني منه الأسر المعيشية الفقيرة، وبالتَّالي فإنّ طريقة القياس هذه أوسع نطاقًا من مقاييس الفقر النقديَّة والقائمة على الاستهلاك، لأنَّها ترصد أوجه الحرمان في الجوانب غير النقديَّة للرفاه، كذلك يقيس الدليل الوطني للفقر المتعدِّد الأبعاد في دولة فلسطين أوجه الحرمان في المؤشرات المتعلِّقة بالصراع والاحتلال الطويل الأمد، وبالتَّالي فإنَّه يوفِّر إحصاءات موجزة جيدة عن آثار الحرب الحاليَّة على مجموعة واسعة من القدرات البشريَّة.

• **التَّعليم:** إنَّ لتعليق الأنشطة المدرسيَّة والتعليميَّة بالكامل آثارًا طويلة الأجل، لا سيّما إذا اقترن ذلك بتدمير المرافق والبنى التحتيَّة ورأس المال البشري لقطاع التَّعليم.

• **الرعاية الصحيَّة:** أفضى سقوط الآلاف من القتلى والجرحى، والضرر والتَّدمير اللذان لحقا بالمرافق الصحيَّة الأساسيَّة، وانقطاع الكهرباء، وشحّ المياه، وتضاؤل الإمدادات الطبيَّة إلى شلِّ منظومة الرعاية الصحيَّة في غزَّة.

• **التَّشغيل:** أصبحت الأنشطة الاقتصاديَّة والتحويلات شبه متوقّفة، في حين أنّ حجم دمار الأصول الاقتصاديَّة لا يزال غير واضح تمامًا، رغم كبر حجمه وشموله الجغرافي والقطاعي.

• **الإسكان:** أفضَى تحوُّل نسبة 42 في المائة (قبل نهاية أكتوبر) من الوحدات السكنيَّة إلى أماكن غير قابلة للسَّكن، وانخفاض إمدادات المياه، والاكتظاظ السكاني، وسوء التهوية إلى ظروف معيشيَّة قاسية، ومخاطر صحيَّة متزايدة، وتهجير طويل الأمد.

• **الحريَّات الشخصيَّة:** بفعل القيود المفروضة على حريَّة التنقُّل بات حصول السُّكان على الخدمات الأساسيَّة المنقذة للحياة أمرًا شبه مستحيل.

• **الموارد النقديَّة:** في ظلّ ارتفاع معدلات الفقر ازداد عدد الأسر التي تكافح للحصول على الضروريَّات الأساسيَّة، بما في ذلك الغذاء والمياه النَّظيفة.

لتوضيح جسامة هذه النتائج، تشير البيانات إلى أنه حتى ولو توقّفت الأعمال العدائية تماماً اليوم، وأُذن بدخول المساعدات الإنسانية والمعونات الخارجية، واستؤنفت الأنشطة التعليمية، وانخفضت معدلات البطالة والفقر المالي بفعل استئناف الأنشطة الاقتصادية وأنشطة إعادة الإعمار، وتحسّنت إمكانية الحصول على المياه والخدمات الصحية، فسيظلّ أكثر من 69 في المائة من سكا ن غزة فريسة للفقر المتعدد الأبعاد، وسيبلغ متوسط شدة الحرمان 49 في المائة.

وقد تأثرت كافة فئات الأسر بالفقر، فقد انخفض استهلاك الطبقة المتوسطة بنسبة 35.6% بعد ستة أشهر من الحرب، وقد ينخفض بنسبة 38.6% بحلول الشهر التاسع، وفقًا لتوقُّعات تقرير لبرنامج الأمم المتَّحدة الإنمائي والإسكوا الذي أُعد في مايو 2024، أنَّه بعد ستة أشهر من الحرب يُقدَّر معدل الفقر بنحو 57.2 في المائة، ممَّا يرفع عدد الأشخاص الذين يعيشون حديثًا في فقر منذ أكتوبر 2023 إلى 1.67 مليون، وإذا استمرت الحرب فسوف يستمر معدل الفقر في الارتفاع ليصل إلى 58.4 في المائة بعد سبعة أشهر (1.74 مليون شخص يعيشون حديثًا في فقر منذ بداية الحرب، ويرتفع إلى 59.5 في المائة بعد ثمانية أشهر (1.80 مليون شخص يعيشون حديثًا في فقر منذ بداية الحرب)، وبعد تسعة أشهر سيرتفع معدل الفقر إلى 60.7 في المائة (1.86 مليون شخص يعيشون حديثًا في فقر منذ بداية الحرب)، وهذا من شأنه أن يدفع نسبة كبيرة من الطبقة المتوسطة إلى ما دون خطِّ الفقر، ممَّا يزيد من عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر بنحو 1.86 مليون شخص[1].

2. انعدام الأمن الغذائي:

أ. تطوُّر معدلات انعدام الأمن الغذائي لكلِّ الفئات:

أشَرْنا في الفَصْل الأول - وبناءً على تقييمات برنامج الأغذية العالمي- إلى أنَّ أكثر من ثلث السُّكان يعانون من انعدام الأمن الغذائي قبيل العدوان الحالي، ويعاني 61% منهم من انعدام الأمن الغذائي الشَّديد، ورغم خطورة الوصول إلى هذا المستوى من انعدام الأمن الغذائي، إلَّا أنَّ تطوُّرات هذا المؤشِّر غداة العدوان أصبحت أشد خطورة، فمع تراجع الدُّخول، والارتفاع الكبير لمعدلات البطالة، وفقدان مئات آلاف الوظائف، وارتفاع الأسعار، وتراجع القوَّة الشرائيَّة، إلى جانب التَّعطيل المباشر، وتدمير أنظمة الغذاء، والتدفُّق المحدود للمساعدات الإنسانيَّة، والتوقُّف شبه الكامل للسِّلع التجاريَّة انخفضت كميات الغذاء المتوفر، وفقدت الأسر قدرتها على الوصول إلى

(1) UNDP and ESCWA, Gaza war: expected socioeconomic impacts on the State of Palestine, May 2024, OP, CIT.

الغذاء والإمدادات الغذائيَّة، وبمعنى آخر فإنَّ عناصر الأمن الغذائي الرئيسيَّة الثلاث مفقودة في قطاع غزة، وهي توفُّر الغذاء والوصول إليه واستخدامه.

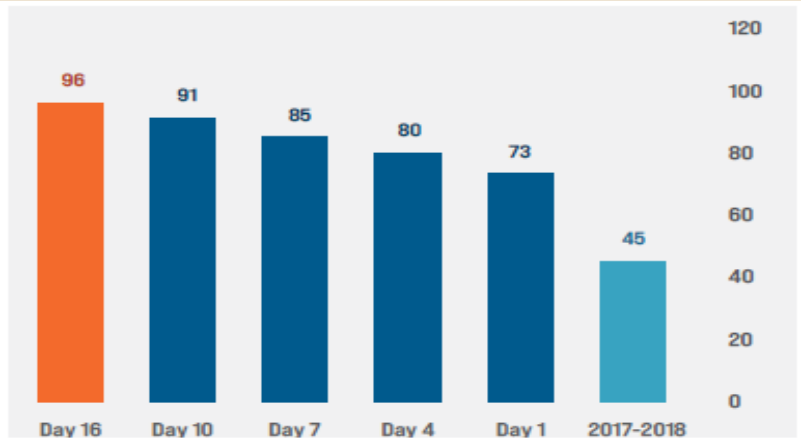

المصدر: تقديرات أعدّتها الإسكوا باستخدام الأداة الداعمة لاحتساب دليل الفقر المتعدد الأبعاد، استناداً إلى بيانات مستمدّة من مسح دخل ونفقات الأسرة للفترة 2017-2018 الذي نفّذه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

شكل رقم (16): نسبة الفقراء في غزّة حسب الدَّليل الوطني للفقر المتعدد الأبعاد قبل حرب أكتوبر وأثنائها (%)

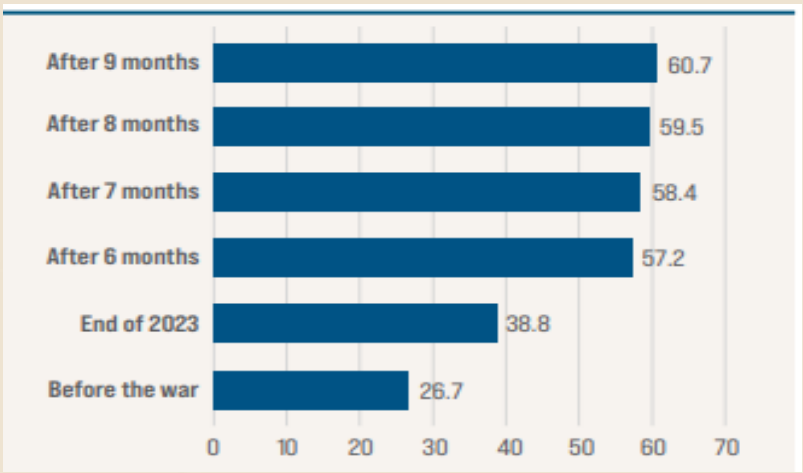

شكل رقم (17): معدل الفقر المتوقع في قطاع غزة خلال تسعة أشهر (نسبة المئوية)

Source: UNDP and ESCWA, Gaza war: expected socioeconomic impacts on the State of Palestine, May 2024.

وعلى صعيد توفُّر الغذاء تسبَّب تصعيد الأعمال العسكريَّة والنُّزوح الجماعي في نقص الغذاء، وعدم توفُّره في جميع أنحاء قطاع غزَّة حيث انهار نظام الغذاء وسلاسل القيمة الزراعيَّة، أو بقيا على قيد الحياة بشكل هامشي من خلال السُّوق غير الرسميَّة، وعانى جزءٌ كبيرٌ من الأراضي الزراعيَّة - بما في ذلك البساتين والدفيئات الزراعيَّة والأراضي الزراعيَّة - من دمار واسع النِّطاق (كما أشرنا سابقًا)، وكانت أكثر البنى التحتيَّة الزراعيَّة تضررًا هي الحظائر المنزليَّة، ومزارع الدَّجاج اللَّاحم، ومزارع الأغنام، والمستودعات الزراعيَّة، كما تمَّ تدمير أو إتلاف الأصول والبنية التحتيَّة الأخرى اللَّازمة لإنتاج الغذاء وتوزيعه، ممَّا يحد بشدَّة من وظائف النظام الغذائي، وعلى الرغم من أن بعض الإنتاج المحلي - وخاصَّة الخضراوات- لا يزال مستمرًا إلا أنَّه محدود للغاية، ويتفاقم نقص الوصول إلى الأراضي وتدمير المحاصيل بسبب نقص الوصول إلى المُدْخلات الزراعيَّة الأساسيَّة (الوقود، والبذور، والأسمدة، والمبيدات الحشريَّة)، تمَّ التخلِّي عن معظم الماشية خلال النُّزوح واسع النِّطاق في أكتوبر 2023، حيث يتمُّ ذبح الماشية المتبقية أو بيعها بسبب نقص الأعلاف والمياه، أو بسبب الحاجة إلى النَّقد أو الموارد الأخرى. وبالمثل تفتقر الدَّواجن إلى الأعلاف الحيوانيَّة، ويقلُّ توفُّر لحوم الدَّواجن والبيض في جميع أنحاء قطاع غزَّة، كما يتَّضح من مُؤشرات استهلاك الغذاء[1].

وفي المحصلة استطاع الاحتلال إبعاد الأراضي الزراعيَّة عن دورها في تحقيق الأمن الغذائي، إما بعزلها تمهيدًا لضمِّها للمنطقة العازلة على نحو غير قانوني أو تدميرها وتجريفها، لتدمِّر بذلك السلة الغذائيَّة من الخضراوات والفواكه واللحوم، بالإضافة إلى تدميرها لكافَّة مقومات الإنتاج الغذائي المحلِّي الأخرى، بالتَّوازي مع منعها إدخال المواد الغذائيَّة والمساعدات الإنسانيَّة في إطار تكريسها للمجاعة في قطاع غزَّة،

(1) IPC Global Initiative, OP. CT.

واستخدام التَّجويع كسِلاح حرب، ضمن جريمة الإبادة الجماعيَّة[1]، إنَّ الحكومة الإسرائيليَّة تستخدم تجويع المدنيِّين أسلوبًا للحرب في قطاع غزَّة المحتل، ما يشكل جريمة حرب، ويتعمَّد الجيش الإسرائيلي منع إيصال المياه، والغذاء، والوقود، بينما يعرقل عمدًا المساعدات الإنسانيَّة، ويجرِّف المناطق الزراعيَّة، ويحرم السكان المدنيين من المواد التي لا غنى عنها لبقائهم، وأفاد "برنامج الأغذية العالمي للأمم المتَّحدة" في 6 ديسمبر أنَّ 9 من كل 10 أسر في شمال غزة وأسرتين من كل ثلاثة في جنوب غزة أمضوا يومًا كاملًا وليلة كاملة على الأقل دون طعام[2].

كذلك عانت الأسر الفلسطينيَّة من عدم قدرتها على الوصول للغذاء، ومن الأهميَّة بمكان مراعاة العوامل المختلفة المتعلِّقة بالوصول المادي والاجتماعي والمالي، والتي تعدُّ مهمَّة للغاية لتجنُّب إقامة رابط مباشر بين الواردات فقط داخل قطاع غزة وتناول الفرد للغذاء في قطاع غزة بأكمله، فتعدُّ المخاوف الأمنيَّة والسَّلامة، وكذلك المخاطر المرتبطة بالحركة من بين التَّحديات التي تُعيقُ الوصول المادي، ولا تزال شدَّة الصِّراع مرتفعة للغايَّة ولا يمكن التنبُّؤ بها، ممَّا يُعيق قدرة الأسر على الوصول بأمان إلى نقاط توزيع الغذاء والأسواق، وقد أثبتت الهجمات الأخيرة في المناطق المكتظة بالسُّكان أنَّه لا يمكن اعتبار أي منطقة آمنة، وأنَّ التحرُّكات من المنزل أو المأوى تُشكِّل مخاطر حرجة، أمَّا الوصول المالي فقد أدَّت ندرة المواد الغذائيَّة واحتكار ما تبقى منها إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائيَّة، وانخفاض القدرة الشرائيَّة للأسر، وبشكل عام كانت هناك زيادة كبيرة في الأسعار مقارنة بمستويات ما قبل الأزمة، حيث ارتفعت أسعار بعض السِّلع الأساسيَّة مثل دقيق القمح والخضراوات الطَّازجة والبيض بمقدار عشرة أضعاف، والقدرة الشرائيَّة للأسر محدودة للغاية، فقد فقدت نسبة

(1) المركز الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، غزة: إسرائيل تستخدم تدمير الأراضي الزراعية والسلاسل الغذائية كسلاح حرب وتجويع المدنيين، 23 يونيو 202.

(2) Hrw, Israel: Starvation Used as Weapon of War in Gaza, December 18, 2023. https://goo.su/lpL9m

كبيرة من السُّكان في غزة وظائفهم كنتيجة مباشرة للصراع، واعتمدوا فقط على السُّيولة التي قد تتولَّد من خلال التَّحويلات النقديَّة، والتَّحويلات المالية للوصول إلى الغذاء في السُّوق، وعلى صعيد الوصول الاجتماعي فقد أدَّت ثمانية أشهر من الصراع إلى إجهاد المجتمع المترابط للغاية في قطاع غزة، فقد أصبحت الاضطرابات المدنيَّة مرتفعة بشكل كبير، وكثيرًا ما تركت المنافسة على الموارد المحدودة، بما في ذلك الغذاء، والفئات الأكثر ضعفًا غير قادرة على الوصول إلى الغذاء، وينطبق هذا بشكل خاصٍّ على الأطفال غير المصحوبين بذويهم، وكبار السنِّ، والنِّساء الحوامل، والأشخاص ذوي الإعاقة، وقد أدَّت الهجمات على القوافل، ونهب الشَّاحنات الخاصَّة والإنسانيَّة، وتحويل المساعدات أثناء حلقات الاضطرابات المدنيَّة وغيرها من الحوادث العنيفة - في بعض الأحيان - إلى الحد من فعاليَّة عمليات التَّسليم الإنسانيَّة، وتركت الأفراد الذين لم يكونوا أقوياء جسديًّا للتنافس مع الآخرين مع قدر أقل من الوصول إلى الغذاء[1].

العنصر الثَّالث للأمن الغذائي هو استخدام الغذاء، وهو قدرة الأسر على الاستفادة الكاملة من الغذاء المتاح للحصول على التَّغذية الكافية واستهلاك الطاقة، وعادة ما يكون استخدام الغذاء عاملًا في تفضيلات الطَّعام، والتَّحضير، والتَّخزين، والوصول إلى كميَّة ونوعيَّة كافية من المياه، ومن المهمِّ تسليط الضَّوء على الصُّعوبات الشَّديدة التي يواجهها السكان في العثور على مصادر طهي كافية ومناسبة، ووفقًا لمسح برنامج الأغذية العالمي فإنَّ المصدر الأكثر استخدامًا للطهي هو الحطب وبقايا الخشب، يليه حرق النُّفايات حيث لا توجد فروق كبيرة بين المحافظات، ومع ذلك فإنَّ الاتجاهات في استخدام هذين النَّوعين للطَّهي - بدلًا من الكهرباء والغاز- تظهر زيادة مثيرة للقلق، مع الأخذ في الاعتبار أنَّ كليهما من الموارد المحدودة في قطاع غزَّة[2].

(1) IPC Global Initiative, IPC ACUTE FOOD INSECURITY ANALYSIS MAY - SEPTEMBER 2024 , op. cit.

(2) Ibid.

ومن أجل التقدير الجيد للوضع المعيشي، والإحاطة بهذه التطوُّرات الخطيرة استخدم برنامج الغذاء العالمي التَّصنيف المرحلي المتكامل لحالة الأمن الغذائي، وهو الأشمل، والَّذي يتضمَّن المراحل التي تصل إلى حالة المجاعة[1].

وفي غضون شهرين فقط نزح أكثر من 85% من سكان غزة، ويوضح تحديث لوضع الأمن الغذائي - أجراه برنامج الغذاء العالمي بعد 12 يومًا من انتهاء الهدنة الإنسانيَّة في الأول من ديسمبر، مقارنة بتقييم مماثل تمَّ إجراؤه أثناء الهدنة - أنَّ هناك زيادة بنسبة 18 نقطة في حصَّة الأسر التي عانت من مستويات شديدة من الجوع، حيث ارتفعت من 38% إلى 56%، وأفادت جميع الأسر النازحة داخليًّا تقريبًا بعدم كفاية استهلاكها للغذاء، حيث ارتفعت النِّسبة من 83% إلى 93%، كما ارتفعت حصة الأسر ذات الاستهلاك الضَّعيف بمقدار 27 نقطة مئوية من 39% إلى 66%[2]، وأكَّدت هذه الإحصاءات الخطيرة والمبكرة (Nov 24 - Dec 7, 2023) لجنة مراجعة التَّصنيف الدَّولي للمجاعة، والتي رأت أنَّ ما لا يقل عن واحد من كل أربع أسر (أكثر من نصف مليون شخص) في قطاع غزَّة تُواجه ظروف انعدام الأمن الغذائي الحاد الكارثي (المرحلة الخامسة من التَّصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي - الكارثة)، والتي تتَّسم بفجوات غذائيَّة شديدة، وانهيار سبل عيشهم، فحوالي 80٪ من السُّكان في قطاع غزَّة في حالة طوارئ (المَرْحلة الرَّابعة من التَّصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي) أو كارثة (المرحلة الخامسة من التَّصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي)، ويمكن اعتبار السُّكان بالكامل مصنفين في المرحلة الثالثة وما فوق (أزمة أو أسوأ) خلال فترة التوقُّعات التي تبدأ في الأسبوع الثَّاني من ديسمبر، وقد عانت محافظات

(1) التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي (Integrated Food Security Phase Classification) ويختصر (IPC)، أداة لتطوير طرق تحليل الأمن الغذائي واتخاذ القرار، ويعد مقياس موحد لدمج بيانات الأمن الغذائي والتغذية وسبل العيش في بيان شامل حول طبيعة الأزمة، ومدى شدتها. (برنامج الغذاء العالمي).

(2) WFP, FOOD SECURITY UPDATE For Internally Displaced Populations in Southern Gaza Strip, 14 DECEMBER 2023. https://goo.su/PejYnz.

الشَّمال من تزايد هذه النِّسب، حيث إنَّ 40% من الأسر كانت تعاني من مستويات انعدام الأمن الغذائي الحاد في المرحلة الرابعة (الطوارئ) من التَّصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي، و25% من الأسر كانت تعاني من مستويات انعدام الأمن الغذائي الحاد في المرحلة الخامسة (الكارثة) من التَّصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي[1].

ومع استمرار العدوان وما يخلفه من تدهور كبير في وضع الأمن الغذائي للنَّازحين في المحافظات الجنوبيَّة مقارنة بفترة الهدنة، فإنَّ الرصد المتتابع لبرنامج الغذاء العالمي أوضح أنَّ الأسر في المحافظات الشماليَّة تواجه وضعًا كارثيًّا، بعد أن شهدت بالفعل ظروفًا أسوأ، ووفقًا لمنهجيَّة التَّصنيف المرحلي المتكامل لحالة الأمن الغذائي فإنَّ ما يقرب من 2.13 مليون شخص، أو 95% من إجمالي السكان يعانون من مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد في الفترة من 1 مايو إلى 15 يونيو 2024، والمصنَّفين في المرحلة 3 من التَّصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي[2]، أو

(1) IPC Famine Review Committee. 2023. Gaza Strip: Famine Review of the IPC Analysis Conclusions and Recommendations, Rome. https://goo.su/OdtmSE1

(2) مراحل التصنيف المرحلي الخمسة، هي: الأولى- منعدمة - الحد الأدنى: تلبية الاحتياجات الأساسية الغذائية وغير الغذائية دون وجود إستراتيجيَّات غير نمطية للحصول على الغذاء والدخل، الثَّانية -الشدة: ما يكفي من الحد الأدنى للاستهلاك الغذائي، ولكنها غير قادرة على توفير بعض النفقات الأساسية المتعلقة بالمواد غير الغذائية دون اللجوء إلى إستراتيجيَّات التكيُّف مع أوضاع الشدة.

الثالثة- الأزمة: توجد فجوات في الاستهلاك الغذائي تتَّضح في سوء التغذية الحاد المرتفع، أو بالكاد تلبي الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائيَّة فقط، إما باستنفاد أصول سبل كسب العيش الأساسيَّة أو باللجوء إلى إستراتيجيَّات التكيُّف مع الأزمات.

الرابعة- الطوارئ: وجود فجوات كبيرة في الاستهلاك الغذائي تتضح في سوء التغذية الحاد، وزيادة معدل الوفيات، أو يوجد تخفيف أثر الفجوات الكبيرة في الاستهلاك الغذائي، ولكن فقط باللجوء لإستراتيجيَّات التكيُّف المعيشيَّة في الطوارئ وتصفية الأصول.

الخامسة- الكارثة/ المجاعة: نقص شديد في الغذاء أو الاحتياجات الأساسية الأخرى أو كلاهما حتى بعد اللجوء إلى جميع إستراتيجيَّات التكيف المعيشيَّة، وعندها تكون مستويات المجاعة والموت والعوز وسوء التغذية الحاد المفرط واضحة.

أعلى (أزمة أو أسوأ)، وكانوا في حاجة ماسة إلى مساعدات غذائيَّة إنسانيَّة، ومن بين هذا العدد تمَّ تصنيف أكثر من 343000 شخص (15%) في المرحلة 5 من التَّصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي (كارثة)، وأكثر من 643000 شخص (29%) في المرحلة 4 من التَّصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي (طوارئ) و1.15 مليون شخص (51%) في المرحلة 3 من التَّصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي (أزمة). (انظر الجدول 10).

يظلُّ خطر المجاعة مرتفعًا في جميع أنحاء قطاع غزة طالما استمر العدوان، وطالما أنَّ الوصول الإنساني مقيد، في حين تمَّ تصنيف المنطقة بأكملها في حالة طوارئ (المرحلة الرابعة من التَّصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي)، ولا يزال أكثر من 495000 شخص (22 في المائة من السُّكان) يواجهون مستويات كارثيَّة من انعدام الأمن الغذائي الحاد (المرحلة الخامسة)، وفي هذه المرحلة تعاني الأسر من نقص شديد في الغذاء والجوع واستنزاف قدرات التكيُّف، كما تمَّ تصنيف 745000 شخص آخرين (33 في المائة) في حالة طوارئ (المرحلة الرَّابعة)[1].

(1) IPC Global Initiative, IPC Acute Food Insecurity Analysis May - September 2024 Published on 10 July 2024. https://goo.su/9YRiVh

جدول رقم (10): تطوُّر حالة الأمن الغذائي وفقًا للتَّصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي خلال الفترة (مايو- سبتمبر 2024)

1 مايو – 15 يونيو 2024		16 يونيو – 30 سبتمبر 2024
1.3 مليون 95% من السكان تمَّ تحليلهم كأشخاص يواجهون انعدام الأمن الغذائي الحاد (المرحلة 3 من التَّصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي أو أعلى).		2.15 مليون 96% من السُّكان تمَّ تحليلهم كأشخاص يواجهون انعدام الأمن الغذائي الحاد (المرحلة 3 من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي أو أعلى) في حاجة إلى إجراءات عاجلة.
343000 شخص في حالة كارثيَّة.	**المرحلة 5**	495,000 شخص في حالة كارثيَّة.
643,000 شخص في حالة طوارئ.	**المرحلة 4**	745,000 شخص في حالة طوارئ.
1,148,000 شخص في أزمة.	**المرحلة 3**	913,000 شخص في أزمة.
108,000 شخص تحت الضغط.	**المرحلة 2**	108,000 شخص تحت الضغط.
10,000 شخص في حالة أمن غذائي.	**المرحلة 1**	0 شخص في حالة أمن غذائي.

Sours: IPC Global Initiative, Ipc Acute Food Insecurity Analysis May - September 2024 Published on 10 July 2024.

ومن التوقُّعات المثيرة ما ذكره تقرير للفاو وبرنامج الغذاء العالمي أنَّه من المتوقَّع أن يواجه أكثر من مليون شخص - نصف سكان قطاع غزَّة - الموت والجوع (المرحلة الخامسة من التَّصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي) بحلول منتصف يوليو، وهو تقدير يزيد عن التوقُّعات الواردة في الجدول أعلاه، ويأتي هذا في ظل التَّأثير المدمِّر للصِّراع المستمر، والقيود الثقيلة المفروضة على الوصول إلى السِّلع، وانهيار أنظمة الأغذية الزراعيَّة المحليَّة[1].

ب. النِّساء وانعدام الأمن الغذائي:

يؤثر انعدام الأمن الغذائي على النِّساء في غزة بطرق متعددة، حيث تُقدر هيئة الأمم المتَّحدة للمرأة أنَّ ما لا يقل عن 557,000 امرأة في غزَّة يواجهن انعدام الأمن الغذائي الحاد، ويجدن أنفسهن يواجهن نقاط ضعف قديمة وجديدة قائمة

(1) Ibid.

على النوع الاجتماعي، ويثير هذا الوضع القلق بشكل خاص بالنسبة للأمَّهات والنِّساء البالغات اللَّائي غالبًا ما يعطين الأولويَّة لإطعام الآخرين على أنفسهن، ويتحملن صعوبة أكبر في سبيل الحصول على الغذاء مقارنة بالرجال، ممَّا يدفع الكثيرات منهن إلى تخطِّي وجبات الطَّعام أو تقليل تناولهنَّ لضمان إطعام أطفالهنَّ، وفي خضم النِّزاع يزداد عبء الرعاية على النِّساء، ويكون وصولهنَّ إلى الخدمات محدودًا، وتتعرَّض صحتهن وأمنهنَّ الغذائي للخطر، ويواجهن مخاطر أكبر من التعرُّض لجميع أنواع العنف القائم على النَّوع الاجتماعي[1].

ويبلغ عدد النِّساء اللَّائي نزحن من بيوتهن حوالي 936700 امرأة وفتاة، والنُّزُوح في ظلِّ عدم توفُّر كافَّة الاحتياجات يمثل مؤشرًا هامًّا على انعدام الأمن الغذائي، وفقًا للشَّرح الموضح أعلاه حول أسباب انتشار انعدام الأمن الغذائي بين النِّساء، ويفاقم من هذا الوضع تزايد التصعيد الذي يخلق أزمة حماية لجميع الناس في غزة، وارتفاع احتياجات الحماية خاصَّة للنِّساء غير المتزوجات، والنِّساء ربات الأسر، والفتيات المراهقات، والنِّساء ذوات الإعاقة، والنِّساء الأكبر سنًّا، فإنَّ الملاجئ المزدحمة لا تسمح بالخصوصيَّة للنِّساء والفتيات، والوصول إلى الغذاء والماء محدود للغاية، وهذا له آثار شديدة خاصَّة على النِّساء المرضعات والشَّابات[2].

حتَّى بداية شهر سبتمبر (الشَّهر الحادي عشر للحرب) لم يطرأ أيُّ تحسُّن على العوامل المحركة والمؤثرة في انعدام الأمن الغذائي، ومن ثمَّ نحن أمام تزايد نسبة من يدخلون ضمن المرحلة الخامسة وفقًا للتَّصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي، وكذلك المرحلة الثَّالثة والرَّابعة، أي أنَّ التوقُّع السَّابق الَّذي يُقدر أن يواجه أكثر من مليون شخص - نصف سكَّان قطاع غزَّة - الموت والجوع (المرحلة الخامسة من

(1) UN Women, At least 557,000 women in Gaza are facing severe food insecurity, 27 JUNE 2024, https://goo.su/MCUjq

(2) UN Women, Facts and estimates: Women and girls during the conflict in Palestine, August 2024. https://goo.su/uBwJ

التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي) بحلول منتصف يوليو يعتبر صحيحًا في حينه، وغالبًا فإنَّ هذا العدد قد تزايد خلال الشَّهرين المُنصرِمين.

خامسًا- ارتفاع الأسعار وتراجع القوة الشرائيَّة:

كان للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزَّة - خلال الربع الأخير من العام 2023 - الأثر الأكبر على ارتفاع أسعار السِّلع الاستهلاكيَّة، ليسجل العام 2023 ارتفاعًا حادًّا في المؤشر نسبته 5.87% في فلسطين، مقارنة بالعام 2022 بواقع 10.53% في قطاع غزة، وبنسبة 4.77% في الضفَّة، والملاحظ أنَّ معدل التضخُّم في قطاع غزَّة - خلال أشهر العدوان الأخيرة من عام 2023 - كان مسئولًا عن زيادة المعدل السَّنوي لهذا العام، حيث بلغ مُعدَّل التضخُّم للأشهر الثَّلاثة الأخيرة 12.9%، 18.3%، 12.3%[1] على الترتيب، وهذا يعني أنَّ التضخُّم زاد بنسبة 39.5% خلال هذه الفترة، إذ تسببت الحرب في وقف إدخال السِّلع والاحتياجات الأساسيَّة إلى داخل القطاع، وتوقَّف الإنتاج بعد تدمير معظم الأصول الإنتاجيَّة للقطاع الخاص، وهو ما أدَّى إلى نقص ونفاذ المعروض من السِّلَع الغذائيَّة والاستهلاكيَّة من السُّوق المحلِّي.

وعليه فقد شهد الاقتصاد الفلسطيني - خلال الربع الرَّابع من العام 2023 - حالة من الرُّكود التضخُّمي (Stagflation)، وهي حالة تتَّسم بتراجع النموِّ الاقتصادي، أو نمو ضعيف يرافقه ارتفاع في معدلات التضخُّم، وتُعزى أسباب حدوث هذا الركود التضخُّمي في فلسطين - خلال الربع الأخير من عام 2023- إلى انخفاض المعروض من السِّلع الأساسيَّة، ونقص السِّلع الاستهلاكيَّة والواردات بالإضافة إلى ارتفاع التكاليف الإنتاجيَّة والتشغيليَّة، وذلك نتيجة العدوان الإسرائيلي والحصار المستمر على قطاع غزَّة، والتحديات التي فرضها الاحتلال على الطُّرق الخارجيَّة الرابطة بين المدن الفلسطينيَّة في الضفَّة الغربيَّة[2].

(1) سلطة النقد الفلسطينية، البيانات الشهرية والربعية. https://goo.su/tiziJM.

(2) سلطة النقد الفلسطينية، 2024. تقرير التضخم: الربع الرابع 2023. رام الله-فلسطين.

ولقد تراكم ارتفاع مؤشر غلاء المعيشة الفلسطيني بنسبة 11% خلال ثلاثة أعوام، ممَّا أدَّى إلى تراجُع القوَّة الشرائيَّة بنسبة 10%، وبالتَّالي تآكل حاد في رواتب وأجور الأسر، وبتوسيع فترة حساب معدلات التضخُّم يتبيَّن أنَّ نسبة غلاء المعيشة منذ العام 1996 وحتَّى العام2023 حوالي 126% أي بزيادة مقدارها 1261 شيكل لكل 1000 شيكل من الأجر الشهري، وإذا ما حسبت منذ العام 2004 فقد بلغت حوالي 60% أي بزيادة مقدارها 602 شيكل لكل 1000 شيكل من الأجر الشهري، فيما تجدر الإشارة إلى أن نسبة التَّآكل في الأجور والرواتب قد بلغت حوالي 45% منذ العام 2008 وحتَّى 2023 بسبب ارتفاعات الأسعار المتتالية خلال السَّنوات الماضية[1].

رغم أنَّ الصُّورة السَّابقة تعكس مستويات مرتفعة لمؤشر غلاء المعيشة في فلسطين عمومًا، إلا أنَّ الارتفاع الحاد في مستويات الأسعار - خاصَّة في قطاع غزَّة - يُؤكِّد على أن فترة العدوان اتَّسمت بتأثيرات مباشرة على استيراد المواد الغذائيَّة والاستهلاكيَّة، وعلى الإنتاج المحلِّي، وتراجع حاد في الإمدادات، ممَّا أدَّى إلى ضغوط متزايدة على أسعار السِّلَع الغذائيَّة والاستهلاكيَّة، الأمر الذي دفع هذه التغيُّرات السِّعرية إلى مستويات عالية جدًا، أسهمت مع تغيُّرات سعر الصَّرف للشِّيكل/ دولار، ومع فقدان الدَّخل لمئات آلاف المواطنين إلى تآكل كبير في القوة الشرائيَّة.

وقد تزايدت حدَّة الأزمة الغذائيَّة في قطاع غزَّة والضفَّة الغربيَّة بسبب ارتفاع أسعار الفواكه والخضراوات المحليَّة بشكل كبير، وتوقَّف تدفُّق بعض المنتجات الزراعيَّة الموسميَّة والخضراوات من قطاع غزَّة إلى الضفة الغربيَّة، وهو ما أدى لارتفاعات ملحوظة في أسعار هذه المنتجات، فقد ارتفعت أسعار جميع السِّلع في قطاع غزَّة ولكن بنسب متفاوتة، كان أعلاها الطحين بنحو 743% خلال نفس الفترة، ليبلغ سعر الـ50 كغم من الطحين825 شيكل، وهو الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أسعار الخبز، إذ أصبح حاله كحال سلعة في السُّوق السَّوداء نادرة الوجود، وارتفع سعر

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، جدول الغلاء المعيشي لعام 2023، 4 يناير 2024.

كيلو البطاطا خلال النِّصف الأخير من عام 2023بحوالي 550%، ليبلغ سعره 13 شيكل، وكما ارتفع سعر كيلو الباذنجان المحلي بنحو 457%، ليبلغ 7.75 شيكل، وارتفع سعر كيلو الخيار بنحو 350% خلال نفس الفترة، ليبلغ 12 شيكل، بالإضافة إلى ارتفاع سعر كيلو البندورة بنسبة 234% ليبلغ نحو 5.8 شيكل، ولم يقتصر الارتفاع على أسعار الخضراوات والطَّاقة، بل طال أيضًا أسعار المواد الأساسيَّة والسلع الغذائيَّة نتيجة شُح توفُّرها بسبب نفاد مخزون المتاجر، وعدم تمكن الأسر من الوصول إلى مراكز التسوُّق، وفرض الإغلاق الشَّامل للمعابر، وعدم السَّماح بدخول المساعدات. ففي قطاع غزة ارتفع سعر كيلو الملح بنحو 1200% خلال النِّصف الثَّاني من عام 2023، ليبلغ 19.5 شيكل، بالإضافة إلى ذلك ارتفعت كرتونة بيض الدجاج بنحو354%، لتبلغ 60 شيكل، وقد ارتفع سعر كيلو السُّكر بنحو 289% خلال نفس الفترة، ليبلغ 12 شيكل، في حين ارتفع سعر كيلو العدس بنسبة 300% ليبلغ 20 شيكل، وارتفع الحليب المجفَّف للأطفال بنحو 40% ليبلغ 50 شيكل، كما سجَّلت مجموعة المواصلات ارتفاعًا بنسبة 37.04% حيث ارتفعت أسعار البنزين بنسبة 92.04%، وأسعار الديزل بنسبة 89.07%، والغاز بنسبة 63.59%، وخدمات نقل الرُّكَّاب عن طريق البر بنسبة 42.16%[1].

(1) سلطة النقد الفلسطينية، 2024، مرجع سابق.

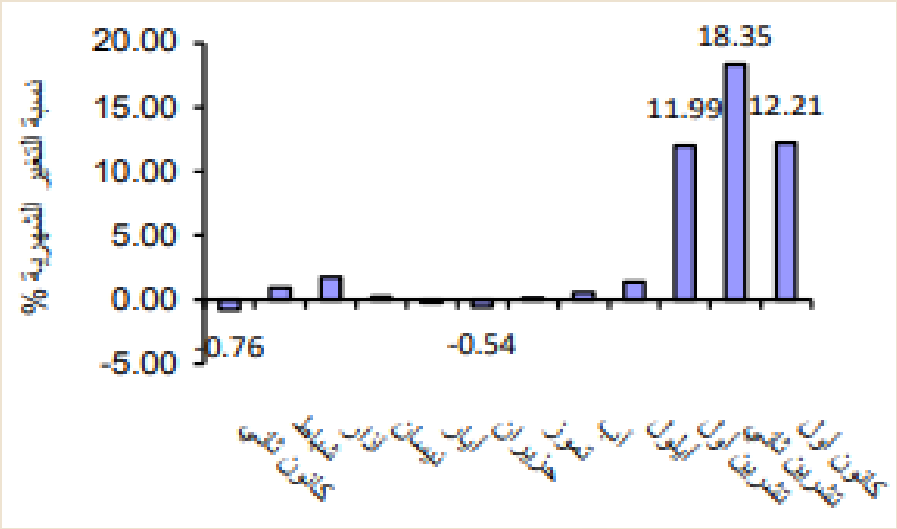

شكل رقم (18): نسبة التغيُّر السنوية لأسعار المستهلك في قطاع غزَّة خلال العام 2023

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، جدول الغلاء المعيشي لعام 2023، 4 يناير 2024.

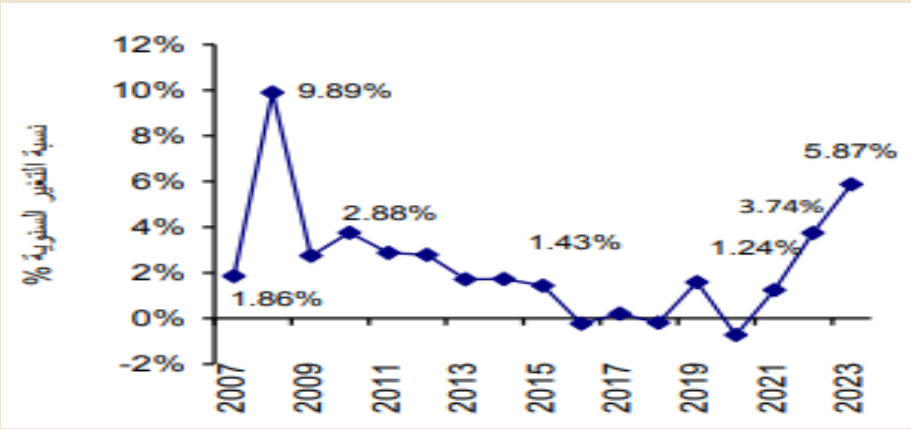

شكل رقم (19): نسبة التغيُّر السَّنوية لأسعار المستهلك في فلسطين (2007 – 2023)

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، جدول الغلاء المعيشي لعام 2023، 4 يناير 2024.

إنَّ هذه الأسعار قد استمرت بالارتفاع طوال فترة العدوان، نظرًا لنفاذ المتوفِّر منها ومنع الاحتلال إدخال أيَّة سلع بديلة أو مساعدات، خاصَّة للمناطق الشماليَّة من قطاع غزة، وهو ما فاقم من ارتفاع أسعار السِّلَع، خاصة الأساسيَّة

منها، ويوضح الجدول رقم (11) تطوُّر مستويات الرقم القياسي للأسعار خلال العام 2024، فقد ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك من 120.3% لشهر أكتوبر 2023 إلى 361.9% لشهر يوليو 2024، أي أنَّ نسبة التغيُّر بين الشَّهرين بلغت 200.8%، بينما بلغ معدل التضخُّم للفترة كلها 241.6%، حيث ارتفعت أسعار المواد الغذائيَّة خلال العدوان بنسبة 113%، بينما كان الارتفاع الأكبر والحاد جدًّا لأسعار التَّبغ حيث وصل إلى 4321%، وارتفعت المواصلات بنسبة 202%، فمِن الواضح أنَّ الاتجاه العام للأسعار يتشكَّل صعوديًّا طالما يستمر العدوان.

جدول رقم (11): الأرقام القياسيَّة لأسعار المستهلك في قطاع غزَّة خلال أشهر العدوان لقطاعات محدَّدة

مجموعات الإنفاق الرئيسية	2023				2024						
	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	يناير	فبراير	مارس	إبريل	مايو	يونيه	يوليو
الرقم القياسي لأسعار المستهلك	107.4	120.3	142.3	159.7	178.0	226.5	283.8	268.4	365.6	372.6	361.9
المواد الغذائية	109.8	120.5	133.2	192.7	224.6	288.2	322.7	256.0	263.5	243.8	233.5
التبغ	113.9	114.4	258.4	212.4	272.3	893.0	1897	2125	4166	4328	4435
النقل والمواصلات	105.2	225.2	256.3	269.2	379.2	402.2	454.3	443.7	482.1	386.6	426.7

المصدر: سلطة النقد الفلسطينيَّة، البيانات الشهريَّة والربعيَّة.

https://www.pma.ps/ar/Statistics//MonthlyStatisticalBulletin

وفي المحصلة أدَّى استمرار العدوان والحصار المفروض على قطاع غزَّة، وتحكُّم إسرائيل في المعابر إلى تدهور الأوضاع الاقتصاديَّة بشكل كبير في القطاع، ونتيجة توقُّف الإنتاج والحركة التجاريَّة حدثت اضطرابات في سلاسل التَّوريد، ونقص شديد في السلع الأساسيَّة أثر بشكل كبير في أسعارها، وبالتالي قلَّل من القدرة الشرائيَّة للأسر، وقد أسهمت أزمة السيولة النَّقدية في غزَّة في تراجع القدرة الشرائيَّة للمستهلكين بشكل كبير، وعرَّضت قدرة الناس على الحصول على السلع الأساسيَّة للخطر، كما حدّت من قدرة الشَّركات على شراء السلع ودفع الرواتب، وزادت من الاعتماد على المساعدات الإنسانيَّة، وهو ما يزيد من نسبة الفقراء، هذا بالإضافة إلى صعوبة العثور على السِّلَع في الأسواق، وإن توفَّرت فإنَّ أسعارها مبالغ فيها، وبالرَّغم

من الجهود المتعلِّقة بدخول بعض شاحنات المساعدات، إلَّا أنَّ التَّأخيرات والقيود المفروضة من قِبَل إسرائيل تُعيقُ وصولها إلى أماكن الحاجة في القطاع، ممَّا يزيد من تفاقم الوضع الاقتصادي، ومن المتوقَّع أن يزداد الوضع سوءًا في الفترات القادمة إذا ما استمرَّ العدوان، وعلى الجانب الآخر في الضفَّة الغربيَّة، يعاني السكان أيضًا من ارتفاع الأسعار، لكن بشكل أقل حدة، إذ إنَّ تدفُّق السِّلع ما زال مستمرًّا.

سادسًا- تداعيات الحرب على التنمية البشريَّة:

بالإضافة إلى آثارها الاقتصادية، فإنَّ الحرب سيكون لها تأثيرات كبيرة على مختلف مكونات مؤشر التَّنمية البشريَّة لدولة فلسطين، بما في ذلك الدخل القومي الإجمالي، فإنَّ فقدان القدرات البشريَّة والمؤسَّسية، والمجاعة وسوء التغذية، وفقدان التعليم، وتدمير الخدمات الصحيَّة، وعدم كفاية النَّظافة والصرف الصحي، والنُّزوح القسري وظروف السكن السيئة قد أرجعت التنمية البشريَّة بالفعل إلى الوراء لأكثر من عقدين من الزمان.

ومن المرجَّح أن تفضي الحرب إلى العودة بمستوى التَّنمية البشريَّة عمومًا لدولة فلسطين ما بين 11 عامًا و16 عامًا إلى الوراء، وذلك بفعل تراجع مستويات التَّحصيل العلمي، وانخفاض العمر المتوقّع، وتدنّي نصيب الفرد من الدخل، ونقص التغذية، وقد تراجع دليل التَّنمية البشريَّة من 0.703 في عام 2013 إلى 0.698 في عام 2014، ومن 0.716 في عام 2020 إلى 0.715 في عام 2021، في أعقاب التصعيد العسكري في الفترة من يوليو إلى أغسطس 2014، والتَّصعيد العسكري في مايو 2021، على التَّوالي، وفي عام 2014 انخفض متوسط العمر المتوقّع بمقدار 1.4 سنة[1].

إنَّ كافَّة العناصر المكونة لدليل التنمية البشريَّة قد تأثرت سلبًا، ابتداءً من النَّاتج المحلّي، ونصيب الفرد، ومتوسط العمر المتوقَّع نظرًا لعدد الضحايا، والدَّمار الهائل الذي لحق بالمرافق الصحيَّة، فإنَّ العدوان سيكون له تأثير كبير على متوسط

(1) UNDP, Human Development Report Indicators, State of Palestine Profile (2022)

العمر المتوقَّع، ويُقدَّر أنَّ متوسط العمر المتوقع في الأراضي الفلسطينيَّة المحتلة قد انخفض بمقدار أربع سنوات بعد ستة أشهر من العدوان، وكل شهر إضافي من الحرب قد يقلِّل متوسط العمر المتوقَّع بعام إضافي ليصل إلى سبع سنوات إذا استمرَّت الحرب حتَّى شهرها التَّاسع، كذلك كان لتوقُّف الدِّراسة أثناء الحرب، وتدمير المدارس في غزَّة تأثير كبير على سنوات الدِّراسة المتوقَّعة، والتي من المفترض أن تنخفض بمقدار 0.5 سنة بعد ستة أشهر من الحرب، وكل شهر إضافي من الحرب من شأنه أن يخفض سنوات الدِّراسة المتوقَّعة بمقدار 0.5 سنة، ممَّا يُؤدِّي إلى انخفاض كبير في سنوات الدِّراسة المتوقَّعة بسنتين إذا استمرَّ العدوان لأكثر من تسعة أشهر[1].

فمن المتوقَّع أن يتعمَّق هذا الانخفاض مع كلِّ شهر إضافي من الحرب، بافتراض أنَّ دليل التَّنمية البشريَّة كان ينمو في المتوسط بنفس المعدلات التي سجلت خلال الفترة 2004-2010، وعند الأخذ بعين الاعتبار الانخفاضات المذكورة أعلاه في مكوِّنات مُؤشِّر التَّنمية البشريَّة، فمن المرجَّح أن يخضع مؤشر التَّنمية البشريَّة لدولة فلسطين لانخفاض كبير، حيث يُقدَّر أنَّه وصل إلى 0.677 بعد ستة أشهر من الحرب (مقارنة بـ 0.716 في عام 2022)، ممَّا يعيد مؤشر التَّنمية البشرية إلى مستوياته في عام 2007، وقد يؤدي شهر إضافي من الحرب إلى خفض مؤشر التَّنمية البشريَّة إلى 0.667، ممَّا يعيد التقدُّم إلى مستويات عام 2006، وإذا امتدَّت الحرب إلى ثمانية أشهر، فقد يصل مؤشر التنمية البشريَّة إلى 0.657، ممَّا يعيد التقدُّم إلى مستويات عام 2004، وهو أقدم مؤشر تنمية بشريَّة مسجل لدولة فلسطين، وبعد تسعة أشهر من الحرب قد يصل مؤشر التَّنمية البشريَّة إلى 0.647، ممَّا يعيد التقدُّم بأكثر من 20 عامًا (الشكل 18).

بالنسبة لغزَّة حيث قدرت قيمة مؤشر التَّنمية البشريَّة لعام 2022 عند 0.705، فإنَّ السيناريوهات الأربعة السَّابقة من شأنها أن تؤدِّي إلى تراجع التَّنمية البشرية في القطاع لأكثر من 20 عامًا إلى ما قبل عام 2004، عندما تمَّ تسجيل أقدم

(1) ESCWA & UNDP, Gaza war: expected socioeconomic impacts on the State of Palestine, Update May 2024

قيم مؤشر التَّنمية البشريَّة لدولة فلسطين (الشَّكل 19)، فإنَّ التَّقديرات المحدثة لقطاع غزة تتوقع السيناريوهات التَّالية[1]:

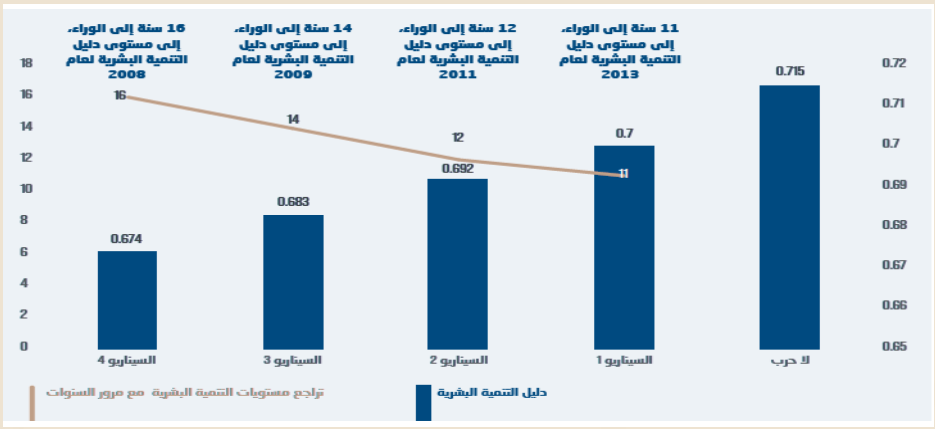

شكل رقم (20): تراجع قيمة دليل التَّنمية البشرية لدولة فلسطين

Sours: ESCWA & UNDP, Gaza war: expected socioeconomic impacts on the State of Palestine, Update May 2024

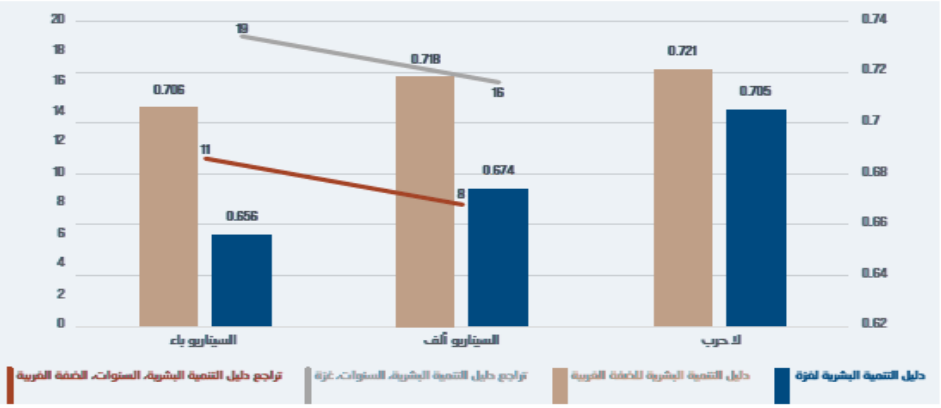

شكل رقم (21): تراجع دليل التَّنمية البشرية في قطاع غزَّة وفقًا للسيناريوهات الموضَّحة

Previous source

(1) ESCWA & UNDP, Gaza war: expected socioeconomic impacts on the State of Palestine , op, cit.

- بعد ستة أشهر يقدر أنَّ دليل التَّنمية البشرية انخفض إلى 0.598 - مقارنة بـ 0.705 في عام 2022 -، ممَّا يؤدي إلى تراجع التَّنمية البشريَّة بمقدار 33 عامًا (تقديرات لعام 1991).

- بعد سبعة أشهر سينخفض دليل التَّنمية البشريَّة إلى 0.582، وهو تراجع قدره 37 سنة (تقديرات لعام 1987).

- بعد ثمانية أشهر سينخفض دليل التَّنمية البشريَّة إلى 0.566، وهو ما يمثل تراجعًا بمقدار 40 عامًا (تقديرات لعام 1984).

- بعد تسعة أشهر قد يصل دليل التَّنمية البشريَّة إلى 0.551، ممَّا يُؤدِّي إلى تراجع التقدُّم بمقدار 44 عامًا (تقديرات لعام 1980).

سابعًا- الحركة التُّجارية:

على مستوى حجم التَّبادل التُّجاري الفلسطيني مع العالم الخارجي، شهِدَ الرُّبع الرَّابع من عام 2023 انخفاضًا حادًّا في قيمة الصادرات من السلع والخدمات بنسب 33%، وانخفاضًا في الواردات أيضًا بنسبة 33% خلال نفس الفترة، ونتيجة لأنَّ قيمة الواردات تعادل حوالي ثلاثة أضعاف قيمة الصَّادرات فقد أدَّى ذلك إلى تراجع عجز الميزان التُّجاري بنسبة 33%، ومن الجدير بالذِّكر أنَّ حجم التَّبادل التُّجاري لقطاع غزة قبل عام 2006 وصل إلى 23% من إجمالي التَّبادل التُّجاري لفلسطين، لتنخفض هذه النسبة إلى ما دون 4% خلال الرُّبع الرَّابع من العام 2023[1]، وخلال الحرب الأخيرة على القطاع توقَّفت سلاسل التَّوريد من وإلى القطاع، والَّتي أدَّت إلى إحداث كارثة إنسانيَّة في عموم قطاع غزَّة نتيجة النَّقص الحاد في السِّلَع الأساسية، وخاصَّة الأدوية والمستلزمات الصحيَّة.

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، د. علا عوض، رئيسة الإحصاء الفلسطيني تستعرض الحصاد الاقتصادي لعام 2023 والتنبؤات الاقتصادية للعام 2024، 2023/12/30. https://goo.su/RNwR4F

تدهور حجم التَّبادل التجاري غداة الحرب، حيث عُطلت كافَّة العناصر اللَّازمة للعمليَّة التُّجارية، يوضح الجدول رقم (12) تراجع الحركة التجاريَّة ابتداءً من الرُّبع الرَّابع 2023، فقد انخفض حجم الصَّادرات خلال الرُّبع الرَّابع عام 2023 إلى 5.2 مليون دولار، بعد أن وصل إلى 55.3 مليون دولار في الربع الثَّالث، وتبلغ نسبة التَّراجع 90.5%، بينما توقَّفت الصَّادرات تمامًا في الرُّبع الأوَّل لعام 2024، ولذلك كانت نسبة التَّراجع 100%، أمَّا على صعيد الواردات فقد تراجع حجمها في الرُّبع الرَّابع لعام 2023 إلى 84 مليون بعد وصوله إلى 455.2 مليون دولار في الربع الثالث، وبنسبة تراجع تبلغ 81.5%. واستمرَّ التَّراجع في الرُّبع الأوَّل لعام 2024، إذ انخفض حجم الواردات مرَّة أخرى إلى 73 مليون دولار وبنسبة 56%، وعليه فقد انخفض الميزان التجاري بنسبة 80.2% بناء على تراجع كل من الصَّادرات والواردات، وبلغت نسبة التَّراجع لعام 2023 مقارنة بعام 2022 ما نسبته 8.6%، بينما بلغت النِّسبة للرُّبع الرابع 2023 80.2%، وللرُّبع الأول 2024 مقارنة بالرُّبع السَّابق حوالي8%.

جدول رقم (12): حجم التَّبادل التُّجاري قبل العدوان وبعده (مليون دولار)

	2022	2023				2024
		الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول
العجز التجاري	-1210.9	363	369.2	399.9	-78.8	-73
الصادرات	162.4	51.3	50.6	55.3	5.2	0
الواردات	1373.3	414.3	419.8	455.2	84	73

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التقرير الصحفي للتَّقديرات الأوليَّة للحسابات القومية الربعيَّة، الرُّبع الأول 2024، الربع الرابع 2023.

وهذا الضعف الكبير للحركة التُّجارية ليس مستغربًا في ظلِّ إغلاق المعابر والقيود الإسرائيليَّة المتنوعة، فالمساعدات الإغاثيَّة نفسها تتراجع تدفقاتها باستمرار، وهي الأهمُّ لحالة المواطنين المتردية، فقد انخفض حجم المعونات التي تدخل غزة إلى أكثر من النِّصف منذ مطلع مايو، وعلى مدى الأشهر الثلاثة الماضية تراجعت شُحْنات المعونات التي دخلت غزَّة عبر معبر كرم أبو سالم، ونقلتها وكالات المعونات بما يزيد

عن 80%، وذلك من 127 شاحنة في اليوم في إبريل إلى نحو 23 شاحنة في اليوم في يوليو. وفي شمال غزة من غير المعروف ما إذا كانت الإمدادات التُّجارية قد وصلت إلى هذه المنطقة لمدَّة تزيد عن ثلاثة أشهر على التَّوالي بسبب عدم دخول الشَّاحنات التُّجارية الخاصَّة إلى المنطقة[1].

ويواجه التُّجار ثلاثة تحديات تتمثَّل في ارتفاع تكاليف النقل، وانعدام الأمن، وتلف الأغذية الطازجة بسبب الفترات الطَّويلة التي تقضيها الشَّاحنات عند المعابر، ويضاف إلى هذا القيود المفروضة على إمدادات الوقود، والتَّأخير وانعدام الأمن على الحاجز المقام على شارع الرشيد (السَّاحلي)، والقيود المفروضة على الاتِّصالات، وعدم كفاية عدد السَّائقين والشَّاحنات التي توافق إسرائيل على تسييرها على طريق السِّياج، ومحدوديَّة عدد الشَّاحنات المُتاحة[2].

ونظرًا لمحدوديَّة الكميَّات التي تدخل من السِّلع الأساسيَّة وغيرها، فإنَّ أسعارها تصل إلى مستويات عالية جدًّا فوق طاقة وقدرة المواطنين على الشِّراء، انظر بند ارتفاع الأسعار، فإنَّ فترة تصريفها وبيعها في الأسواق تزيد عن معدلها الطبيعي، وهذا يضيف أعباءً جديدة تتمثَّل في ارتفاع تكاليف التَّخزين، الأمر الذي يعوق الدَّورة التُّجارية التي تشهد الكثير من المعوقات في ظلِّ استمرار العدوان.

ثامنًا- تأثير الحرب على الموازنة العامَّة:

تعاني الموازنة العامَّة الفلسطينيَّة من عجز مزمن وهيكلي، وهي تتعرض في العادة للتَّأثر الشَّديد نتيجة الصِّدَمات الدَّاخلية والخارجيَّة، وخاصة الإجراءات والسياسات الإسرائيليَّة، التي تنعكس فورًا على أهم مكون من مكونات الإيرادات الفلسطينيَّة العامة، وهي إيرادات المقاصَّة، التي تشكل من 60-70% من إجمالي الإيرادات حسب حجمها وحجم الإيرادات المحليَّة وزيادتها؛ لكن هذه الإيرادات عانت على مدار السَّنوات الماضية من العديد من الإجراءات أحاديَّة الجانب من إسرائيل،

(1) OCHA, Humanitarian Situation Update, 208, Gaza Strip, 23 August 2024. https://goo.su/6X9U0Wm.

(2) OCHA, Humanitarian Situation Update, 197, Gaza Strip, 29 Jul, 2024. https://goo.su/nvPMxpL

فبالإضافة إلى الـ 3٪ التي يقتطعها الجانب الإسرائيلي كعمولة إداريَّة، وتعرضت هذه الإيرادات إلى اقتطاعات متكررة ومتزايدة، وتمّ خصم دفعات بدلًا من استهلاك الكهرباء والماء والتَّحويلات الطبيَّة، بالإضافة إلى عمليَّات التسرُّب وغيرها، واحتجاز مبالغ وخصمها مقابل القضايا المرفوعة من الإسرائيليِّين ضد السُّلطة الفلسطينيَّة، ومقابل ما تدفعه الحكومة الفلسطينيَّة كرواتب وأجور لأسر الشُّهداء والأسرى، هذا بالإضافة إلى وقف تحويلها إلى الجانب الفلسطيني أكثر من مرة، ممَّا أدخل الحكومة الفلسطينيَّة في العديد من الأزمات.

ولعلَّ أبرز الخصُومات التي تعرَّضت لها إيرادات المقاصَّة قبل العدوان الحالي هي الخصومات الخاصَّة بما تدفعه السُّلطة لعائلات الأسرى والشُّهداء، حيث سنَّت إسرائيل قانونًا يسمح لها بخصم ما يوازي موازنة الأسرى والشُّهداء من أموال المقاصَّة، والتي تبلغ شهريًّا حوالي 54 مليون شيكل، أضف إلى ذلك عدم تحويل إسرائيل حصَّة السلطة من عائدات ضريبة المغادرة على المعابر باتِّجاه الأردن، والتي بلَغَتْ منذ عشر سنوات 900 مليون شيكل، ومنذ بداية العدوان قرَّرت إسرائيل خصم ما تدفعه السُّلطة لقطاع غزَّة، ويقارب هذا الخصم مبلغًا قدره 257 مليون شيكل شهريًّا[1]، والجدول التَّالي يُوضِّح حجم الخُصُومات المتراكمة حسب البند.

جدول رقم (13) حجم الأموال المستحقَّة للسُّلطة الفلسطينيَّة نتيجة الخصم وعدم التَّحويل

البند	حجم الأموال المتراكمة (مليون شيكل)	الفترة الزمنية
مقابل مخصَّصات عائلات الأسرى والشهداء.	3648	فبراير 2019 – أكتوبر 2024.
مقابل مخصَّصات قطاع غزة.	3344	أكتوبر 2023- أكتوبر 2024.
حصة السلطة من ضريبة المغادرة.	900	منذ عشر سنوات.
المجموع	**7892**	

المصدر: - UNCTAD, op. cit.

- لقاء صحفي مع محمد أبو الرب مدير مكتب الاتِّصال الحكومي، تلفزيون فلسطين، أكتوبر 2024.
https://www.facebook.com/GCommunication.Palestine/?locale=sr_RS

(1) UNCTAD , Developments in the economy of the Occupied Palestinian Territory, 16–27 September 2024, TD/B/71/3.

وهذا يعني ببساطة أنَّ مجمل المبلغ المتراكم عند الجانب الإسرائيلي - وهو استحقاق للسُّلطة- يصل إلى 7.9 مليار شيكل، أي ما يعادل حوالي 2.1 مليار دولار.

والدِّراسة هنا تُركِّز فقط على الاستقطاعات من أموال المقاصَّة، خاصَّة تلك التي تمَّت بسبب الحرب، حيث تقوم إسرائيل - منذ سنوات - بخصم قيمة مشتريات السُّلطة من الكهرباء والمياه والخدمات الصحيَّة والصَّرف الصحِّي، ومشكلة هذا الخصم أنَّه يتمُّ بدون عقود واتفاقيَّات لشراء هذه الخدمات، ووفقًا للتَّقديرات الإسرائيليَّة المبالغ فيها حسب التَّقارير الدوليَّة.

كما أنَّ الخطورة في الأمر أنَّ إسرائيل سنَّت قانونًا - تحت بند " تعويض عائلات القتلى الإسرائيليِّين"- يُتيح لها اقتطاع مبالغ كبيرة تصل إلى 10 مليون شيكل شهريًّا لكل فرد متضرِّر، وخمسة ملايين شيكل لكل جريح، ويبلغ مجمل ما تطالب به المحاكم الإسرائيليَّة لاقتطاعها من أموال المقاصَّة 5 مليار شيكل لتعويض 195 دعوى قضائيَّة من عائلات القتلى والجرحى[1]، وهو ما يعني أنَّ إسرائيل - وفي سياق إجراءاتها الاستعماريَّة - قد تُحوِّل كامل المبلغ المستحق للسُّلطة لتعويض ما تدعيه من قضايا القتلى والجرحى.

ونتيجة لذلك فإنَّ تحويلات إيرادات المقاصَّة تقلَّصت بنسبة تزيد عن 50% في أعقاب الحرب. وردًّا على ذلك قرَّرت السُّلطة الفلسطينيَّة رفض العديد من هذه التَّحويلات منذ أكتوبر الماضي[2]؛ لكن إجمالي الإيرادات في عام 2023 (باستثناء المِنَح) انخفض بنسبة 10% مقارنة بتقديرات ما قبل الحرب، ممَّا يعكس أيضًا انخفاضًا عامًّا في الإيرادات المحليَّة وسط ركود النَّشاط الاقتصادي، وتشير الإحصاءات إلى انخفاض الإيرادات العامَّة في الرُّبع الأول 2024 بنسبة 32.1% مقارنة بالربع

(1) لقاء صحفي مع محمد أبو الرب مدير مكتب الاتصال الحكومي، مرجع سابق.

(2) World Bank, Note On The Impacts Of The Conflict In The Middle East On The Palestinian Economy, Op, Cit.

المناظر2023، وجاء هذا الانحدار نتيجة انخفاض إيرادات المقاصَّة بنسبة 33.8 % مقارنة بالرُّبع المناظر (من 2.7 مليار شيكل إلى 1.8 مليار) ، وجاء هذا نتيجة استمرار وتصاعد الاقتطاعات والحجوزات الإسرائيليَّة من أموال المقاصَّة، وهو ما يستنزف الموارد الشَّحيحة أصلًا للخزينة، وتمثَّل آخر الاقتطاعات في احتجاز المبالغ التي تعادل ما تنفقه السُّلطة الفلسطينيَّة في قطاع غزَّة[1]، وهو ما تسبَّب في أزمة ماليَّة خانقة ومعقَّدة للحكومة أصبح من المستحيل معها استدامة الوضع المالي في الأراضي الفلسطينيَّة.

(1) ماس وآخرون، المراقب الاقتصادي، الربع الأول، العدد،77، أغسطس، 2024.

الفصل الرابع:
إستراتيجيَّة التَّعافي وإعادة الإعمار
لقطاع غزَّة بعد الحرب

أولًا: مقدمة:

هناك العديد من التحديات التي تواجه عمليتي التَّعافي وإعادة الإعمار في كلٍّ من الضفَّة الغربيَّة وقطاع غزَّة، مع التَّركيز على الأخيرة، باعتبار أنَّ الحرب الرئيسيَّة وما ترتب عليها من دمار واسع وعشرات الآلاف من الشهداء والجرحى كان من نصيب القطاع، إنَّ التَّحديات التي تواجهها البلدان التي تمرُّ بمرحلة ما بعد الصِّراعات، وأهمها الاعتداء الخارجي هائلة، فبالإضافة إلى التَّعافي من تدمير رأس المال المادي والبشري والاجتماعي يتعيَّن على المُجتمعات أن تتعامل مع ضعف شديد في قدرة الدَّولة، وتشوُّه الحوافز الاقتصاديَّة، وانتشار الفقر، ونزوح السُّكان، والبطالة الهائلة، وما يترتب على ذلك من تأثير طويل الأمد على الأنظمة الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة والسياسيَّة، ممَّا يجعل من الصَّعب على المجتمعات أن تعود إلى طبيعتها من تلقاء نفسها، بل تتطلَّب عمليَّة التَّعافي تدخُّلات إعادة الإعمار من قِبَل كلٍّ من الحكومة الداخليَّة والجهات الفاعلة الخارجيَّة، وتتَّخذ هذه التدخُّلات بشكل أساسي شكل البنية الأساسيَّة تمويلًا ودعمًا عينيًّا وتنظيميًّا.

إنَّ إعادة بناء البنية التحتيَّة الماديَّة هي خطوة مهمَّة نحو التَّعافي؛ ولكنَّها ليست المكون الوحيد في الأساس، فإنَّ إعادة بناء الإنسان نفسه والبنية الأساسيَّة الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة في القطاع من القضايا المعقدة؛ ولكنها مطلوبة وفقًا لأولويات محدَّدة، برغم التحديات وحالة الفوضى والاضطرابات المتزايدة، والتي بدأت بالظهور عمليًّا أثناء الحرب وبأشكال متعددة، كما تظلُّ التَّحديات التَّنموية الخطيرة التي عانى منها قطاع غزة قبل الحرب غير معالجة بشكل كاف، إذ سادت النَّظرة التقليديَّة لعمليَّة إعادة الإعمار.

إنَّ إعادة الإعمار - في جوهرها- عمليَّة سياسيَّة وليست تقنية بحتة، ولا ينبغي لأيِّ مناقشة لإعادة الإعمار أن تفشل في أخذ خصوصيَّة السياق السياسي في الاعتبار، فإنَّ إعادة إعمار قطاع غزَّة لا تتعلق فقط بالمواد والمباني؛ بل ينبغي أن

تكون جزءًا من إطار سياسي أوسع يسعى إلى إنهاء المشروع الاستعماري الاستيطاني الإسرائيلي في فلسطين، وإذا لم يحدث تغيير جذري في الوضع الراهن فإنَّ إعادة الإعمار ستظل جزءًا من ترتيبات الحصار، إنَّ المكاسب القصيرة الأجل في الإسكان تعمل على تطبيع وجود الحصار الذي يحتجز ما يقرب من مليوني فلسطيني في ظروف غير إنسانيَّة، وما يُنظر إليه على أنَّه آليَّة مؤقتة يحمل في طياته خطر التحوُّل إلى ترتيب دائم، كما كان عليه الحال تاريخيًّا مع التدخُّل الإنساني في حياة الفلسطينيِّين.

لذلك تعتبر عمليَّة إعادة الإعمار بعد العدوان وما خلفه من دمار لكل شيء مهمَّة معقَّدة، خاصَّة في ظلِّ غموض الوضع السِّياسي القادم بعد العدوان، وتشكل كذلك تحديًا للمجتمع الدولي، حيث تواجه الدُّول وشركاؤها من الجهات المانحة أولويَّات متعددة، منها إعادة بناء البنية الأساسيَّة، ومساعدة المجتمعات المتضرِّرة من العدوان، وإعادة بناء المؤسَّسات الضعيفة، في ظل موارد قليلة للغاية لتلبية هذه الاحتياجات، وعلاوة على ذلك إذا لم يتم إعطاء الأولويَّة للفقراء فقد يكون إنهاء الحرب قد أنقذ أرواحًا، ولكنه لن يفعل الكثير لسبل العيش، وخاصَّة للنِّساء والفئات الضَّعيفة.

ومن الأهميَّة بمكان التأكيد على أنَّ إعادة إعمار قطاع غزة بمفهومها الشَّامل، لا يمكن أن تبدأ إلَّا بعد مرحلة هامَّة جدًّا، هي مرحلة الإغاثة والتَّعافي المبكِّر، حيث تعالج القضايا الإنسانيَّة الأساسيَّة في مجتمع خرج للتوِّ من عدوان قاسٍ وشامل وعميق، وتركز هذه المرحلة على احتياجات الجميع؛ ولكنَّها تستهدف الفئات الأكثر ضعفًا، وضمان التخطيط الشامل والتشاركي من خلال نهج يشمل المجتمع بأكمله، وسيكون التَّمويل والدَّعم من شركاء التَّنمية- بما في ذلك الوارد من المنطقة- ضروريًّا لترسيخ هذه الجهود، ووفقًا لرأي الخبراء ستحتاج هذه المرحلة إلى حوالي ثلاث سنوات لتبدأ بعدها عمليَّة إعادة الإعمار، إذا توفر لها الإطار السِّياسي الوطني المناسب، ونتيجة للتحديات التي تكتنف هذه العمليَّة ستقدم الدراسة تمهيدًا خاصًّا بهذه التَّحديات بعد مدخل نظري مختصر.

ثانيًا: إعادة الإعمار: مدخل مفاهيمي:

تناول العديد من الباحثين والمؤسَّسات الدوليَّة وهيئات الأمم المتَّحدة قضايا إعادة الإعمار بتوسُّع لافت للنظر، وربطت معظم هذه المصادر بين إعادة الإعمار بعد الصراع وتحقيق السلام، والملاحظ أنَّ مفهوم إعادة الإعمار- وفقًا لهذه الأدبيَّات- اتَّسم بالشُّمول والربط المباشر بالمفهوم التَّنموي بأبعاده المختلفة، حيثُ تطوَّر مفهوم إعادة الإعمار من المفهوم الاقتصادي الضَّيق إلى مفهوم أكثر شموليَّة وتنوُّعًا.

ويرى البنك الدولي أنَّ إعادة الإعمار بعد الصِّراع تبدأ بدعم الانتقال من الصِّراع إلى السَّلام في البلد المتضرِّر من خلال إعادة بناء الإطار الاجتماعي والاقتصادي للبلد، حيث لا تشير إعادة الإعمار فقط إلى إعادة بناء البنية التحتيَّة الماديَّة، ولا تعني بالضَّرورة إعادة بناء الإطار الاجتماعي والاقتصادي الذي كان قائمًا قبل اندلاع الصراع، فإنَّ المطلوب هو إعادة بناء الظُّروف المواتية لمجتمع فاعل في زمن السِّلم، ويتضمن ذلك تسهيل الانتقال إلى السَّلام المستدام بعد توقُّف الأعمال العدائيَّة، ودعم التنمية الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة، حيث يعتمد الانتعاش الاقتصادي على نجاح هذا التحوُّل وعلى إعادة بناء الاقتصاد المحلي، واستعادة الوصول إلى الموارد الخارجيَّة[1].

إنَّ إستراتيجيَّة إعادة الإعمار والتنمية تمثل - والحال كذلك - مجموعة شاملة من الإجراءات السَّاعية إلى تلبية احتياجات السُّكان المتضرِّرين، والحيلولة دون تصاعد النِّزاعات، ومعالجة الأسباب الجذريَّة، وتدعيم السَّلام المستدام، ويرى البعض[2] أنَّ "إستراتيجيَّة إعادة الإعمار تعتمد على أربع ركائز أساسيَّة هي الأمن،

(1) The World Bank, Post- Conflict Reconstruction: The Role of the World Bank, Washington, D.C, 1998.

(2) فريدة حموم وابتسام طليس، إعادة الإعمار: دراسة في طبيعة المفهوم، مجلة المفكر للدِّراسات القانونيَّة والسياسيَّة، المجلد 3 العدد 3 سبتمبر 2020.

والعدالة والمصالحة، والرفاه الاجتماعي والاقتصادي، والحوكمة والمشاركة"، وهذا يعني أنَّ مفهوم إعادة إعمار المناطق المدمَّرة لا يتوقَّف على الشقِّ الاقتصادي وحده، كإعادة تأهيل قطاعات الإنتاج من زراعة وصناعة وخدمات، ولا يعني فقط إعادة بناء شبكات الطُّرق والجسور التي لحِقَها دمار واسع وشبكات المياه والكهرباء وغيرها، بل يَعني الإنسان المتضرِّر الأكبر من هذا العدوان، الجريح وعائلة القتيل، اللاجئ والنَّازح والمعتقل، بالإضافة إلى عمليَّة المُصَالحة وضمان الاستقرار وعدم تدهور الأوضاع من جديد، وقيادة مرحلة جديدة تؤسِّس لما بعد الصِّراع[1].

ويلخص البنك الدولي رؤيته الشموليَّة لإعادة الإعمار بمجموعة من الأهداف المتكاملة تتمثَّل في: دفع عجلة الاقتصاد من خلال الاستثمار في القطاعات الإنتاجيَّة الرئيسيَّة، وتهيئة الظُّروف لاستئناف التِّجارة والادخار والاستثمار المحلي والأجنبي، وتعزيز استقرار الاقتصاد الكلي، وإعادة تأهيل المؤسَّسات الماليَّة، واستعادة الأطر القانونيَّة والتنظيميَّة المناسبة، وإعادة تأسيس إطار الحوكمة من خلال تعزيز المؤسَّسات الحكوميَّة، واستعادة القانون والنِّظام، وتمكين منظمات المجتمع المدني من العمل بفعاليَّة، وإصلاح البنية التحتيَّة الماديَّة الهامة، وخاصَّة البنية التحتيَّة الاجتماعيَّة الرئيسيَّة وصيانتها مثل التعليم والصحَّة[2].

ويعزِّز هذا التوجُّه الشّمولي لمفهوم إعادة الإعمار ما أشار إليه Milivoje Panic[3] بأن الرَّفاه الاقتصادي والوئام الاجتماعي والاستقرار السياسي مرتبطون ارتباطًا وثيقًا لدرجة أنَّ الثَّلاثة يجب أن يشكلوا جزءًا لا يتجزأ من إستراتيجيَّة قابلة للتَّطبيق بعد انتهاء الصِّراع، حيث يصعب الحفاظ على الانسجام الاجتماعي

(1) المرجع السابق.

(2) The World Bank, op, cit.

(3) Milivoje Panic, Reconstruction, development and sustainable peace: a unified Programme for post-conflict countries, Department of Economic & Social Affairs, CDP Background Paper No. 8 ST/ESA/2005/CDP/8, 2005, New York.

والاستقرار السياسي لفترة طويلة في بيئة اقتصاديَّة متدهورة، ولا يمكن لأيّ ممَّن يعاني من الاحتكاكات الاجتماعيَّة المزمنة وعدم الاستقرار السياسي أن يحقق تحسُّنًا مستدامًا في الرفاهية الاقتصاديَّة (فرص العمل، والأمن الوظيفي، وتأمين الدَّخل)، السمة الأخرى التي تشترك فيها هذه الركائز الثَّلاث للرفاهية هي أنَّها قد تستغرق وقتًا طويلًا لتحقيقها.

ثالثًا: الشروط الأساسية لإعادة الإعمار:

من المفضل أن تركز إستراتيجيَّات ما بعد الصراع - في ظلِّ بيئة صالحة للإعمار تُحقِّق النجاح المطلوب- منذ البداية على التغيُّرات والسياسات المؤسَّسية التي تُعزِّز المصالحة وإعادة الإعمار، والحد من الفقر المدقع وانعدام الأمن في الدخل، وقد أدَّى ضخامة وتعقيد المهمَّة التي تواجه الدُّول الخارجة من الصِّراع، وإدراك أنَّ السياسة الاقتصاديَّة في هذه الظروف وحدها لا تكفي في إعادة النَّظر في أولويات البلدان، حيث تتقدم السياسة الاجتماعيَّة على السياسات الهيكليَّة وسياسات الاقتصاد الكلي، على الرغم من أن الثَّلاثة جميعها مهمة للغاية[1].

ولا شكَّ في أنَّ العوامل الاقتصادية تؤثّر في النتائج السياسيَّة المرتبطة بإعادة الإعمار، ويرى بعض الباحثين[2] أنَّ هناك شروطًا ينبغي توافرها كي تتكلّل عمليَّة إعادة الإعمار بالنَّجاح، ويحدّد كلُّ شرط باعتبار ما إذا كانت إعادة الإعمار ستتحقّق وكيف ستحدث، وهذه الشُّروط هي:

أولًا، توافر الموارد الاقتصاديَّة لإعادة الإعمار، ويعني ذلك الموارد المالية بالدَّرجة الأولى ولكن ليس حصرًا.

وثانيًا، الطَّريقة التي تنتهي أو قد تنتهي بها الحرب.

---

(1) Milivoje Panic, op, cit.

(2) عمرو عادلي، محمد العربي، إبراهيم عوض، إعادة الإعمار في الدول العربية بعد الحرب: استمرار الصراع بوسائل أخرى، فبراير 2021. https://goo.su/Hz9n5n2.

وثالثًا، وجود أو غياب عمليَّة سياسيَّة على الصَّعيد الوطني أو الإقليمي.

ورابعًا، الهياكل الاقتصاديَّة التي كانت قائمة قبل الحرب، والإرث المؤسَّساتي، وعلاقات الدُّول.

ومهما يكن من أمر فمن الواضح أنَّ الإطار المفاهيمي لإعادة الإعمار يتساوق مع الهدف العام لهذه العمليَّة، وهو بناء السَّلام والدَّولة بعد نهاية الصراع، الأمر الذي يفسر شموليَّة المعنى، خاصَّة لدى المؤسَّسات الدولية، وقد لا يصمد هذا المعنى الشَّامل عند التَّنفيذ على أرض الواقع أمام الصُّعوبات التي قد تواجه إعادة الإعمار، وخاصَّة السياسيَّة منها، وتشير التجارب – عادة - إلى صعوبات تتعلَّق بتباطؤ الدَّعم الدولي، وتزايد التدخُّلات السياسيَّة، ومن ثمَّ تأخُّر إعادة الإعمار، بل وتوقُّفها في بعض الأحيان، وخروجها عن سياقها التَّنموي الواسع.

رابعًا: التَّحديات الرئيسيَّة للتَّعافي المبكر وإعادة الإعمار في قطاع غزَّة:

أصبح المشهد العام بعد حوالي سنة كاملة من العدوان بالغ التعقيد، سواء على صعيد ما خلَّفه العدوان - ويخلِّفه حتَّى الآن - من قتل ودمار يصل إلى حد الكارثة، أو على صعيد الإطار السِّياسي اللَّازم كضرورة ملحَّة وذات أولويَّة خاصَّة لفترة ما بعد العدوان، أو على صعيد التَّمويل ومن يقوم به، وغير ذلك من التحديات، وعليه فإنَّ استعراض هذه التحديات يصبح مهمًّا للوقوف على طبيعتها وكيفية تجاوزها عند الحديث عن التَّعافي والإعمار.

التَّحدي الأوَّل: الإطار السياسي:

تنبع أهميَّة الحديث عن الإطار السياسي في موضوع يتعلق بالتَّعافي والاعمار من الدَّور الرئيسي الذي يلعبه هذا الإطار في نجاح عمليتي التَّعافي المبكر وإعادة الإعمار، فهو يوفر – عادة - الرُّؤية السياسيَّة المناسبة والرؤية التنمويَّة المطلوبة وطنيًّا، فضلًا عن التَّنظيم والإدارة وحشد التَّمويل وتوفيره. وكلَّما كان الإطار السياسي معبرًا عن تطلُّعات المواطنين وينسجم معها - وغير مفروض عليهم من الجانب

الاستعماري الإسرائيلي- فإنَّه حينئذٍ يتمتَّع بقوَّة القرار وصوابه، والقدرة على تخصيص واستغلال الموارد وفقًا للمصلحة الوطنية، ومن ثمَّ نجاح عمليَّة إعادة الإعمار، والعكس صحيح.

ولقد بلورت النِّقاشات السياسيَّة - حول الفترة التي تلي وقف الحرب - مصطلحًا جديدًا يعكس طبيعة المطلوب والتحدِّي في الوقت ذاته، وهو مصطلح "اليوم التَّالي" للحرب/العدوان، والمقصد هنا ما شكل الإطار السِّياسي المطلوب لهذه المرحلة؟ باعتبار أنه شرطٌ لازمٌ لاستئناف الحياة في قطاع غزَّة، وليس فقط لنجاح عمليتي الإغاثة والتَّعافي المبكر وإعادة الإعمار معًا، ومن المتوقَّع أن يكون الحديث عن مستقبل القطاع واليوم التَّالي بعد انتهاء الحرب في قطاع غزة من أكثر النقاط الشَّائكة في أيَّة مفاوضات، ورغم هذه الأهميَّة إلَّا أنَّ الجانب الإسرائيلي - وبخبث استعماري واضح - لم يحدِّد تمامًا طبيعة الإطار السِّياسي المطلوب، غير ترديده الدائم لرفضه تولي السُّلطة الوطنية الفلسطينية ذلك، فضلًا عن عودة حركة حماس لإدارة البلد في ظل الانقسام كما كانت قبل الحرب.

ولقد ازدحم المشهد بالعديد من المقترحات سواء من جهات سياسيَّة أو مراكز بحثيَّة، وتراوحت المقترحات والرؤى بين عدَّة سيناريوهات، تبدأ بسيناريو إعادة الحُكْم العسكري الإسرائيلي لجزء من أو لجميع قطاع غزة، ثم سيناريو تشكيل حكومة /إدارة محليَّة من شخصيات محليَّة مع وجود حاكم عسكري /إداري إسرائيلي، أو إدارة خارجيَّة أو دوليَّة لقطاع غزة، أو استمرار العمل بلجنة العمل الحكومي التَّابعة لسلطة الأمر الواقع التي كانت قائمة عشيَّة الحرب، أو حكومة بقيادة حركة حماس بالتَّحالف مع فصائل فلسطينيَّة بقطاع غزة، أو إنشاء حكومة إنقاذ/ وفاق وطني بموجب اتفاق وطني[1]، فلقد تمَّ صياغة هذه السِّيناريوهات من مقترحات

(1) المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية (مسارات)، سيناريوهات العدوان على غزة – تقرير إستراتيجي، مسودة أولية، أغسطس 2024.

بحثيَّة ورؤى رسميَّة خاصَّة الإسرائيلية، ولقد نشر معهد الأمن القومي الإسرائيلي (INSS) وحده عدة مقالات[1] تتحدث عن مقترحات لليوم التَّالي، أو تناقش رؤًى رسميَّة صدرت عن مسئولين في الحكومة.

إنَّ أخطر ما تضمنته هذه الأدبيات رؤية نتنياهو لغزَّة بعد انتهاء الحرب من خلال وثيقة بعنوان " غزة 2035"(2)، وهي خطة إقليميَّة تتحدث عن غزَّة 2035 على ثلاث مراحل متميزة، وتتألف المرحلة الأولى - التي تحمل عنوان "المساعدات الإنسانيَّة" - من برنامج مدَّته 12 شهرًا من شأنه "نزع التطرُّف" عن غزَّة، والقضاء على حماس، وستستمر المرحلة الثَّانية ما بين 5 إلى 10 سنوات، حيث ستقوم السعوديَّة والإمارات ومصر والبحرين والأردن والمغرب "بالإشراف" على إعادة إعمار غزة، وستكون المرحلة الأخيرة عندما تُوقِّع فلسطين على "اتفاقيَّات إبراهيم" التي تتضمَّن "حكمًا ذاتيًّا فلسطينيًّا"، وإن كان ذلك من دون إقامة دولة، وقد اعترضت الدُّول المَذكورة على الخطَّة ورفضتها.

---

(1) See for example:

- INSS, An Alternative Civilian Entity to Administer the Gaza Strip—Urgently Needed, INSS Insight No. 1862, June 4, 2024.
- Udi Dekel, "The Day After" Hamas's Rule in Gaza: Time to Sober Up From the Illusions, Special Publication, March 17, 2024.
- Kobi Michael, Enhancing the Palestinian Authority by Building Cities as Part of a New Regional Architecture, No. 1875, July 8, 2024. https://goo.su/CPB4Y/.
- INSS, "The Day After": The Development of the War Requires Brave Decisions, Policy Recommendation, April 12, 2024Kobi Michael, Internal Palestinian Rivalry Pushes Israel toward Temporary Military Administration in Gaza, INSS Insight No. 1837, March 20, 2024.

(2) Daniel Jonas Roche, Gaza 2035, The Architect's Newspaper (AN),Israel Prime Minister Benjamin Netanyahu unveils regional plan to build a "massive free trade zone" with rail service to NEOM, May 21, 2024.https://www.archpaper.com/2024/05/benjamin-netanyahu-unveils-regional-plan-free-trade-zone-rail-service-neom/.

والوثيقة الأخرى الخطيرة[1]، تلك الخاصَّة بمجموعة غير رسميَّة تضمُّ ضباطًا متقاعدين من الجيش الإسرائيلي والاستخبارات، ومراكز أبحاث وأكاديميّين وسياسيين، والتي تهدف إلى إنشاء "جزر" أو "فقاعات" جغرافيَّة يمكن للفلسطينيّين غير المرتبطين بحماس أن يعيشوا فيها ضمن مأوى مؤقَّت، بينما يقوم الجيش الإسرائيلي بـ "تطهير ما تبقى من المتمردين"، وتسعى للعمل مع الفلسطينيّين المحلِّيّين الَّذِين لا ينتمون إلى حماس لإقامة مناطق معزولة في شمال غزَّة، وسيقوم الفلسطينيُّون في المناطق التي تعتقد "إسرائيل" أنَّ حماس لم تعد تسيطر عليها بتوزيع المساعدات والقيام بواجبات مدنيَّة، وفي نهاية المطاف ترى الوثيقة أنَّ تحالفًا من الولايات المتَّحدة والدُّول العربيَّة سيتولَّى إدارة العمليَّة.

ويبدو أن العمليَّة العسكريَّة - التي يقوم بها جيش الاحتلال في شمال قطاع غزة منذ 6 أكتوبر 2024 - تتماهى بشكل كبير مع خطَّة الجنرالات، وقد أفضى الحصار الإسرائيلي المشدَّد الذي لم يزل مفروضًا منذ ذلك اليوم، ولا سيما على المنطقة المحيطة بمخيم جباليا للَّاجئين، إلى عدم تمكُّن أي معونات إنسانيَّة من دخول هذه المنطقة، وفي الوقت نفسه لم تزل المنطقة تشهد تعطُّل خدمات الاتصالات، بما فيها الإنترنت، وحتى 4 تشرين الثَّاني قدّرت الأمم المتحدة أنَّ ما يقرب من 100,000 شخص نزحوا على مدى أربعة أسابيع من محافظة شمال غزَّة إلى مدينة غزة، وأشارت التقديرات إلى أنَّ ما يتراوح من 75,000 إلى 95,000 شخص لم يبرحوا أماكنهم في شمال غزة، ويُعتقد بأنَّ حصيلة الضحايا الَّذين سقطوا في محافظة شمال غزَّة على مدى الشَّهر المنصرم تقدَّر بالمئات، وربما تتخطَّى 1,000 ضحيَّة[2].

وتعتبر خطة وزير الجيش جالانت أحدَث ما صدر في هذا الموضوع، رغم أنَّها

(1) Rory Jones, , Anat Peled, and Dov Lieber, The Postwar Vision That Sees Gaza Sliced Into Security Zones, THE WALL STREET JOURNAL , June 29, 2024. https://goo.su/MtfCnJ1

(2) OCHA, Humanitarian Situation Update 235 Gaza Strip, 05 Nov 2024. https://goo.su/KwWaZ.

خطة مُحدِّثة لما طرحه في يناير الماضي[1]، وتُعرف هذه الخطة باختصار باسم "الفقاعات الإنسانيَّة"، وتعتبر أقرب المقترحات للرؤية الإسرائيليَّة الرسميَّة، حيث اقترح أنَّ الإدارة المؤقَّتة في غزَّة ستشرف عليها قوَّة مشتركة من الولايات المتَّحدة والدُّول العربيَّة المعتدلة (مصر، والأردن، والمغرب، والإمارات العربيَّة المتَّحدة). وستتولى قوَّة فلسطينيَّة محليَّة الحكم المدني، وبحسب رؤيته أيضًا سيتم تدريب القوَّة الفلسطينيَّة على يد أمريكيِّين يتمركزون حاليًا في القدس، وسيتمُّ تنفيذ الخطَّة تدريجيًّا من شمال القطاع إلى جنوبه، وسيتمُّ تقسيم القطاع إلى 24 منطقة، وستوفر القوَّات الأميركيَّة القيادة والسيطرة إلى جانب الخدمات اللوجستيَّة من خارج غزة، ربما من مصر، وتدريجيًّا ستتولى قوَّة فلسطينيَّة مسؤوليَّة الأمن المحلي[2].

وهنا لا بد من عرض رؤية فلسطين - التي جسَّدها خطاب الرئيس الفلسطيني في الجمعيَّة العامَّة للأمم المتحدة- حيث عرض الرئيس في كلمته أمام الجمعيَّة العامَّة للأمم المتحدة الرؤية الفلسطينية لِمَا هو مطلوب عمله على الفور، ولليوم التَّالي لنهاية الحرب في قطاع غزَّة، وشدَّد على تولِّي دولة فلسطين مسؤوليَّاتها في القطاع لتمارس ولايتها الكاملة عليه، بما في ذلك المعابر الحدوديَّة، وعلى رأسها معبر رفح الدَّولي بين مصر وفلسطين، كجزء من خطَّة شاملة لإعادة بناء البنية التحتيَّة ومؤسَّسات الدَّولة التي دمَّرتها إسرائيل، وإنعاش الاقتصاد، والتنمية المستدامة، وإعادة إعمار قطاع غزة، وتحميل دولة الاحتلال مسؤوليَّة ذلك[3]، وكذلك ما كتبه رئيس الوزراء في مقالته في الواشنطن بوست[4] "إنَّ خطَّة فلسطين لليوم التَّالي لحكم غزة تشكل جزءًا

(1) Rob Geist Pinfold, Gaza: The False Allure of the Gallant Plan, Royal United Services Institute (RUSI), 23 January 2024. https://www.rusi.org/explore-our-research/publications/commentary/gaza-false-allure-gallant-plan.

(2) David Ignatius, The paradox ahead for Gaza: A postwar where war goes on, Washington post , June 11, 2024. https://goo.su/hK6xUfq

(3) كلمة الرئيس الفلسطيني أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2024/09/26. https://goo.su/65G9xMn.

(4) Mohammad Mustafa, A day-after plan for Gaza: The path forward won't be easy. But it is within reach, The Washington, September 12, 2024. https://goo.su/F6fKK/.

من جهد أوسع لتمكين الحكومة الفلسطينيَّة، وإعادة بناء الثقة بين مواطنينا، وتعزيز أسس الديمقراطيَّة على المستويين المحلِّي والوطني".

ولكن يبقى السيناريو الأسوأ على الإطلاق هو استمرار العدوان، وهو سيناريو له من الواقع وتطوراته حظٌّ وافر، حيث اكتمل العام الأكثر عنفًا ووحشيَّةً في حياة الغزيين، ولا توجد أيَّة مؤشرات على زيادة المساعدات والشَّاحنات التُّجارية، وعلى وقف العدوان، وفِي ظلِّ هذا السِّيناريو لا توجد إمكانيَّة للدُّخول في مرحلة الإغاثة والتَّعافي المبكر ولا إعادة الإعمار، وستستمرُّ معاناة 2.1 مليون مواطن فلسطيني في قطاع غزَّة، حيث لا مقومات مطلقًا تساعد على مضي الحياة.

حتَّى السيناريو المتفائل الذي يتضمَّن إقامة الدَّولة الفلسطينيَّة - وفقًا لتصريحات الاتِّحاد الأوروبي بل والإدارة الأمريكيَّة- لم يعد قابلًا للتّطبيق في ظلِّ الهجمة الاستيطانيَّة، ومصادرة الأراضي في الضفَّة الغربيَّة، والأخطر من ذلك تغيُّر النَّهج والرؤية الأمريكيَّة الخاصَّة بإقامة الدَّولة الفلسطينيَّة، حيث تبنَّت الإدارة الأمريكيَّة إستراتيجيَّة جديدة ـ بدأت في عهد الرئيس السَّابق دونالد ترامب واستمر بها بايدن ـ استندت إلى ثلاثة افتراضات[1]، أولًا، من المستحيل التَّفاوض على حلِّ الدَّولتين بين إسرائيل والفلسطينيين، وثانيًا، المشكلة الرئيسيَّة في المنطقة ليست الحكم الذَّاتي الفلسطيني؛ بل رغبة إيران في السُّلطة، بما في ذلك برنامجها النَّووي. وثالثًا، سوف تحلُّ القضيَّة الفلسطينيَّة عندما يتم حل التوترات العربيَّة الإسرائيليَّة، وليس العكس، كما كان يعتقد سابقًا، حيث اقترحت الإستراتيجيَّات السَّابقة إيجاد حل الدَّولتين، وبالتَّالي الوصول إلى السَّلام، حيثُ سعَت الإستراتيجيَّة الأميركيَّة الجديدة أولًا إلى السَّلام ثُمَّ (نأمل أن يكون ذلك في مرحلة مستقبليَّة) حل الدولتين، وهو تحوُّل خطير جدًّا، ويعزِّز من رؤية إسرائيل بمنع إقامة الدَّولة الفلسطينيَّة.

(1) Jörg Lau, The Israel-Hamas War and the New World Order, INTERNATIONALE POLITIK QUARTERLY (IPQ), Oct 18, 2023. https://ip-quarterly.com/en/about.

وهكذا تتنوُّع المقترحات والرؤى بشأن اليوم التَّالي، ولا يتوفر حتَّى تاريخه رؤية محددة كإطار سياسي يدير قطاع غزة بعد توقُّف العدوان، ويمثل هذا الوضع التحدِّي الأكبر لعمليتي الإغاثة والتعافي المبكر وإعادة الإعمار، فكيف يمكن البدء بهاتين العمليَّتين في ظلِّ هذا الغموض؟ حيث يحتاج نجاح المرحلتين إلى إطار سياسي محدد يوفر الرؤية والخطط والموارد والإدارة، وسيتحقق نجاح المرحلتين في تحقيق أهدافها، وفقًا لطبيعة هذا الإطار السياسي، فكلما كان وطنيًّا ومحليًّا مع الاستئناس بخبرات دوليَّة، كان النجاح أكبر في تحقيق الأهداف.

التَّحدي الثَّاني: فداحة الخسائر:

أبرز نتائج هذا العدوان - والتي ظهرت منذ الأشهر الأولى - شموليَّة وعمق الخسائر البشريَّة والماديَّة، والتي شملت كافَّة مناحي الحياة بأبعادها المعيشيَّة والاقتصاديَّة والصحيَّة والتعليميَّة بل والثقافيَّة والتراثيَّة، وأشارت التَّقارير الدوليَّة - كما ورد في الفصل الثَّاني - إلى أنَّ الخسائر الكليَّة وصلت، حتَّى نهاية يناير فقط إلى 18.5 مليار دولار، وهذا يعني أنَّ الاقتصاد الفلسطيني شهد إحدى أكبر الصدمات المسجَّلة في التاريخ الاقتصادي الحديث، حيث إنَّ شدَّة دمار البنى التحتيَّة يعكس أولًا مدى الشَّلل الَّذي يصيب الأنشطة الاقتصاديَّة في جميع مجالاتها وقطاعاتها، حيث يؤدي تدمير الأصول إلى توقُّف الإنتاج أو تخفيضه إلى أدنى المستويات في قطاعات محدَّدة، كذلك تأثَّرت الموارد الاقتصاديَّة والحياة اليوميَّة، وهذا يؤدي إلى نتائج عكسيَّة لاقتصاد البلاد، مثل انخفاض المواد الأساسيَّة اللَّازمة لاستمرار الحياة، فضلًا عن التَّراجع الخطير في قيمة عوامل مهمَّة مثل نمو العمالة والاستثمارات وتوافر رأس المال، ووفقًا لتقييم الأمم المتحدة فإنَّ غزَّة قد تستغرق 80 عامًا لاستعادة وحداتها السكنيَّة المدمَّرة، ويشير تقرير آخر صادر عن الأمم المتحدة - باستخدام صور الأقمار الصناعيَّة لتقييم الأضرار التي لحقت بالمدارس في غزَّة - إلى أنَّ أكثر من 70% من المدارس سوف تتطلَّب إعادة بناء كبرى أو كاملة، وأكد متحدِّث الأونروا أنَّ الدمار بغزة يتخطَّى ما نتج عن الحرب العالميَّة الثَّانية في أوروبا، ويحتاج إلى

أكثر من 20 عامًا لمحوه وإعادة الإعمار، وأرجع صعوبة عمليَّة الإعمار في غزَّة إلى مستوى الدَّمار الكبير جدًّا، فهناك تلال وأكوام من الأنقاض والحطام، فضلًا عن النَّاس الذين يعيشون بين الأنقاض، والأماكن المليئة بالقنابل والذَّخائر غير المنفجرة[1].

ويمثل هذا الحجم الكبير من الدَّمار وما يتطلبه من زمن طويل وموارد كبيرة ومن ثمَّ تمويلًا ضخمًا لإعادة الإعمار، وما يترتب عليه من تعقيد لعمليَّة إعادة الإعمار ومرحلة الإغاثة والتَّعافي المبكر، تحدٍ كبير آخر في قائمة التَّحديات التي تتزايد كلما طال أمد الحرب، إن مثل هذا الدَّمار الكبير والشَّامل يربك قدرات الجهات الفاعلة في تحديد الأولويَّات وحشد الموارد، بل وتحديد الرؤية والآليات المطلوبة.

التحدِّي الثَّالث: تراكم الأنقاض والملوثات وإزالتها:

من بين العديد من التحديات التي تواجه إعادة الإعمار تراكم ملايين الأطنان من الأنقاض، وهي غالبًا ما تحتوي على مخلَّفات الحرب القابلة للانفجار، وهو مصطلح شامل للذَّخائر"غير المنفجرة"، والألغام المزروعة، ومخابئ الأسلحة المهجورة، والمتفجرات الأخرى، وستطرح هذه المخلَّفات مشاكل كبيرة على إعادة الإعمار، بالإضافة إلى ذلك - وخلافًا لعمليَّات إزالة مخلَّفات الحرب الأخرى القابلة للانفجار التي جرت مؤخرًا في الشَّرق الأوسط (مثل اليمن ولبنان) - فإنَّ كميَّة الأنقاض التي يتعين التعامل معها في غزَّة هائل، لأنَّ مناطق القتال كانت حضرية بالكامل تقريبًا، وهذا يطرح مشاكل متعددة[2]:

- في المناطق غير الحضريَّة، يتمُّ الكشف عن مخلَّفات الحرب القابلة للانفجار

(1) الهيئة العربية الدولية للإعمار في فلسطين، مسئول بالأونروا: الدمار في غزة يفوق ما نتج عن الحرب العالمية الثانية، 12 يونيو 2024. https://palimar.org/.

(2) Andrew G. Clemmensen, Explosive Remnants: Gaza's Literal Ticking Bomb, Policy Watch 3913, Aug 12, 2024. https://goo.su/xvlX.

وإزالتها على عمق ثابت تحت السَّطح، ممَّا يسمح بإجراء تقديرات مباشرة للتَّكاليف والموارد والقوى العاملة، وبالمقارنة يختلف الركام في المناطق الحضريَّة بشكل كبير من حيث العمق، كما أنَّ تقدير التَّكاليف والموارد يصبح صعبًا للغاية بسبب المخاطر الكامنة في الوصول إلى المرافق المتضرِّرة.

- إنَّ الرُّكام في المناطق الحضرية مليء بالحطام المعدني غير المرتبط بالذَّخائر، ممَّا يُبطل فعاليَّة أجهزة الكشف عن المعادن والرادار المخترق للأرض.
- من المتوقَّع أن تعاني عمليَّة إزالة مخلفات الحرب القابلة للانفجار من البطء، نتيجة وجود مئات الجثامين تحت الأنقاض ومحاولات استخراجهم.

ووفقًا لدائرة الأمم المتحدة لمكافحة الألغام فإنَّ جعل قطاع غزة آمنًا مرَّة أخرى من القنابل غير المنفجرة قد يستغرق 14 عامًا، حيث خلفت الحرب - حتى إبريل 2024- ما يُقدَّر بنحو 37 مليون طن من الحطام، إنَّ كُلَّ متر مربع في غزَّة تأثر بالصراع يحتوي على حوالي 200 كيلوغرام من الأنقاض[1].

وممَّا يزيد من تعقيد عمليَّة إزالة الأنقاض الصُّعوبات في العثور على مواقع للتخلُّص من الحطام الملوث، وذلك بسبب القنابل غير المنفجرة والمواد الملوِّثة الخطيرة، والبقايا البشريَّة تحت الأنقاض. نحو عشرة آلاف وفقًا للأمم المتَّحدة، ومنها أيضًا أن غالبيَّة الأنقاض عبارة عن مساكن مدمَّرة، وتوزيعها في مختلف أنحاء القطاع يحاكي تقريبًا الكثافة السُّكانية في غزَّة قبل الحرب[2]، أضف إلى ذلك ارتفاع تكلفة عمليَّة الإزالة التي تحتاج - وفقًا لدائرة الأمم المتَّحدة لمكافحة الألغام- 40 إلى 50 مليون دولار من الضَّروري تأمينه سنويًّا فقط لإزالة مخلَّفات الحرب القابلة للانفجار

(1) UN News, Gaza's unexploded ordnance could take 14 years to clear, 26 April 2024. https://goo.su/grw4XPV

(2) Fadwa Hodali, Fares Akram, Jason KaoJennah, HaqueJeremy, C. F. Lin Equality Gaza Reduced to 42 Million Tones of Rubble. What Will It Take to Rebuild? Bloomberg, August 16, 2024. https://goo.su/4NHYyE

في غزَّة[1].

تُعد مشكلة إزالة الأنقاض ومخلَّفات الحرب القابلة للانفجار في غزَّة مشكلة هائلة، فلا يوجد طريقة سهلة لتيسير إزالة هذه المخلفات، وإعادة الإعمار في منطقة حضريَّة مدمَّرة إلى حد كبير مع وجود مخاطر فوق الأرض وتحتها، ومع ذلك لا يمكن أن تكون جهود التَّطهير في غزَّة فعَّالة حقًّا ما لم تندرج ضمن برنامج أكبر لتحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار، والأفضل أن تقودها دائرة الأمم المتحدة لمكافحة الألغام، فخلال السَّنوات العديدة التي ستستغرقها إزالة مخلفات الحرب القابلة للانفجار من الأراضي التي مزقتها الحرب سيتعين على بعض السلطات حشد موارد محدودة لإزالة الألغام، واتخاذ قرارات صعبة لتحديد الأولويات حول مكان استخدام هذه الموارد، وتوفير الأمن للموظَّفين الذين ينفذون هذه العملية الشاقة بل المنقذة للحياة.

التَّحدي الرابع: التَّمويل ورؤى الدُّول المانحة:

يبرز موضوع التمويل كتحدٍ رئيسي في ضوء التحديات السابقة، وخاصَّة حجم الخسائر الهائل، ويعتبر حجم التمويل المطلوب أحد أهم أوجه التَّحدي، حيث قدَّرت الأمم المتحدة مبكرًا حجم التمويل المطلوب بين 40-50 مليار دولار[2] وذلك في نهاية إبريل الماضي، بينما يرى وزير الإسكان الفلسطيني أنَّ هناك "تقديرات من مؤسَّسات دوليَّة، بعضها موجود على أرض القطاع، بخصوص كلفة إعادة الإعمار، أقلّها قدَّر ذلك بنحو 60 مليار دولار فما فوق، لكنني أعتقد أن هذا الرقم سيكون في ازدياد عندما نكون على الأرض، ونكتشف الكمَّ الكبير من الدَّمار الذي خلَّفه العدوان الممنهج"[3]، وتؤكِّد هذه التَّقديرات الحجم الكبير اللَّازم لعمليَّة إعادة الإعمار، وغالبًا سوف تعتمد إلى حد كبير على التَّمويل الدَّولي، حيث سيستغرق الأمر عقودًا من

(1) Andrew G. Clemmensen, op. cit.

(2) UN: Reconstructing Gaza could cost $50 billion, May 02, 2024, https://goo.su/S1QaAQ,

(3) مقابلة مع وزير الأشغال المهندس عاهد بسيسو، صحيفة الأيام، 2024/9/24. https://goo.su/uYHYY

الزمن، وإرادة من قِبَل المجتمع الدَّولي لتمويل عشرات المليارات من الدُّولارات من الاستثمارات لإعادة إعمار غزة[1]، لذلك فإنَّ جهود إعادة الإعمار ستكون ضخمة جدًّا، وسيكون العبء المالي أيضًا كبيرًا جدًّا، لدرجة أنَّ المجتمع الدولي سيحتاج إلى الوقوف إلى جانب سكان غزة لسنوات عديدة قادمة، سيما عند إعادة بناء نظام التَّعليم، واستقبال الأطفال، وضمان عودتهم إلى المدارس، وإعادة بناء العيادات المتضرِّرة.

ومع توقُّعات بارتفاع فاتورة إعادة إعمار غزة تساءل كثيرون حيال الجهة التي سوف تتحمَّل نصيب الأسد وتدفع الجانب الأكبر من التمويل؛ لكن يبدو أن الإجابة عن هذا التَّساؤل المُلِحّ ليست بالأمر السهل في ضوء أنَّ قضية تمويل المساعدات، وإعادة الإعمار في غزَّة وباقي الأراضي الفلسطينيَّة المحتلَّة بشكل عام دائمًا ما كانت تتَّسم بالشحن السياسي، وغالبًا ما يتمُّ الربط بين التَّمويل والإطار السِّياسي، فالاتِّحاد الأوروبي ليس لديه مشكلة في التَّمويل في ظل حل سياسي واضح وحاسم ينهي الصِّراع مثل حلِّ الدَّولتين، والكثير من الجهات المانحة سوف ترغب في وجود بعض الضَّمانات حيال المستقبل السياسي في غزَّة قبل إرسال أموال مرَّة أخرى.

ومن أوجه تحديات التَّمويل أنَّ العديد من البلدان المانحة شكَّكت في الحكمة من إنفاق المزيد من الأموال على مشاريع تقوم إسرائيل بتدميرها لاحقًا، وأعرب الدُّبلوماسيُّون الأوروبيون - على وجه التَّحديد- عن قلقهم من تدمير مشاريعهم في غزَّة والضفة الغربيَّة، حتى إنَّهم تباحثوا في احتمال مطالبة إسرائيل بالتَّعويض عن المشاريع الإنسانيَّة المدمّرة، ويعتبر المسؤولون الأوروبيُّون أنَّ التَّعنت الإسرائيلي هو العائق الأساسي أمام حلِّ النزاع، ويخشون احتمال أن تؤدي المعونة الغربيَّة بشكلٍ غير متعمد إلى إطالة فترة الاحتلال الإسرائيلي من خلال تغطيتها تكاليف الاحتلال،

(1) UN News, Planning for the reconstruction and recovery of the Gaza Strip after the war, 6 April 2024. https://goo.su/EWk36X.

وبالنَّظر إلى أنَّ المفوضيَّة الأوروبيَّة تقدر الخسائر التي سببتها إسرائيل من خلال تدمير مشاريع الاتحاد الأوروبي، وتلك المموَّلة من قِبَل الدُّول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في كلٍّ من الضفة الغربية وقطاع غزة مايو 2001 إلى أكتوبر 2011 بـ 29.4 مليون يورو[1].

ليس ذلك فحسب، فتجربة تمويل إعادة الإعمار - بعد الاعتداءات العسكرية الإسرائيليَّة السابقة في غزة- تُوفِّر مدخلًا آخر لتحدِّي التَّمويل، وهو تضاؤل حجم الدَّفع والالتزام بالتعهُّدات السخيَّة جدًّا. وتُؤكِّد هذه التجربة أنَّ ما صُرف من تعهُّدات المانحين في مؤتمر القاهرة - غداة حرب 2014 - يصل فقط إلى 35% من تعهُّدات المانحين الإجماليَّة (51% من المُخصص لإعادة الإعمار)، وذلك خلال ثلاث سنوات هي الزمن المُحدد للانتهاء من إعادة الإعمار وصرف كل ما تمَّ التعهُّد به، وفقًا لما ورد في البيان الختامي للمؤتمر[2].

مهما يكن من شيء، فإنَّ الحلول السياسيَّة القادمة غداة الحرب ستعتبر عاملًا حاسمًا في تشجيع الدُّول المانحة على تقديم تعهُّدات سخيَّة، فكلَّما كانت هذه الحلول شاملة لحق الفلسطينيين في تقرير المصير وإقامة الدولة كانت حلًّا شاملًا يضع الأسس السَّليمة لعمليَّة سلام مستدامة تحول غالبًا دون نشوب اعتداءات اسرائيليَّة عسكريَّة جديدة، وتحافظ من ثمَّ على البنى التحتيَّة والمشاريع التي موَّلتها الدُّول المانحة.

التحدِّي الخامس: ضعف البنية الاقتصاديَّة:

تضمن الفصل الأول وصفًا مسهبًا للأوضاع الاقتصاديَّة عشية الحرب، وتبيَّن كيف أنَّ معدَّلات النموِّ الاقتصادي ضعيفة، وتتَّسم غالبًا بالتَّراجع شاملة تراجع

(1) Mitchel Hochberg, Donors Growing Weary of Reconstructing Gaza, The Washington Institute, Feb 2, 2016. https://goo.su/mPdrzu.

(2) مازن صلاح العجلة، سنوات التنمية الضائعة في قطاع غزة، مرجع سابق.

نصيب الفرد من النَّاتج المحلِّي أيضًا، كذلك عانت البنى الاقتصاديَّة من ضعف سوق العمل حتَّى بات عاجزًا - ولسنوات طويلة- عن استيعاب الوافدين الجدد، وبتراكم الأعداد الوافدة التي دخلت في عداد العاطلين وصل معدل البطالة إلى 46%، وتجاوز معدل الفقر ليصل إلى 60%، فلقد تأثر سوق العمل - شأنه شأن الأسواق الأخرى خاصَّة السلعية- بتراجع نصيب القطاعات الإنتاجيَّة من النَّاتج المحلِّي الإجمالي إلى حوالي 16%، بعد أن تجاوز 25% في سنوات سابقة، ومنذ الأيام الأولى من الحرب الإسرائيليَّة - التي أكملت عامًا كاملًا- أصبح الاقتصاد في قطاع غزة في حالة من الشَّلل الكامل نتيجة القتل الواسع الذي أثَّر في رأس المال البشري والقوى العاملة (25% القتلى من القوى العاملة)، وعلى الأصول الإنتاجيَّة التي دُمِّرت، وعلى الحركة التُّجارية التي توقفت، الأمر الذي انعكس سلبًا على سائر الأنشطة الأخرى، لذلك وصلت معدلات البطالة إلى أكثر من 80%، وأصبح جميع الناس فقراء، بناء على مفهوم الفقر متعدِّد الأبعاد، وبنسبة 100% وفقًا لتقرير البنك الدَّولي الأخير[1]، وتظلُّ هناك بعض القطاعات الحيويَّة التي اضطرت للاستمرار في العمل خلال الحرب، بما فيها القطاع الصحِّي وبعض المخابز، والمحال التي تبيع مواد أوليَّة يحتاجها النَّاس، وبعض الصيدليات.

كل ما سبق يزيد من الخسائر الاقتصاديَّة، ومن ثَمَّ عبء إعادة الإعمار الذي يشمل - ضمن مبادئه الأساسيَّة - إعادة الحياة للبنى الاقتصاديَّة، وعلى رأسها دعم القطاع الخاص، وإعادة بناء الأصول الإنتاجيَّة التي فقدها في كافَّة القطاعات الاقتصاديَّة، وخاصَّة الزراعة والصناعة والإنشاءات، كذلك ستكون بعض برامج التَّوظيف الطارئ حاسمة لتوفير الدَّخل للعمال الذين فقدوا وظائفهم ومساعدتهم على إعالة أنفسهم وعائلاتهم، ومن المتوقَّع أن تحتاج المؤسَّسات الصغيرة ومتناهية الصِّغر إلى مِنَح طارئة ودعم للأجور، كجزء من عمليَّة استعادة النَّشاط، وتسهيل

(1) World Bank, IMPACTS OF THE CONFLICT IN THE MIDDLE EAST ON THE PALESTINIAN ECONOMY, September 2024. https://goo.su/74D7x9.

التعافي الاقتصادي المحلي، وستكون هناك حاجة أيضًا إلى تنمية واسعة النطاق للمهارات والتدريب المهني، وكل هذه التدخُّلات لدعم الاقتصاد ستسهم في زيادة حجم التمويل.

فضلًا عن زيادة أعباء إعادة الإعمار - نتيجة الضَّعف الاقتصادي من ناحية التَّكاليف- فإنَّ العوامل الاقتصاديَّة التي تدعم عادة إعادة الإعمار تفقد دورها المطلوب في قطاع غزة نتيجة مشهد الدَّمار الواسع الذي تمَّت الإشارة إليه.

التحدِّي السَّادس: عدم الاستقرار:

ستكون السمة الأساسيَّة للمجتمع غداة انتهاء الحرب، والبدء في مرحلة الإغاثة والتَّعافي عدم الاستقرار، فالمجتمع الغزيُّ ينتقل إلى المرحلة الجديدة بكل مشاعره المتناقضة والمكتسبة أثناء العدوان، وفي ظلِّ حداثة الإطار السِّياسي والمؤسَّسي ووجود مجموعات كانت تمارس العنف أثناء الحرب سيعاني المجتمع من اضطرابات قد تكون مؤقَّتة؛ لكنها في كلِّ الأحوال ستؤثر سلبًا في تنفيذ خطَّة الإغاثة والتَّعافي المبكر وبعدها إعادة الإعمار إذا استمر عدم الاستقرار ماثلًا كتحدٍّ حقيقي.

تتمثَّل أوجه عدم الاستقرار في وجود العديد من الظواهر مثل الافتقار إلى الأمن الأساسي، وارتفاع مستوى النَّشاط الإجرامي، والذي غالبًا ما يتصاعد في فترة ما بعد الصِّراع، والجماعات المسلَّحة التي تنازع شرعيَّة الحكومة الجديدة، واقتصادات الحرب (أو أمراء الحرب)، ومن بين أكثر هذه العقبات والتحديات شيوعًا انعدام الأمن الشَّخصي والمجتمعي، وهشاشة البنية الأساسيَّة، وهشاشة الشبكات الاجتماعيَّة، والافتقار إلى القدرة على الوصول إلى رأس المال الإنتاجي، وضعف الإدارة والقضاء.

فلقد بدأت مثل هذه الظواهر في الانتشار أثناء العدوان، حيث تقول مسئولة في الأمم المتَّحدة في غزة:"لقد بدأ اليأس والخوف المستمرين يعملان على تآكل القواعد الأخلاقيَّة التي تحافظ على تماسك المجتمع، وبدون سيادة القانون، وبدون قوَّة حفظ

السلام، وبدون المساعدات الإنسانيَّة سوف تشتعل غزَّة وتنزلق إلى الفوضى الأهليَّة، وتتزايد أعمال النَّهب والأنشطة الإجراميَّة وانعدام القانون في غزَّة، ممَّا يجعل الناس يخشون ممَّا يطلقون عليه "الحرب القادمة"، وهي حرب أهليَّة، فعندما ينتهي الهجوم الإسرائيلي فإنَّ الانهيار الأمني الشَّامل وانعدام القانون من شأنه أن تتفجر منه الخلافات الداخليَّة، أو يكون البديل خلق فرصة أكبر لحماس للعودة إلى السُّلطة، وكأنَّ تل أبيب تدعم استمرار حكمها مع حجم التدمير والإبادة داخل القطاع"[1].

ويترتَّب على عدم الاستقرار تفشِّي شعور بعدم اليقين بشأن مدى استقرار الإطار المؤسَّسي مثل النِّظام القانوني والقضائي؛ بل والشُرَطي، كما يؤثر الشعور بعدم اليقين في تخصيص الموارد والموازنات، فضلًا عن نجاعة الخطط وملاءمتها لعمليَّة الإغاثة والتَّعافي المبكر وإعادة الإعمار، ومن هنا اعتُبر عدم الاستقرار تحدٍ خطير، نظرًا للإسهام الواضح في عرقلة تنفيذ الخطط اللَّازمة لتطوير المجتمع عامَّة.

وكانت هذه ستة تحديات رئيسيَّة، قد يتبعها تحديات أخرى، وقد تكون ذات أثر محدود نتيجة قوَّة الإطار السياسي والمؤسَّسي؛ ولكنَّها في كل الأحوال ستكون موجودة، وسيخفف من وطأتها منهجيَّة قويَّة ومحكمة للحوكمة في سياق الوضع الجديد في قطاع غزَّة، والذي يقتضي حوكمة نافذة وفاعلة تعزِّز ثقة النَّاس وقناعاتهم في الوضع السياسي الجديد.

المرحلة الأولى: الإغاثة والتَّعافي المُبكِّر.

1. مفهوم الإغاثة والتَّعافي المُبكِّر.

إنَّ التَّعافي المبكِّر يشكِّل عنصرًا حيويًّا في الاستجابة الفعَّالة للأزمات الإنسانيَّة كأساس لبناء القدرة على الصُّمود في بيئات ما بعد الأزمة، وكما أنَّ أنشطة الإغاثة الطارئة تُشكِّل أهميَّة بالغة لإنقاذ الأرواح من خلال الاستجابة لأكثر

(1) Arwa Damon, In Gaza, fear of 'the war after the war, CNN, Mon July 15, 2024, https://goo.su/KolZRV.

الاحتياجات الإنسانيَّة إلحاحًا، فإن دمج نهج التعافي المبكر في العمليات الإنسانية يشكل أهمية بالغة للجهود الأولى التي تبذلها المجتمعات للتعافي، والتَّعافي المبكر عبارة عن مجموعة من الإجراءات البرامجيَّة المحددة لمساعدة الناس على الانتقال من الإغاثة الإنسانيَّة إلى التنمية المستدامة، وهو أيضًا نهج لتشجيع الاستجابة الإنسانيَّة للتَّأكيد على أهميَّة إعادة بناء قدرة المجتمع في خضم الأزمة، وتجنب الاعتماد على الغير، وزيادة قدرة المجتمعات المتضرِّرة على الصُّمود، والبحث عن حلٍّ للمشاكل طويلة الأمد التي قد أسهمت في الأزمة في المقام الأول[1].

وهذه المرحلة إجبارية من النَّاحية الموضوعيَّة/ الفنيَّة والإنسانيَّة، فلا يمكن الذهاب فورًا لمرحلة إعادة الإعمار بدون ترتيب أوضاع الناس بعد سنة أو أكثر من تردِّي أحوالهم الإنسانيَّة والنفسيَّة والمعيشيَّة، والتركيز في حالة غزَّة - وفقًا للمفهوم السَّابق- ينصب أساسًا على جبر ما كُسر وفُقد من إنسانيَّة الإنسان وبشكل فوري بعد توقُّف الحرب، ففي أعقاب أيِّ كارثة طبيعيَّة مباشرة أو عسكريَّة تكون الحاجة الفوريَّة هي الغذاء والأدوية والملابس والسكن الأساسي، مع ضرورة أن تكون إستراتيجيَّة التَّعافي الإنساني إستراتيجيَّة تُمكِّن الأشخاص المصابين بصدمات نفسيَّة من استعادة إنسانيَّتهم، وهذا يعني بالضَّرورة عدم النَّظر للأهداف الاقتصاديَّة للتَّعافي إلَّا في مرحلة لاحقة تستفيد من عمليَّة البدء في الإغاثة والتعافي، ذلك أنَّ مفهوم "التَّعافي الاقتصادي" لا ينطبق هنا أصلًا، فلن يكون من الممكن إعادة تحريك عجلة الاقتصاد السِّلَعي والخدمي والمالي بعد هذه الحرب، إلَّا بعد تلبية الاحتياجات الإنسانيَّة غير المسبوقة وغير المحسوبة حجمًا وأثرًا لإطعام وإيواء ورعاية أكثر من مليوني فلسطيني مشرَّد ونازح وجريح ومصدوم في قطاع غزة المنكوب، والمتردِّي بشكلٍ كبير[2].

(1) UNDP, UNDP and Early Recovery, November 2012, https://goo.su/n2r6h1.

(2) ماس، ملخص اقتصادي حول الحرب على غزة، العدد 4، نوفمبر 2023.

2. الهدف الإستراتيجي:

توفير خارطة طريق للخروج من الأزمة الإنسانيَّة الحالية في غزة، والانتقال من جهود الإغاثة إلى التَّنمية ومساعدة النَّاس على الانتقال من ظروف الحرب وتداعياتها إلى الإغاثة الإنسانيَّة، وإعادة الكرامة والحقوق والأمل للسُّكان، وإدخال تحسينات سريعة ومرئية في رفاهيَّة السكان، ويقتضي ذلك الاستجابة عبر هذه التدخُّلات للاحتياجات العاجلة والمزمنة لقطاع غزة في الإغاثة والإنعاش، إذ إنَّه من شأن مثل هذه التدخُّلات أن تعزز الأسس اللَّازمة للتنمية والنموِّ طويلي الأمد.

3. طبيعة المرحلة والسيناريوهات:

لن يكون الانتقال إلى هذه المرحلة سهلًا في كلِّ الأحوال، فالتَّحديات السابقة تتعلَّق بمرحلة الإغاثة والتَّعافي أيضًا، وغالبًا ما تتشكَّل طبيعة المرحلة وفقًا للتَّرتيبات السياسيَّة، ومن ثمَّ قد يكون لأحد السيناريوهات الآتية حظ في التَّطبيق[1]:

(أ) إذا استمر الصِّراع داخل قطاع غزة لفترة طويلة، ولم تسمح التَّرتيبات الأمنيَّة بالعودة إلى أجزاء كبيرة من قطاع غزة، فإنَّ النُّزوح سيصبح مطولًا بالنِّسبة لمعظم الناس، وسيظلُّ واسع النطاق وممتدًا، وتصبح الحاجة إلى حلول المأوى الانتقالي أمرًا لا مفر منه للتحرُّك إلى ما هو أبعد من حلول الخيام، لضمان الحد الأدنى من الحماية، وتيسير الاستجابة الإنسانيَّة المنظَّمة القائمة على المنطقة. واليوم لا تستطيع 212000 أسرة العودة، لأنَّ وحداتها السَّكنية قد دمرت، وسيتطلب هذا مواقع أكبر لحلول المأوى الانتقالي وحلول المأوى المتحرك، وستكون هناك حاجة إلى تدابير استثنائيَّة للسَّماح بالوصول إلى حلول المأوى الانتقالي الجاهزة على نطاق واسع، وسيتعين تقليص استخدام المراكز الجماعيَّة (في المدارس والمباني العامَّة الأخرى) لاستعادة التَّعليم والخدمات الأخرى.

(1) United Nations Human Settlements Programme, op. cit.

(ب) وقف إطلاق نار دائم، فإنَّ العودة ممكنة في جميع أنحاء قطاع غزة، ولكن إذا ظلَّت القيود المفروضة على الحركة قائمة بما في ذلك على قوائم السِّلَع والمعدَّات، والمواد "ذات الاستخدام المزدوج"، وتمَّ تمديد آليَّة إعادة إعمار غزَّة، فإنَّنا نعود إلى الوضع بعد عام 2009 وبعد عام 2014، مما يؤثِّر بشدة في نطاق وسرعة التَّعافي وإعادة الإعمار، ويطيل أمد النُّزوح للعديد من الناس، وخاصَّة وأنَّ الضَّرر أصبح بالفعل عشرة أضعاف مقارنة بعام 2014، وبافتراض إمكانيَّة العودة إلى جميع الأحياء فإنَّه يجب إيجاد حلول المأوى الانتقالي، بحيث تكون أقرب ما يمكن إلى موقعها الأصلي من خلال تحديد المواقع الصغيرة حيثما أمكن في الأحياء الأصلية، بحيث يمكن أن تخدم عمليَّة استعادة الخدمات كلًّا من أولئك الذين يعيشون في حلول المأوى الانتقالي، وأولئك الذين يمكنهم العودة إلى وحداتهم السكنية، ومن خلال الخبرة والمشاورات فإنَّ هذا هو الخيار المفضَّل للنَّازحين بدعم من السُّلطة الفلسطينيَّة.

(ج) إذا سمحت الظُّروف السياسيَّة والترتيبات الأمنيَّة والحوكمة بممر (مؤقَّت أو دائم) مع الضفَّة الغربيَّة، و/أو بالإضافة إلى ذلك الوصول من الأردن ومصر، فعندئذ فقط سيكون من الممكن الحصول على مسار واضح من حلول المأوى الانتقالي إلى العودة والتعافي وإعادة الإعمار المستدام، مما يسمح بالمضي قدمًا بالسرعة والحجم المطلوبين، إنَّ السيناريو ج - وخاصَّة الممر المحتمل إلى الضفَّة الغربيَّة- من شأنه أن يفتح الباب أمام تعبئة كاملة لقدرات القطاع الخاص في الضفَّة الغربيَّة لتسريع حلول المأوى الانتقالي والتعافي وإعادة الإعمار في قطاع غزة، وسوف يتمُّ توسيع نطاق ذلك وتسريعه إذا كان الوصول من مصر والأردن ممكنًا.

وفي كلٍّ من السيناريو ب والسيناريو ج لا تزال حلول المأوى الانتقالي والترتيبات المكانيَّة معرَّضة لخطر الإطالة، اعتمادًا على بعض العوامل الحاسمة المذكورة أعلاه، بما في ذلك السُّرعة في إزالة الحطام ومخلَّفات الحرب المتفجرة، والتَّمويل المتاح، وقدرة القطاع الخاص المتاحة على إعادة البناء، وهناك حاجة إلى مزيد من التَّحليل؛ ولكن هذا قد يستغرق من 3 إلى 5 سنوات، وسوف تحتاج عمليَّة

تخطيط المواقع، وجودة حلول المأوى الانتقالي إلى أخذ ذلك في الاعتبار، بما في ذلك الخيارات المتاحة لمزيد من التوسُّعات والتحديث، وبالإضافة إلى استعادة شبكات المياه والكهرباء قد تكون هناك حاجة إلى حلول بديلة لتوفير خدمات خارج الشَّبكة في الأمد القريب[1].

4. التَّخطيط والإدارة:

تحتاج هذه المرحلة إلى تخطيط وإعداد لضمان الحصول على أفضل النَّتائج والأهداف، خاصَّة أن المهمَّات المطلوبة كبيرة والأولويَّات متعددة، فالأهداف تمس حياة أكثر من 2 مليون فلسطيني ذاقوا الويلات تحت القصف والدَّمار النَّاجم عن العدوان الاستعماري الإسرائيلي، لذلك يصبح من الضَّروري التَّحضير جيدًا لهذه المرحلة الهامَّة، والتي تفسح الطريق لبدء المرحلة اللَّاحقة لها، وهي مرحلة إعادة الإعمار[2] وتتطلب الآتي:

– من الأهمية بمكان القيام بالتَّخطيط والإعداد، وتحديد الأولويَّات والتَّنسيق في الوقت المناسب، من خلال إطار عمل التَّعافي من الصِّراع، بحيث تكون استجابة التَّعافي المتكاملة جاهزة للتَّنفيذ بمجرد أن تسمح الظروف على الأرض بذلك، وسوف يكون من الضَّروري تحديد مجموعة دنيا من الشُّروط للعمليَّات بالتَّشاور مع السُّلطات المعنيَّة والشُّركاء المانحين، وسوف يعتمد الانتقال من التدخُّلات الإنسانيَّة إلى تدخُّلات التَّعافي على بيئة تشغيليَّة مواتية في غزَّة.

– سيتمُّ تطوير إطار عمل التَّعافي من الصِّراع لتوجيه الإطار المؤسَّسي والتَّمويلي والسياسي، وتحديد الأولويَّات لتقديم التَّعافي وإعادة الإعمار بشكل منسَّق ومتناغم ومستدام، وفي حين سيوجه إطار عمل التَّعافي من الصراع تحديد أولويَّات أنشطة التَّعافي المتوسطة وطويلة الأجل، فإنَّ بعض جهود التَّعافي المبكر الرئيسيَّة

(1) Ibid.

(2) The World Bank, The European Union& The United Nations, op, cit.

يمكن أن تبدأ بسرعة بعد وقف الأعمال العدائيَّة.

5. الشُّروط والأولويَّات:

أ. الشُّروط:

إنَّ الشُّروط الدنيا التي حدَّدتها الأمم المتحدة لتنفيذ تدخُّلات التَّعافي المبكر على النِّطاق المطلوب واضحة[1]، وهي:

- وقف إطلاق النَّار.
- وإطار سياسي وأمني متَّفق عليه.
- ووصول السِّلع والمواد والمعدات على نطاق واسع يمكن التنبُّؤ به.
- وتمويل متَّسق ومتعدد السَّنوات ومرن.

ب. أولويَّات التَّعافي وفقًا للأمم المتَّحدة:

ومع وضع هذه المبادئ في الاعتبار، فقد حدَّدت الأمم المتحدة والتزمت بعدد من أولويَّات التَّعافي المبكر، مع الاستعداد الفني والبرنامجي الجاري بالفعل حيثما أمكن، وتشمل هذه الأولويَّات ما يلي:

- إزالة الأنقاض والحطام، بما في ذلك إزالة الذَّخائر غير المنفجرة.
- خلق فرص العمل الطارئة، ودعم استعادة القطاع الخاص، بما في ذلك الشَّركات الصَّغيرة والمتوسطة والصَّغيرة جدًّا.
- استعادة الخدمات الأساسيَّة، وإصلاح البنية التحتيَّة المتعلّقة بالصحة والتَّعليم والمياه والصَّرف الصحِّي، والكهرباء، والاتصالات السلكيَّة واللَّاسلكيَّة.

(1) Briefing on the Working Groups Session Outcomes, MR. MARTIN Griffiths, Under-Secretary-General For Humanitarian Affairs & Emergency Relief Coordinator, Call for Action: Urgent Humanitarian Response for Gaza, Dead Sea, Jordan, 11 June 2024. https://goo.su/e7UzmC.

- توفير المأوى الانتقالي الكريم.
- حماية الحقوق.
- الدَّعم النَّفسي والاجتماعي والصحَّة العقليَّة.
- معالجة التلوُّث البيئي الهائل.
- استعادة وإعادة تأهيل أنظمة الغذاء.

ت. تفاصيل مهمَّة لبعض الأولويَّات[1]:

- الاستعادة الفورية للخدمات الاجتماعية، مثل الصحَّة والتَّعليم والدَّعم النقدي، وسوف يستلزم ذلك إصلاح المرافق ذات الصِّلة، وتوفير الإمدادات والمعدَّات الطبيَّة، فضلًا عن توفير الخدمات الأساسيَّة، بما في ذلك خدمات الصحَّة العقليَّة والدَّعم النَّفسي والاجتماعي، وسيكون إنشاء نقاط طبيَّة إضافيَّة في وحول ملاجئ النَّازحين داخليًّا المخصَّصة حاليًا - فضلًا عن المناطق الأخرى التي سيتمُّ فيها نشر حلول المأوى اللائق الانتقالي- أمرًا أساسيًّا لتحسين وتوسيع نطاق الوصول إلى الرعاية الصحيَّة، كما يمكن أن تكون التَّحويلات النقدية متعددة الأغراض - فضلًا عن توفير المواد الغذائيَّة وغير الغذائيَّة - جزءًا لا يتجزَّأ من الحماية الاجتماعيَّة، ومن شأن استعادة خدمات التَّعليم الأساسيَّة التي يتمُّ تقديمها شخصيًّا أن تساعد في استعادة الشُّعور بالحياة الطبيعيَّة، وتوفير الدعم النَّفسي والاجتماعي الذي تشتدُّ الحاجة إليه لكلٍّ من الطُّلاب والمعلمين، وسيتلقى الطلاب خدمات تعليميَّة في أماكن التعلُّم المؤقَّتة (على سبيل المثال، خيام المدارس)، وكذلك في المدارس الأقل تضرُّرًا، والتي تتطلَّب إعادة تأهيل بسيطة باستخدام الفصول الدراسيَّة المحمولة، والتي تسمى أيضًا حل المدرسة في صندوق.

- بالإضافة إلى المساعدات الإنسانيَّة والمساعدات الغذائيَّة ينبغي أن تركز

(1) The World Bank, The European Union& The United Nations, op, cit.

تـدخُّلات المرحلـة الأولى على تحسـين إنتـاج وتوزيـع الغـذاء، مـع التَّركيز على الأغذيـة الأساسـيَّة، ومـع ضـرورة ضـمان الوجبـات الغذائيَّـة المغذيـة، وتشـمل الإجـراءات ذات الأولويـة في قطـاع الأغذيـة الزراعيـة إعـادة تأهيـل متـاجر الأغذيـة المتضـرِّرة والمخـابز ومطاحن الدقيق، وتوفير مصادر الطاقة (مثل الألواح الشمسيَّة) لتشغيلها، وتوفير المُدْخلات الزراعيَّـة الأساسـيَّة (مثـل الوقـود، واللقاحـات الحيوانيَّـة، ومـواد الحظـائر البلاســتيكيَّة، والأعــلاف الحيوانيَّــة، واحتياجــات الــري) لــدعم الحيــازات الزراعيَّة/المُنْتجين الذين يمكنهم إعادة تشغيل القدرة الإنتاجيَّة بسرعة.

- مـدى تعقيـد عمليَّـة إزالـة الأنقـاض بـالنَّظر إلى عـدد الجثـث المدفونـة بـين الأنقـاض ـ نحـو عشـرة آلاف وفقًـا للأمـم المتحـدة ـ فضـلًا عـن الـذَّخائر غير المنفجـرة، "فـإنَّ هـذه المـرَّة مختلفـة تمامًـا"، وتتطلـب طرقًـا جديـدة للقيـام بـالأمور، فوفقًـا للأمـم المتَّحـدة أنَّ إزالـة كميَّـة الرُّكام الهائلـة - والتي تشـمل ذخـائر لـم تنفجـر خلَّفتهـا الحـرب الإسـرائيليَّة المُدمِّرة في قطـاع غـزَّة- قـد تسـتغرق نحـو 14 عامًـا، فإجمـالي الرُّكام الـذي تـراكم حتَّى الآن (مـايو 2024) في غـزَّة يصـل إلى "37 مليـون طـن"، ويعتبر هـذا الـرقم "هائلًا ويتصاعد يوميًّا، وآخر البيانات تشير إلى أنَّه يكاد يبلغ الأربعين مليون طن".

- في الأمد القريب يمكن النَّظر في توفير المأوى وحلول إعادة الإسكان السَّريعة والفعّالـة مـن حيـث التكلفـة والقابلـة للتَّطـوير للنَّـازحين، ويمكـن اسـتكمال ذلـك مـن خـلال إعانـات لـدعم الأسـر المضـيفة حيثمـا أمكـن ذلـك، ويتطلَّـب النِّطـاق الهائـل للأضرار في قطـاع الإسـكان تطوير حلـول فريـدة لإعـادة بنـاء أو إصلاح وحـدات الإسـكان المتضـرِّرة، والتغلُّـب على فقـدان السَّـكن لأكثر مـن مليـون شـخص. ولمنـع المزيـد مـن التوتُّرات الاجتماعيَّة فإنَّهُ من الأهميَّة بمكان أن تكون هناك إستراتيجيَّة واحدة متَّفق عليها لاستعادة الإسكان، يوافق جميع المانحين على الالتزام بها، والتي تحدِّد من هم المؤهَّلون للحصول على الدَّعم ومقداره.

- استئناف الخدمات الأساسيَّة في قطاعات الطَّاقة والمياه والاتصالات، وكما

هو الحال مع مواد البناء، فإنَّ القدرة على استعادة الخدمات الأساسيَّة ستحددها القدرة على استيراد الأجزاء والمعدات اللَّازمة والألواح الشمسيَّة والوقود لتوليد الكهرباء (من محطة توليد الكهرباء في غزَّة ومولدات الديزل). وسوف يعتمد استعادة الخدمات أيضًا على استئناف استيراد الكهرباء والمياه، والقدرة على ضمان وصول أطقم المُشغِّلين إلى المواقع ذات الأولويَّة للإصلاح لتحقيق المستوى الأساسي من الخدمة، كما سيكون الدَّعم الفوري للنَّفقات المتكرِّرة للبلديات ومجالس الخدمات المشتركة - وخاصَّة الوقود والإمدادات الأخرى والعمليَّات التي تتطلَّب عمالة كثيفة وصيانة لاستدامة تقديم الخدمات- أمرًا ضروريًّا أيضًا.

• فيما يتعلق بالقطاع الخاص يمكن النظر في الأولويَّات التَّالية: (أ) إنشاء هياكل مؤقتة للمؤسَّسات التي توفر السلع الأساسية مثل الصيدليات وتجار التجزئة والموزعين، وما إلى ذلك. (ب) في غياب الوصول إلى النَّقد في غزة ينبغي إنشاء أنظمة دفع رقميَّة لتمكين المعاملات الإلكترونيَّة، على افتراض أنَّ خدمة الإنترنت والاتصال بالهاتف المحمول سيتمُّ استعادتهما، ويمكن إنشاء مثل هذا النِّظام بالتَّعاون مع البنوك وشركات الاتصالات الفلسطينيَّة، (iii) استعادة المؤسَّسات المتضررة جزئيًّا، والتي لا تزال لديها مرافق وظيفيَّة هيكليًّا في قطاعات حيويَّة، مثل تجارة التجزئة والجملة والخدمات اللُّوجستيَّة والبناء والتصنيع، والتي يمكن أن تسهم بنشاط في الجهود الإنسانيَّة، وإعادة الإعمار المبكر.

• بالإضافة إلى اعتبارات الاستدامة البيئيَّة في تدخُّلات التَّعافي المبكر، فضلًا عن إزالة الحطام وأبعاد إدارة النفايات الأوسع نطاقًا، ستكون هناك حاجة إلى جهود محددة لمعالجة التأثير البيئي للصراع في غزة، بما في ذلك تلوث الأرض والحوض الجوفي الذي له تأثير ضار طويل الأمد على إمدادات المياه وإنتاج الغذاء وصحة الفلسطينيِّين في غزة، كما ستحتاج الاعتبارات المتعلِّقة بالاستدامة البيئيَّة في سياق التَّخطيط الحضري إلى إعلام تخطيط التَّعافي المبكر، والتدخُّلات التي تركز على حلول

المأوى الانتقالي، فضلًا عن إعادة تأهيل المساكن وإعادة بنائها.

6. آليات التدخُّلات وفقًا للتَّسلسل الزمني[1]:

أ. بعد وقف إطلاق النَّار في قطاع غزَّة ينبغي الشُّروع في خطَّة شاملة للاستجابة للمساكن والأرض والممتلكات، والتي تمتدُّ من التدخُّلات الفوريَّة إلى متوسطة الأجل التي تهدف إلى معالجة الاحتياجات العاجلة للنَّازحين داخليًّا والتَّحديات الأوسع نطاقًا لإدارة الحطام، وتوثيق الأراضي والممتلكات، والمساعدة القانونيَّة بشأن حقوق المساكن والأرض والممتلكات، وإعادة الممتلكات، والتَّعويض للنَّازحين داخليًّا، وصياغة إستراتيجيَّة استعادة المساكن.

ب. في أعقاب وقف إطلاق النَّار مباشرة (0-3 أشهر بعد وقف إطلاق النَّار)، ينبغي أن تركز الجهود على البدء في توفير حلول إيواء انتقالية للنَّازحين داخليًّا، وضمان السَّلامة والنَّظافة والخصوصيَّة في المراكز الجماعيَّة، وتلبية الاحتياجات الأساسية مثل الغذاء والمياه النَّظيفة والصَّرف الصحِّي، وينبغي إعطاء الأولوية للصحَّة والتَّعليم والدَّعم النَّفسي والاجتماعي، إلى جانب التَّدريب المهني والوقاية من العنف القائم على النَّوع الاجتماعي.

عمليًّا قال وزير الأشغال العامة في السُّلطة الوطنيَّة الفلسطينيَّة أنَّه "تمَّ اختيار 98 موقعًا في القطاع من مبان حكوميَّة وأخرى تابعة للأوقاف لاتخاذها كأماكن للإيواء، مبينًا أنَّ الحديث يدور عن مجمَّعات تضمُّ ما بين 1500 - 4000 نسمة، وتشتمل على أماكن السَّكن الكريم المؤقَّت، ومدرسة، وساحة رياضيَّة، ومركز خدمات حكوميَّة، وآخر للشرطة، فهذه المجمَّعات سيكون ساكنوها بجانب من هدمت منازلهم، ليكون سكان الحي غير غرباء عن بعضهم، ما سيساعد في مسألة إعادة الإعمار، وعلى صعيد اختيار مساكن الإيواء المؤقت قال: إنَّ تواصل الوزارة مع برنامج الأمم المتَّحدة الإنمائي، بحيث تقوم البنية التحتية لمجمعات الإيواء، ونحن

(1) United Nations Human Settlements Programme, op. cit.

بصدد عمل مثل هذه المجمَّعات[1]".

ج. وفي الوقت نفسه أصبحت إزالة الحطام مهمَّة بالغة الأهميَّة لإفساح الطريق أمام البناء الجديد، والحد من مخاطر الإصابة، ويتضمَّن هذا تقييم مدى الحطام، وتطوير إستراتيجيَّات الإزالة، وإعادة التَّدوير، وإشراك المجتمعات المحليَّة في عملية التَّنظيف.

د. بين 0-6 أشهر يصبح ترميم أو إنشاء أنظمة التوثيق والتسجيل للأراضي والممتلكات أمرًا بالغ الأهميَّة، بما في ذلك تقييم السجلَّات الحالية، وإعادة بناء السجلَّات ورقمنتها، والتَّواصل مع المجتمعات للتحقُّق من الملكية.

هـ. بعد 3-6 أشهر من وقف إطلاق النَّار يجب أن تتحوَّل الخطَّة نحو المساعدة القانونيَّة بشأن حقوق الملكية العقاريَّة، وتحديث الأطر القانونيَّة، وإنشاء خدمات المساعدة القانونية، وتعزيز إدارة حقوق الأراضي، وبالإضافة إلى ذلك فإنَّ عملية إعادة الحقوق والتعويض للنَّازحين قد بدأت داخليًّا، مع التركيز على تقييم حقوق الملكيَّة، وتقديم الدَّعم القانوني، وتحديد التَّعويض عن الخسائر.

و. في الوقت نفسه يجب تطوير نهج إستراتيجي لاستعادة وإعادة بناء المساكن، مع مراعاة احتياجات السُّكان المتضرِّرين، والتَّخطيط المكاني، والاعتبارات البيئية، ويشمل ذلك وضع معايير البناء، والتنسيق مع تطوير البنية التحتيَّة، وضمان الامتثال لمعايير حقوق الإنسان الدوليَّة والقوانين المحليَّة. ويجب إنشاء أطر للرصد والتقييم لتقييم التقدُّم والتأثير، ودمج هذه الجهود مع مبادرات التَّنمية الأوسع نطاقًا من أجل التَّعافي المجتمعي والمرونة على المدى الطويل.

وتنسجم هذه الآليات مع خطة الإغاثة والتَّعافي المبكر التي أعدتها الحكومة

(1) مقابلة مع وزير الأشغال المهندس عاهد بسيسو، صحيفة الأيام، مرجع سابق.

الفلسطينيَّة[1]، وسبق اعتمادها من قِبَل المجلس الاقتصادي والاجتماعي التَّابع لجامعة الدول العربيَّة، وأحيط بها مجلس وزراء الخارجيَّة العرب، وكما قال رئيس الوزراء الفلسطيني: سيتمُّ تنفيذ جهود الإغاثة العاجلة والإنعاش المبكِّر بقيادة وتنسيق إستراتيجيّ من الحكومة الفلسطينيَّة، بدعم من وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللَّاجئين الفلسطينيِّين (الاونروا) ووكالات الأمم المتَّحدة المتخصِّصة والدُّول المانحة والشُّركاء الدوليِّين العاملين في قطاع غزَّة، إضافةً إلى القطاع الخاص ومؤسَّسات المجتمع المدني الفلسطيني، ويشمل الجزء الأول من الخطَّة مرحلة الاستجابة الطارئة والمحددة بستة أشهر للتنفيذ، وتُركِّز على البعد الاجتماعي من الحماية وتوفير الإسكان، إضافة إلى برامج تتعلَّق بالصحَّة والتعليم والبنية التحتية، وتكلفتها نحو مليار و300 مليون دولار، والجزء الثَّاني من الخطة من المتوقَّع تنفيذه خلال عام، ويُركِّز على الإغاثة الشَّاملة، والتي تشمل قطاعات فرعيَّة أخرى، وتغطي القدس والضفَّة الغربيَّة إلى جانب قطاع غزة، في حين يشمل الجزء الثَّالث من الخطَّة مرحلة الإنعاش المبكر، وتُركِّز على القيام بتدخُّلات تساعد المؤسَّسات الإنتاجيَّة والخدميَّة على الخروج من أزمتها، واستعادة عمليَّات الإنتاج وتقديم الخدمات، إضافة إلى إزالة الرُّكام وتأهيل البنية التحتيَّة المتضرِّرة، واستعادة خدمات التَّعليم والصحة والكهرباء والمياه.

على أن يتمَّ تَنسيق كامل هذه الجهود بشكل وثيق مع الوزارات والهيئات الفلسطينيَّة المعنيَّة، وهيئات الحكم المحلي، ولضمان فعاليَّة وكفاءة سير العمل سيتم تشكيل لجنة محليَّة للإنعاش المبكر في غزَّة لتنسيق جميع هذه الجهود، والتأكد من مواءمتها لخطَّة الحكومة الأوسع للإغاثة والإنعاش وإعادة الإعمار.

(1) محمد مصطفى، اليوم التالي في غزة ضمن رؤية وطنية.. فلسطين واحدة، مستقبل واحد، إعادة بناء الأمل، 12 سبتمبر 2024. https://goo.su/2U3Gk.

6. الفترة الزمنيَّة والتَّمويل:

أكَّدت الأمم المتحدة أن برنامج الإنعاش المبكر سيحتاج لمدة ثلاث سنوات لإعادة مئات الآلاف من الفلسطينيّين إلى الملاجئ المؤقَّتة في مواقعهم الأصليَّة بدعم مجتمعي شامل، سيكلف ما بين 2 و3 مليارات دولار، لذلك من المهم القيام بسرعة بإسكان النَّاس في سكن كريم، وإعادة حياتهم الطبيعيَّة الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة والصحيَّة والتعليميَّة خلال السَّنوات الثَّلاث الأولى بعد وقف إطلاق النَّار[1].

فكرة الدَّخل الأساسي الطَّارئ:

ضِمْن هذا البند يمكن الحديث عن تجربة سابقة طُبِّقت في دول ظروفها مشابهة لظروف غزة، حيث نشر معهد ماس ورقة عمل تتحدَّث عن فكرة دخل طارئ لكافَّة السُّكان في القطاع، وترى الورقة أنَّه وفقًا لتجارب دوليَّة سابقة، فإنَّ الطريقة المثلى لتعزيز فرص الناس العاديين في التَّعافي من الصَّدمة في حالات الطوارئ هي تزويد الجميع بدخلٍ أساسيٍّ متساوٍ، وهو دفعة شهريَّة قريبة من تكلفة سلَّة أساسيَّة من سِلَع وخدمات الكفاف، وينبغي دفعها لكلِّ فردٍ بالغ وبمبالغ متساوية، وبمبالغ أقل للأطفال، مع إضافات لذوي الإعاقات، ويجب أن يكون الهدف منح الجميع أمانًا ماديًّا أساسيًّا متساويًا، حيث لا توجد شروط لتلقي المعونة أو لطريقة إنفاقها، ومدَّة هذا الدخل الأساسي الطارئ يجب أن تكون لمدة عامين على الأقل، ويعتمد ذلك على التَّمويل، ويُفضل إنشاء هيئة مستقلة لإدارة صندوق الإغاثة والإعمار بما فيها الدَّخل الطارئ تُودَع فيها أموال الدَّخل الطارئ وسائر أموال المانحين[2].

(1) UN: Reconstructing Gaza could cost $50 billion, op. Cit.

(2) جاي ستاندج، دخل أساسي طارئ لفلسطين، معهد ماس، ورقة خلفية، طاولة مستديرة (1)، فبراير 2024.

المرحلة الثَّانية: إعادة الإعمار:

لا بد من الانطلاق هنا من فرضيَّة وطنيَّة لليوم التَّالي حتَّى يمكن الحديث عن عمليَّة ناجحة تمامًا لإعادة إعمار قطاع غزة المدمَّر تمامًا، وهو حقًّا غير صالح للحياة، وعليه فإنَّ الإطار السياسي الملائم لقيادة هذه العمليَّة المعقدة والطويلة هو وجود السُّلطة الوطنيَّة الفلسطينيَّة في ظلِّ وحدة فلسطينيَّة، وترتيبات إقليميَّة ودوليَّة لإقامة الدولة الفلسطينيَّة، الأمر الذي يوفِّر الصَّلاحيَّات المطلوبة للحكومة القادمة، ويوفر الدَّعم الدولي، ويوفِّر بيئة سياسيَّة واقتصادية مناسبة وفاعلة بعيدًا عن الهيمنة الإسرائيليَّة.

وذلك لأنَّ عدم توفُّر مثل هذا الإطار السياسي الوطني، يعني عدم توفُّر أيَّة فرصة للإغاثة والتَّعافي ولا لإعادة الإعمار، فكلُّ السِّيناريوهات - كما أوضحت الدِّراسة قبل قليل - لا توفر الحد الأدنى المطلوب من شروط نجاح كلا المرحلتين.

1. مفهوم إعادة الإعمار:

أكَّدت دراسة الأونكتاد - السَّابق ذكرها- أنَّ المرحلة الجديدة من إعادة التَّأهيل الاقتصادي المبنية على بناء السلام لا يمكن أن تتخذ ببساطة هدفًا يتمثَّل في العودة إلى الوضع الَّذي كان قائمًا قبل أكتوبر 2023، ولن يكون هناك أمل في التوصُّل إلى حل مستدام للأزمة السياسيَّة والاجتماعيَّة والاقتصاديَّة والإنسانيَّة التي تجتاح غزة إلَّا من خلال إنهاء المواجهة العسكريَّة، ورفع الحصار المفروض على غزَّة بشكل كامل[1].

وهذا يعني أنَّ مفهوم إعادة الإعمار المناسب للحالة الفلسطينيَّة في قطاع غزة هو المفهوم الشَّامل الذي يتجاوز الرجوع للحالة السَّابقة قبل العدوان (التي هي هشَّة وضعيفة) إلى إرساء الأسس للتنميَّة المُستدامة.

(1) UNCTAD, PRELIMINARY ASSESSMENT OF THE ECONOMIC IMPACT OF THE DESTRUCTION IN GAZA.
AND PROSPECTS FOR ECONOMIC RECOVERY, OP. CIT.

وبناءً على المدخل المفاهيمي السَّابق - في بداية الفصل- يرى البنك الدولي أنَّ إعادة الإعمار بعد الصِّراع تبدأ بدعم الانتقال من الصِّراع إلى السَّلام في البلد المتضرِّر من خلال إعادة بناء الإطار الاجتماعي والاقتصادي للبلد، حيث لا تشير إعادة الإعمار فقط إلى إعادة بناء البنية التحتيَّة الماديَّة، ولا تعني بالضرورة إعادة بناء الإطار الاجتماعي والاقتصادي الذي كان قائمًا قبل اندلاع الصراع، إنَّ المطلوب هو إعادة بناء الظُّروف المواتية لمجتمع فاعل في زمن السلم، ويتضمن ذلك تسهيل الانتقال إلى السَّلام المستدام بعد توقُّف الأعمال العدائيَّة، ودعم التنمية الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة، حيث يعتمد الانتعاش الاقتصادي على نجاح هذا التحوُّل، وعلى إعادة بناء الاقتصاد المحلي، واستعادة الوصول إلى الموارد الخارجيَّة، وبناءً على ذلك فإنَّ الانتعاش في مرحلة ما بعد الصِّراع لا يتعلق في كثير من الأحيان باستعادة التَّرتيبات الاقتصاديَّة أو المؤسَّسية التي كانت سائدة قبل الحرب؛ بل يتعلق الأمر بإنشاء هيكل اقتصاد سياسي جديد، فلا يتعلق الأمر ببساطة بإعادة البناء؛ بل يتعلَّق بإعادة البناء بشكل مختلف وأفضل[1].

2. الهدف الإستراتيجي لعمليَّة إعادة الإعمار:

بناء على مفهوم إعادة الإعمار السابق، وانطلاقًا من واقع غزَّة المدمَّر تدميرًا شاملًا، والذي يعني كبر حجم المهام المطلوبة، فإنَّ الهدف الإستراتيجي لهذه العمليَّة الطويلة والمعقَّدة يتمثل في:

إعادة بناء الإطار الاجتماعي الاقتصادي للمجتمع، وإعادة بناء الظُّروف المواتية لمجتمع فعَّال في وقت السِّلم، بما في ذلك صراحة الحكم وسيادة القانون بوصفهما عنصرين أساسيين، وتحقيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي.

ويتضمَّن هذا الهدف الإستراتيجي مجموعة كبيرة من الأهداف الفرعيَّة، التي تعتبر رئيسيَّة في سياقها القطعي، وللاختصار لا بد أن تراعي عمليَّة إعادة الإعمار

(1) The World Bank, Post- Conflict Reconstruction, op. cit.

مجموعة من العوامل مثل الأمن الغذائي، والصحَّة العامَّة، والمأوى، والنظم التعليميَّة، وشبكة الأمان الاجتماعي لجميع المواطنين، ووضع إستراتيجيَّة اقتصاديَّة للمساعدة تهدف إلى ضمان إعادة بناء البنية التحتية المادية، وتوليد فرص العمل، وفتح الأسواق، وإحداث إصلاحات قانونيَّة وتنظيميَّة، وإرساء أسس التِّجارة والاستثمار الدوليين، وإنشاء مؤسَّسات مصرفيَّة وماليَّة شفافة.

3. المؤتمر الدَّولي والتَّمويل:

أكَّدت العديد من المؤسَّسات ذات العلاقة ضرورة وأهميَّة عقد مؤتمر دولي للإنعاش وإعادة الإعمار، ورأت الأونكتاد أنَّ عقد مثل هذا المؤتمر يُمثِّل منصة للمانحين لتقديم التزامات وتعهُّدات ذات مصداقيَّة للإسهام في صندوق لإعادة إعمار غزة، وتمويل الإغاثة الإنسانيَّة، وتقديم دعم كبير لميزانيَّة الحكومة الفلسطينيَّة[1].

وفي إشارة إلى مسئوليَّة المجتمع الدولي عامَّة عن إعادة الإعمار قالت مارتا لورينزو - مديرة مكتب الأونروا في أوروبا-: "من الصَّعب للغاية الآن معرفة تكلفة إعادة الإعمار، لكنها لن تكون مسؤوليَّة جهة مانحة واحدة فقط"، وقالت: "سيتمُّ عقد مؤتمر للمانحين مع انتهاء العنف، إذ نتوقع أن يتقاسم المجتمع الدَّولي مسؤوليَّة إعادة الإعمار"[2].

ورأى الخالدي أنَّ الواقع المعقَّد يحتاج إلى أكثر من مؤتمر دولي بما يوازي حجم الكارثة، مطالبًا بإنشاء اتحاد عالمي لإعادة الإعمار على مستوى "خطة مارشال" من الاستجابة الدوليَّة ليشكِّل نقطة الدُّخول الصحيحة إلى التعافي، لإعادة زرع الأمل،

(1) UNCTAD, PRELIMINARY ASSESSMENT OF THE ECONOMIC IMPACT OF THE DESTRUCTION IN GAZA.
AND PROSPECTS FOR ECONOMIC RECOVERY, OP. CIT.

(2) Cathrin Schaer, Israel conflict: Who will pay for Gaza reconstruction? 13 December 2023. https://goo.su/zKJUPM.

وتصوُّر اقتصاد جديد لدولة جديدة[1].

هذه التأكيدات - بضرورة وأهمية عقد المؤتمر الدولي - تُؤكِّد على تقليد دولي معروف غداة الكوارث عادة، وخاصَّة الحروب، حيث إنَّ عقد مثل هذا المؤتمر يمثل آليَّة مناسبة لحشد التَّمويل، وإعلان التزامات الدُّول المانحة في هذا المؤتمر.

وعلى صعيد حجم التَّمويل رأت الأونكتاد - في تقريرها الَّذي صدر في يناير- أنَّه من الصعب تحديد حجم المساعدات الخارجيَّة المطلوبة لإعادة غزة إلى مستوى الظُّروف الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة التي كانت سائدة قبل اندلاع المواجهة الحالية، ناهيك عن الحد الأدنى من الحياة الطبيعيَّة المتسقة مع تحقيق الطُّموحات التَّنموية الأوسع المنصوص عليها في أهداف التنمية المستدامة؛ ولكن ليس هناك شك في أنَّها ستصل إلى عشرات المليارات من الدُّولارات حسب أي تقدير متحفظ، ومع ذلك فإنَّه يجب على الجهات المانحة والمجتمع الدولي أن يدركوا أن القيود المفروضة على الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام، وقطاع غزة بشكل خاص ليست مجرد نتائج للمواجهة الأخيرة، ولكنَّها متجذرة في احتلال طويل الأمد دام 56 عامًا[2].

أكَّد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي" أنَّ التكلفة والوقت اللَّازمين لإعادة تأهيل غزة - التي تعاني من أزمة إنسانيَّة حادة - سيرتفعان بشكل كبير مع كلِّ يوم تستمر فيه الحرب، والآن أصبحت التكلفة المحتملة لإعادة إعمار غزة ضعف التَّقديرات التي قدَّمتها الأمم المتحدة والمسؤولون الفلسطينيون في يناير الماضي[3]، وهو يشير إلى

(1) Raja Khalidi, After the war, world leaders will need a new Marshall Plan for Palestine, 10 August 2024. https://goo.su/VfmuSCC.

(2) UNCTAD, PRELIMINARY ASSESSMENT OF THE ECONOMIC IMPACT OF THE DESTRUCTION IN GAZA.
AND PROSPECTS FOR ECONOMIC RECOVERY, OP. CIT.

(3) The Guardian, Rebuilding homes in Gaza will cost $ 40 bn and take 16 years, UN finds, 2 May 2024. https://goo.su/Z9YOlY1.

تقديرات الأونكتاد، والتي أشارت إلى أن التَّكلفة بلغت حتى يناير 20 مليار دولار، ولذلك تضاعفت في تقدير حجم التَّمويل، فقد صرح الدرديري نفسه في مايو الماضي بأنَّ تقديرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الأوليَّة لإعادة بناء كل ما دمر في قطاع غزة تتجاوز الـ30 مليار دولار، وتصل حتى إلى 40 مليار دولار"[1].

وبناءً على تزايد حجم الخسائر يوميًّا، ومن ثمَّ زيادة حجم التَّمويل المطلوب لإعادة الإعمار أشار وزير الأشغال الفلسطيني إلى أن أقل التقديرات تراوحت حول 60 مليار دولار فما فوق، لكنَّني أعتقد أن هذا الرقم سيكون في ازدياد عندما نكون على الأرض، ونكتشف الكم الكبير من الدَّمار الذي خلَّفه العدوان الممنهج[2].

ضرورة إسهام إسرائيل في تمويل إعادة إعمار غزَّة:

دأبت إسرائيل على التنصُّل من مسئوليتها عن الدمار الذي تُسبِبه غداة كل عدوان، وتمتنع عن الإسهام في تمويل إعادة الإعمار؛ لكن على المجتمع الدولي التَّعامل مع هذه القضيَّة بمنهجية أخرى تلزم إسرائيل على الاعتراف بمسؤوليتها، فوفقًا لقرار محكمة العدل الدوليَّة الذي تضمن رأيها الاستشاري نصًّا بذلك، وهو أنَّ" دولة إسرائيل ملزمة بتعويض جميع الأشخاص الطبيعيِّين أو الاعتباريين المعنيين في الأرض الفلسطينيَّة المحتلة عن الأضرار التي لحقت بهم"[3]، وهي مهمة منوطة أساسًا بأصحاب القضيَّة الفلسطينيين، الذين سيتولون حتمًا قيادة حملة لإجبار إسرائيل على تنفيذ توصية محكمة العدل الدوليَّة.

4. خطة إعادة إعمار قطاع غزة:

إنَّ إعداد مثل هذه الخطة - بعد هذا العدوان الطويل والعنيف جدًّا - يحتاج إلى تضافر الجهود المحليَّة والخارجيَّة، سواء على صعيد المؤسَّسات الدوليَّة، أو الدول

(1) UN: Reconstructing Gaza could cost $50 billion, op. cit.

(2) مقابلة مع وزير الأشغال المهندس عاهد بسيسو، مرجع سابق.

(3) INTERNATIONAL COURT OF JUSTICE, Legal Consequences arising from the Policies and Practices of Israel in the Occupied Palestinian Territory, No. 2024/57, 19 July 2024

ذات العلاقة والخبرة في هذا الموضوع. وتكمن أهميَّة هذه الخطة في كونها تعتبر خارطة طريق لعمليَّة إعادة الإعمار، باعتبارها الخطة الرئيسيَّة والشاملة "Master Plan"، ومن هنا فهي غالبًا ستحتوي على أهم القضايا التي تمس جوهر عملية إعادة الإعمار، مثل:

- تقدير دقيق وشامل لكافة أنواع الخسائر المباشرة وغير المباشرة لتداعيات العدوان التي شملت كل شيء في قطاع غزة، ابتداء بالبشر والبنى التحتيَّة والمساكن والطُّرق والبيئة والأنشطة الاقتصاديَّة والأحوال المعيشيَّة وغيرها، ويمكن الاستفادة في هذا الموضوع من خبرات البنك الدولي والأمم المتحدة باستخدام تقنيات الأقمار الاصطناعيَّة وغيرها من الأدوات التقنية، حيث قامت هذه المؤسَّسات بدور مهم من خلال هذه التقنيات في تحديد الخسائر وحجم الدمار في كافَّة الأصول والمرافق التي أصابها الدمار في القطاع.

- تحديد قيمة التَّمويل المطلوب لعمليَّة إعادة الإعمار بناء على تحديد قيمة الخسائر والأضرار، واحتياجات إعادة الإعمار بما فيها الخطط الحضريَّة اللَّازمة للسكن، والاعتبارات الفنية الواسعة الأخرى بنا على الخطة الرئيسية والشاملة " Master Plan"، وتحديد الآليَّات المناسبة للتَّواصل مع الدُّول المانحة من خلال صندوق مالي لإدارة أموال المانحين الخاصَّة بتمويل إعادة الإعمار.

- تحديد الأدوار المختلفة محليًّا من خلال المؤسَّسات الوطنيَّة والوزارات والقطاع الخاص ومؤسَّسات المجتمع المدني، وخارجيًّا من خلال المؤسَّسات الدوليَّة والدول المانحة، وإنشاء لجنة تنسيقيَّة لإدارة وتنظيم وتوجيه الجهود المحلية والدولية، حيث تعمل في ضوء التَّوجيهات التي يُصدرها الفريق الوطني لإعادة الإعمار الذي شكلته السُّلطة الوطنيَّة الفلسطينيَّة.

- التركيز على دور وتطوير وإنعاش القطاع الخاص، وتقديم التعويضات المناسبة له لمواجهة الخسائر والأضرار التي تعرض لها، فمن المفترض دعم القطاع

الخاص فنيًّا أيضًا لمساعدته في الخروج من حالة الشَّلل التي أصابته بفعل تدمير معظم مؤسَّساته وأنشطته.

- تفعيل وتطوير برنامج وطني للحماية الاجتماعيَّة بقيادة وزارة التنمية الاجتماعيَّة، وبالاستعانة بالخبرات الدوليَّة لمواجهة تزايد أعداد الفقراء، ودعم كافَّة الفئات التي تضرَّرت جراء العدوان نفسيًّا وماديًّا.

5. مبادئ أساسيَّة لإعادة الإعمار:

تمثل هذه المبادئ أساسًا عامًّا لإكساب عمليَّة إعادة الإعمار طابعها الوطني والمحلي، وهي مستوحاة من خبرات دوليَّة ومبادئ متعارف عليها في الحالات المشابهة لحالة فلسطين، ويمكن الاستفادة من كلمة وكيل الأمين العام والمدير المساعد لبرنامج الأمم المتَّحدة الإنمائي، في مؤتمر " الاستجابة الإنسانية الطارئة لغزة" الذي عُقد في الأردن بتاريخ 11 يونيو 2024[1] وتتلخَّص في الآتي:

- من أجل اكتساب الشرعيَّة والاستدامة ينبغي أن تركز سياسات إعادة الإعمار على تحقيق إدماج اقتصادي أوسع نطاقًا، والحد من عدم المساواة، بالإضافة إلى تحقيق تخفيضات كبيرة في البطالة.

- ينبغي أن تكون سياسات إعادة الإعمار موجَّهة في المقام الأول نحو تغيير النَّسيج المؤسَّسي للبلد قبل الصِّراع أو تحسينه، أو حتَّى في الحالات القصوى القضاء عليه تمامًا.

- يجب أن تتماشى الإصلاحات والسياسات الاقتصاديَّة المقترحة مع إنشاء شكل جديد ضمني أو صريح للعقد الاجتماعي.

- عمليَّة مملوكة للفلسطينيِّين من خلال التَّوافق مع التَّخطيط الوطني، ونهج

(1) UNDP Statement at the High-Level Conference 'Call for Action: Urgent Humanitarian Response for Gaza, 11 Jun 2024. https://goo.su/V2ZePpZ.

يركز على الشعب، ممَّا يضمن مشاركة المجتمعات والمجتمع المدني وإبداء رأيهم.

- نهج يشمل فلسطين بأكملها لمعالجة الاتصال والتَّأثير الاجتماعي والاقتصادي في جميع أنحاء غزَّة والضفة الغربيَّة والقدس الشَّرقية.

- نهج قائم على حقوق الإنسان وربط التنمية بالإنسانيَّة، وواحد يستجيب للنَّوع الاجتماعي.

- شامل، يضمن عدم تخلُّف أحد عن الركب، وخاصَّة الفئات الأكثر تهميشًا، مثل النساء المعرَّضات للخطر والشَّباب والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن.

- نهج قائم على المنطقة يقترن بنهج متكامل، من شأنه أن يمكِّن النَّاس من العودة إلى أحيائهم ومنازلهم بكرامة، وتوفير الخدمات اللازمة، مثل الملاجئ والوظائف والتَّعليم والصحَّة والمزيد.

- نهج مستدام بيئيًّا يدمج العلاقة بين المياه والطَّاقة والغذاء.

- ستكون إعادة تأهيل وإعادة بناء وإعادة دمج المناطق المتضرِّرة من الصراع، وعكس مسار تدهور التنمية البشريَّة والظروف الأمنية أحد الاتجاهات الرئيسيَّة لأولوية التنمية في السَّنوات القادمة.

- يجب على المجتمع الدولي أن يدرك أن القيود المفروضة على الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام، وقطاع غزة بشكل خاص ليست نتيجة للمواجهة الأخيرة فقط، ولكنَّها متجذرة بسبب الاحتلال طويل الأمد الذي دام 56 عامًا.

6. السياسات المطلوبة:

من وحي الخطة الرئيسيَّة لإعادة الأعمار، تُصاغ سياسات منهجيَّة تُمهِّد الطريق للآليات الواجب اتباعها، وغالبًا ما تتمحور هذه السياسات حول تنفيذ الهدف الإستراتيجي لهذه العمليَّة[1]:

(1) استعان الباحثان بالمراجع التالية في اقتراح هذه السياسات:

• التَّعامل مع إعادة الإعمار كمشكلة سياسيَّة تحتاج إلى رؤية مجتمعيَّة موحدة ومسنودة جماهيريًّا، وهو ما يقتضي الاهتمام بغلبة الطَّابع الوطني والمهني على الفئويَّة والحزبيَّة، ومن الأفضل الاهتمام بالأبعاد المتعددة للقضيَّة، والتي تُعتبر قضيَّة إنسانيَّة واجتماعية، فضلًا عن كونها قضيَّة حقوقيَّة تَكفلها الشَّرائع الدولية كافة، ويجب أن تكون خطة إعادة الإعمار متكاملة لإعادة بناء وتعمير المساكن والمنشآت والمرافق العامة والخاصة والبنى التحتيَّة الماديَّة من طرق وشبكات مياه وكهرباء وصرف صحي، والاجتماعيَّة من مدارس ومستشفيات ومراكز صحيَّة ومساجد وكنائس، كما لا بد من أن تترافق مع إحياء العمليَّة التنمويَّة بالتكامل مع الخطة الوطنيَّة العامة لدولة فلسطين، وبما يحقق المصالحة والتكامل بين شطرَي الوطن، ليشكّل قاعدة اقتصاديَّة متماسكة ومتينة للمشروع الوطني الفلسطيني.

• هناك حاجة واضحة وعاجلة إلى برامج إنعاش واسعة النِّطاق تعطي الأولويَّة لإعادة بناء البنية الأساسيَّة، وخاصَّة في مجالات المنافع العامة الحيويَّة مثل التَّعليم والصحة، فإنَّ استعادة البنية التحتيَّة المادية الأساسيَّة في غزة، وتوفير السِّلع العامة الحيويَّة هي خطوات أساسية للتخفيف من الآثار السلبية للعملية العسكريَّة من أجل تقليل فقدان الوظائف والدخل المستقبلي والرفاهيَّة في غزة في نهاية المطاف. إنَّ تعزيز التنمية وإطلاق العنان لقدرة اقتصاد غزَّة على خلق فرص العمل أمر ضروري لاستعادة الكرامة، وإنهاء عقود من الاعتماد القسري على المساعدات الإنسانيَّة.

• ضمان الازدهار الاجتماعي، بما في ذلك حاجات الأمن الغذائي، وتوفُّر

- نصر عبد الكريم، تأثير الحرب في الاقتصاد الفلسطيني مع التركيز على الاقتصاد في قطاع غزة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد 53، 28 شباط، 2024.

- UNCTAD, PRELIMINARY ASSESSMENT OF THE ECONOMIC IMPACT OF THE DESTRUCTION IN GAZA AND PROSPECTS FOR ECONOMIC RECOVERY, OP. CIT.

- United Nations Human Settlements Programme, Preliminary report on the status of the development of the efforts to reconstruct the human settlements in the Gaza Strip, op. cit.

الخدمات الاجتماعيَّة الأساسيَّة، وزيادة مخصَّصات الحماية الاجتماعيَّة المساندة للفئات المهمَّشة والفقيرة في قطاع غزة، حيث تُعتبر شبكة الأمان الاجتماعي وشبكات المساعدات الاجتماعيَّة الموجَّهة إلى الأسر الفقيرة من الأولويات المباشرة والضروريَّة للمحافظة على الحد الأدنى من تماسك النسيج الاجتماعي، وخصوصًا في ظل استمرار تنامي أعداد الفقراء والمحتاجين بسبب تدهُور الأوضاع الاقتصاديَّة، وتُعتبر زيادة مخصَّصات وزارة الشُّؤون الاجتماعيَّة من القضايا العاجلة التي تزيد من قدرة الوزارة على زيادة كفاءة ومستوى تغطية المساعدات التي تقدّمها على شكل معونات إنسانيَّة وطارئة إلى الأسر المحتاجة، وخصوصًا العائلات التي تضرَّرت بصورة مباشرة من الإجراءات الإسرائيليَّة.

- وستكون هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود الجادة لتحقيق إعادة توحيد غزة مع الضفَّة الغربيَّة المحتلَّة سياسيًّا وإداريًّا وماليًّا واقتصاديًّا واجتماعيًّا في ظلِّ حكومة وطنيَّة واحدة، فإنَّ غزَّة هي - وينبغي أن تظل - جزء لا يتجزَّأ من الدَّولة الفلسطينيَّة المستقبلية، كجزء من حل الدَّولتين القابل للحياة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يلعب دورًا رئيسيًّا في تسهيل عمليَّة إعادة التَّوحيد التي طال انتظارها من خلال توفير الدَّعم السياسي والتقني والمالي المستمر.

- إعادة تنشيط القطاع الخاص المحلّي والاقتصاد المحلِّي على نحوٍ سريع لدعم إعادة الإعمار، وفي قطاع غزة دعمت التدخُّلات السَّابقة لإعادة تأهيل وحدات الإسكان المتضرِّرة الجهود الرامية إلى تعزيز الاقتصاد المحلِّي باستخدام مواد البناء المحليَّة، وتوظيف العمال المهرة، ويمكن توسيع نطاق ذلك ليشمل توفير الملاجئ الانتقاليَّة، بدلًا من الاعتماد فقط على الحلول الجاهزة من الخارج، ممَّا يؤدِّي إلى تعظيم سلسلة القيمة المحليَّة، ومن الواضح أنَّ قدرة القطاع الخاصّ لابد وأن تقاس على أساس حجم الاحتياجات والجودة وسرعة التَّسليم.

- الاستفادة من التقنيات الرقميَّة الجديدة والناشئة، حيث يتطلَّب حجم الدمار الهائل في غزَّة تخطيطًا مبتكرًا لإعادة الإعمار، والاعتماد على تقنيات رسم خرائط ثلاثيَّة

الأبعاد، فقد يكون المهندسون أوَّل المستفيدين من التَّخطيط الجغرافي المكاني في البيئات الرقميَّة، وذلك لاستهداف المناطق الأكثر حاجةً لإعادة الإعمار، وفي حين أنَّه جرى استخدام هذه التقنيات في المشاريع الكبرى عالميًّا لا يزال انتشارها في سياقات الأزمات الإنسانيَّة والكوارث محدودًا، فإنَّ التَّوءمة الرقميَّة لخريطة القطاع قد تساعد في تحديد المسار الأفضل لإدخال مواد البناء وتسليمها، وفي التَّخطيط للعمليات بشكلٍ مفصَّل يصل إلى مستوى الأحياء، وكما ستسمح البيئة الرقميَّة التي توفِّرها التَّوءمة الرقمية لفرق العمل من حول العالم بالتَّنسيق في الوقت عينه بواسطة نظارات الواقع الافتراضي، ومن جهةٍ أخرى تسهم الطبيعة المفتوحة للتَّوءمة الرقمية في تعزيز الشَّفافية لدى جميع الأطراف المعنيين بإعادة الإعمار، بحيث لا يمكن إجراء أي إضافاتٍ أو تعديلاتٍ غير مُخطَّط لها في البنى التحتيَّة من دون علم جميع المشاركين، هذا وتُحدَّث أدوات المسح الجغرافية المكانية الثلاثية الأبعاد المتقدمة المُستَخدَمة في استحداث التَّوءمة الرقميَّة بانتظام، حيث تسهم التعقيبات والملاحظات في توفير بياناتٍ جديدة ورسومات تُحقِّق الأمن والشفافيَّة للجميع. وتجدر الإشارة إلى أنَّ تقنية التَّوءمة الرقميَّة استُخدِمَت في بناء مدن مجهَّزة لمقاومة التغيُّر المناخي، وتعزيز القدرة على الصمود ضدَّه، وعليه فإنَّه يمكن استخدام التقنيات المماثلة لمكافحة آثار التغيُّر المناخي المتفاقمة في غزَّة، لا بل في الشَّرق الأوسط عمومًا، إلَّا أنَّ استخدام تقنيات التَّوءمة الرقميَّة - ولا سيما بالطريقة المُقتَرَحة- سيكون باهظ الكلفة، وسيتطلب تنسيقًا وتمويلًا من قِبَل هيئةٍ دوليَّة، وذلك حرصًا على حُسن التنفيذ(1).

- يمكن أن تجد التَّنمية الحضريَّة المستدامة لقطاع غزة التَّوجيه في السياسات الوطنيَّة القائمة ووثائق التَّخطيط للسُّلطة الفلسطينيَّة، وهذا بدوره يمكن أن يساعد في إعلام جهود التَّعافي وإعادة الإعمار، فهناك حاجة إلى مزيد من التَّحليل لاستخراج العناصر ذات الصِّلة من السياسة الحضريَّة الوطنيَّة، التي تمَّ تبنيها في عام 2023، والتي تتماشى مع خطة التنمية الوطنيَّة (2021-2023)،

(1) Ethan E. Dinçer, Rebuilding Gaza: Navigating the politics of infrastructure, Middle East Institute, March 12, 2024. https://goo.su/X0qG9

وأولويات إستراتيجيَّات القطاع تتماشى بشكل مباشر مع خطة التنمية الوطنيَّة، وتحقيق الهدف الـ11 من أهداف التنمية المستدامة - المدن والمجتمعات المستدامة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

- ومن الضروري أن يتمَّ ترسيخ المسارات إلى الإمام اعتبارًا من الآن في النَّهج القائم على الحي، وتسهيل تحديد الأولويات وتنسيق التدخُّلات القطاعيَّة، بهدف دعم العودة والتعافي كلما أمكن ذلك، وتنويع الاستجابة لتناسب الأنواع المختلفة من الأحياء في مختلف أنحاء قطاع غزَّة، وسيكون من المهم تشجيع التَّفكير في الشكل الذي يمكن أن تبدو عليه عمليَّة إعادة بناء قطاع غزة ليصبح أكثر خضرة وصحَّة واستدامة، بالتَّعاون مع السُّلطة الفلسطينية.

- تعزيز وتفعيل مشاركة النِّساء السياسيَّة والمجتمعيَّة في مرحلة إعادة الإعمار والبناء على الجهود والأدوار التي لعبتها النِّساء خلال مرحلة النِّزاع، والاستفادة من التَّغيير التَّدريجي والإيجابي الذي حصل في سياق الأعراف والتَّقاليد، والنَّظرة للنساء وعملهن خارج المنزل.

7. آليَّات مقترحة لإعادة الإعمار[1]:

تنطلق عمليَّة تحديد آليَّات إعادة الإعمار من طبيعة الخطَّة الموضوعة لهذه العمليَّة بناء على عمليَّة واسعة لتقييم الأضرار المباشرة وغير المباشرة، حيث إنَّ صياغة أيِّ خطَّة لإعادة الإعمار لن تكون حقيقيَّة ومستدامة وواقعيَّة ما لم يتم تقييم الضَّرر المباشر وغير المباشر للعدوان، حيث إنَّ الضرر المعنوي والنفسي وغير المباشر

(1) استعان الباحثان بالمراجع التالية في اقتراح هذه الآليات:

- المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية (مسارات)، توصيات ورشة رؤى وحلول سياساتية فلسطينية، 1 أكتوبر 2024. https://www.masarat.ps/article/6304.
- United Nations Human Settlements Programme, Preliminary report on the status of the development of the efforts to reconstruct the human settlements in the Gaza Strip, op. cit.

الـذي أصـاب الأسـر نتيجـة القصـف والمـوت والعنـف والنِّزاع المسـتمر غالبًـا مـا يـتمُّ التغاضي عنه أو تجاهله، والمنهجيَّة الشاملة المتوخَّاة تدعو إلى عدم إهمال مثل هذه الأبعاد:

- تعزيـز النَّهج الـديمقراطي كأداة للحكـم على مسـتوى الرئاسـة نـزولًا مـع وحـدات الهيكـل التَّنظيمي والإداري، بمـا يشـمل وحـدات الحكـم المحلي، والاهتمـام بإنشـاء نظـام قضائي فعَّال، بما في ذلك عمليَّات سن التَّشريعات وإصلاح المحاكم والإجراءات القضائيَّة.

- وضـع خطـط لإعـادة الإعمـار في قطـاع غـزة، وتشـكيل مجلـس أو هيئـة وطنيَّـة للتَّعـافي وإعـادة الإعمـار والبنـاء في قطـاع غـزَّة، إلى جانـب اللجـان التنسـيقيَّة المحليَّـة المتخصِّصـة للعمـل الإنسـاني والإغاثي، وجسـم آخـر مماثـل ومسـتقل في الضفَّـة الغربيَّـة مع آليَّة للتَّواصل والتَّنسيق بينهما، ويركز خصوصًا على منطقة شمال الضفَّة الغربيَّة.

- يجـب أن يعمـل هـذان المجلسـان تحـت إطـار حكومـة الوفـاق الـوطني، وبالتنسـيق مـع الأطـراف العربيَّـة المشـاركة، وضِمْن رؤيـة وطنيـة فلسـطينيَّة شـاملة لما يعـرف بـ"اليوم التـالي"، وينبغي تشـكيلهما بـالتَّوافق بـين مختلـف الأطـراف لتحديـد المبـادئ الأساسـيَّة للإغاثـة، وإعـادة الإعمـار في قطـاع غـزة، مسـتفيدين مـن التَّجـارب المحليَّة والدوليَّة المماثلة وآليَّة الإشراف على إعادة الإعمار في ضوء التَّجربة السَّابقة في غـزَّة، مع ضرورة توفير السَّكن المناسب لإيواء الأسـر النَّازحة مؤقتًا عند العودة إلى مناطق سكناهم حتَّى يتمُّ إعادة الإعمار.

- الاسـتعانة بخبراء عـرب ودوليـين مـن ذوي الخبرة في مجـال إعـادة الإعمـار، لا سيما في ظلِّ الحجم الهائل من الرُّكام الذي يحتوي على مواد خطرة.

- إنشـاء صـندوق عربـي ودولي للإشـراف على جمـع الأمـوال في مجـال إعـادة الإعمار، والتَّواصل مع الأطراف الإقليميَّة والدوليَّة المستعدة للإسهام في تقديم الدَّعم المادي أو المعدات أو المنازل المتنقلة أو الخبرات، والشُّروع في التحضير لمؤتمر دولي

لحشد الدَّعم لعمليَّة إعادة الإعمار.

• الاستمرار في دعم عمليَّات وكالة الأونروا في قطاع غزَّة، وكذلك في مناطق عملها الأخرى، من خلال استمرار وزيادة الدَّعم المالي للمؤسَّسة، والتَّأكيد على دورها في قطاع غزة من حيث الموظفون والبنيَّة التحتية والخبرة العمليَّة في جهود الإغاثة وإعادة الإعمار في المستقبل، وفي الوقت نفسه رفض أي محاولات لإنهاء دور المؤسَّسة.

• مع التطورات الجديدة - مع إعادة دمج الأراضي التي مزَّقتها الحرب في اقتصاد البلاد وسلسلة القيمة - من الضَّروري تقييم الموارد الطبيعيَّة في غزة، وتحديد وإزالة العوامل التي تؤثر في تباطؤ مشاركة هذه الموارد، واستخدامها بكفاءة في الدَّورة الاقتصاديَّة، وزيادة النَّشاط الاقتصادي في المنطقة.

• يجب إعادة بناء القدرات المؤسَّسية وتوطينها، فهناك حاجة إلى اعتبارات دقيقة من حيث إنشاء هياكل جديدة أو الاعتماد على المؤسَّسات الحكوميَّة القائمة، فمن المهم ضمان وجود قدرة مؤسَّسية كافية، وقبول واسع النِّطاق لأيِّ ترتيب، وهذا ليس ذا صلة بالتَّنسيق المركزي فحسب؛ بل وأيضًا بالقدرة اللَّازمة على مستوى الحكومة المحليَّة /أو المكاتب الميدانيَّة المشتركة المحليَّة لتوجيه التَّنسيق والتنفيذ اللَّامركزي. ففي غزة - بعد الصِّراع في عام 2009 - أنشأ برنامج الأمم المتَّحدة للمستوطنات البشريَّة مراكز دعم فني، بما في ذلك وحدات متنقلة لتقديم المساعدة الفنيَّة لإعادة الإعمار الذاتي.

• رغم أنَّ الأضرار النَّاجمة عن الحرب الحاليَّة تفوق كثيرًا الأضرار التي لحقت بها في مناسبات سابقة، فقد اتفق الجميع على أنَّه من الجيد رسم خارطة للمبادئ المستمدَّة من الدُّروس المستفادة من جهود الاستجابة وإعادة الإعمار السابقة، كما يمكن أن تسفر الخبرة المكتسبة في مجال إعادة الإعمار في المنطقة (مثل سوريا والعراق ولبنان) عن المزيد من الدُّروس والرُّؤى.

في الختام لا بد من التَّأكيد على أن تكون سياسات التَّعمير موجَّهة في المقام الأول نحو تغيير النسيج المؤسَّسي للبلد الذي كان قائمًا قبل الصِّراع أو تحسينه، أو حتَّى في الحالات القصوى القضاء عليه تمامًا، أي أنَّ مجموعة المؤسَّسات الاقتصادية وبنيتها التأسيسية من الحوافز التي ساعدت في تهيئة الظُّروف للفشل.

كذلك يجب أن تتفادى أي جهود دوليَّة لإعادة الإعمار وتحقيق التنمية في غزة الوقوع في أخطاء الماضي، ولا سيّما الاكتفاء بمعالجة النتائج المباشرة للحرب والتَّصعيد العسكري دون معالجة الأسباب الجذرية، بما في ذلك حصار إسرائيل لغزَّة واحتلالها للأرض الفلسطينيَّة بشكل عام.

النَّتائج والتوصيَّات

أولًا- النتائج:

بناءً على أهداف الدراسة وفرضياتها، وتحليلات الفصول ومناقشاتها توصَّلت الدراسة للنَّتائج التَّالية:

1. ضعف البنية الاقتصاديَّة لقطاع غزة عشية الحرب، حيث تشهد كافة المؤشرات الكليَّة تراجعًا خلال هذه الفترة، بدءًا من معدَّل النموِّ ونصيب الفرد من النَّاتج المحلي، مرورًا بمعدلات البطالة والفقر وانعدام الأمن الغذائي، وتؤكِّد مؤشرات الواقع أنَّ 80% من السُّكان يحتاجون إلى المساعدات لضمان الحدِّ الأدنى من مستويات المعيشة، فلقد أوقعت هذه الحالة من الضَّعف والهشاشة الاقتصاد الفلسطيني في القطاع في دائرة مفرغة. تتمحور الحالة حول الفقر وانخفاض القوة الشرائيَّة التي تنعكس سلبًا على الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، ومن ثمَّ على النمو الاقتصادي، وانخفاض نصيب الفرد من النَّاتج، الأمر الذي يعزز حالة الفقر مرة أخرى.

2. كذلك خلُصت الدراسة إلى تهالك البنى التحتيَّة، وعدم كفايتها للقيام بدورها في تقديم الخدمات العامَّة للناس، ودعم النشاط الاقتصادي، فلقد أدَّى ذلك إلى محدوديَّة كميَّات الكهرباء والمياه التي تصل إلى الأفراد والأسر، وهناك فجوات كبيرة في القطاع الصحِّي والتَّعليمي والإسكان ما بين الطَّلب والعرض الذي يعجز- في ظلِّ هذا الواقع الصَّعب - عن تلبية احتياجات الطَّلَب.

3. تعرُّض السُّكان لحالة مرعبة من القتل المستمر والممنهج والممتد جغرافيًّا منذ انطلاق العدوان الإسرائيلي على القطاع، حيث وصل عدد الضحايا إلى أكثر من 150 ألف ما بين قتيل وجريح ومفقود، وتبلغ هذه النسبة 6.5% من عدد السُّكان الإجمالي، وهي خسارة صافية إنسانيًّا واقتصاديًّا، باعتبار أنَّها تلحق أضرارًا مباشرة برأس المال البشري وتطوُّره في قطاع غزة، خاصَّة أنَّ أكثر من نصف الضَّحايا من

الأطفال والنساء، لقد انخفض عدد سكان القطاع عمليًّا إلى حوالي 2.1 مواطن، بعد خصم حوالي 50 ألف قتيل ومفقود، وحوالي 150 ألف غادروا خارج القطاع.

4. إنَّ المرافق العامَّة والخاصَّة وكافَّة أنواع البنى التحتية - بما فيها خدمات الصحَّة والتَّعليم- كادت أن تصبح أثرًا بعد عين، فقد بلغت قيمة هذه الأضرار بعد خمسة أشهر من العدوان فقط 18.5 مليار دولار، وتركَّزت معظمها في قطاع الإسكان وبنسبة 73%، وبرزت تداعيات ذلك بشكل بالغ القسوة على حياة 2.1 مليون إنسان بدون كهرباء ولا ماء ولا خدمات طبيَّة كافية، ولا غذاء ولا دواء ولا سكن لائق، كذلك فقدت دورها في دعم وإسناد النَّشاط الاقتصادي للقطاعات المختلفة.

5. أدَّى العدوان إلى حدوث تغيرات ديموغرافيَّة كبيرة في قطاع غزة، فتصاعد نسبة الكثافة السُّكانيَّة في جنوب ووسط القطاع بعد النُّزوح الكبير للسُّكان، ومصادرة مساحات شاسعة من الأراضي، وتدمير واسع وعميق لمرافق الحياة عامة، وقتل وإصابة أعداد هائلة في فترة وجيزة، كلُّ هذه العوامل السياسيَّة والاقتصاديَّة والجغرافيَّة أدَّت إلى تضاعف الكثافة السكانيَّة، وتغيُّرات في التَّركيب العمري، وانخفاض متوقع لمعدل النموِّ السُّكاني من 2.7% إلى 1% فقط، وستترك هذه التغيُّرات آثارًا كبيرة على سوق العمل الذي أصبح مفقودًا تمامًا بعد فقدان أكثر من 200 ألف وظيفة.

6. رغم الإسهام المنخفض نسبيًّا للقطاع الزِّراعي في النَّاتج المحلِّي الإجمالي، إلَّا أنَّ الخسائر الفادحة للقطاع الزراعي - خاصَّة ما لحق بأصوله ومنشآته والأشجار المنتجة المعمِّرة - ألحقت أضرارًا خطيرة بهذا القطاع وامتداداته، سواء على صعيد الأمن الغذائي أو الصِّناعات الغذائيَّة أو الإمدادات الغذائيَّة المباشرة، فإنَّ قيمة الأضرار التي لحقت بأصول القطاع الزراعي بما فيها الأشجار والمحاصيل تبلغ 630 مليون دولار حتى بداية فبراير فقط، وهذه القيمة تساوي القيمة المضافة للقطاع الزراعي لمدَّة عامين ونصف قبل العدوان وتأثيراته، وغالبًا ستحتاج عودة الأشجار المثمرة فقط إلى ما كانت عليه سنوات عديدة.

7. إنَّ شدَّة الدَّمار الذي لحق بالبنى التحتية ومنشآتها على امتداد الجغرافيا في قطاع غزَّة أسهم بشكل كبير في زيادة بؤس الحياة وصعوبتها، فقد توقفت كافَّة الإمدادات الخدماتيَّة التي كانت توفِّرُها هذه البنى التحتية بما فيها الصحَّة والتَّعليم والكهرباء والمياه والصَّرف الصحِّي، وهذا أثَّر بشكل مباشر في زيادة التلوُّث البيئي، ووصوله إلى حد الخطورة الشَّديدة، وزيادة انتشار الأمراض المعدية، واتساع رقعة العوامل المؤدية للمجاعة، وهي بسبب حدَّة التَّدمير وانتشاره ستحتاج إلى سنوات من أجل استئناف خدماتها الهامَّة لمواصلة الحياة.

8. أسهم تدمير معظم منشآت القطاع الخاص في قطاع غزَّة في تعطُّل عجلة الإنتاج، وتراجعت طاقته الإنتاجيَّة خلال الأشهر الأربعة الأولى إلى 14%، وبناءً عليه فقد سوق العمل أكثر من 200 ألف وظيفة، وفقدت الأسواق الإمدادات الغذائيَّة وغيرها، وتراجعت كافة الأنشطة الاقتصاديَّة، ومنها ما توقَّفَ تمامًا.

9. تأثر النَّاتج المَحلِّي الإجمالي بكافة الخسائر السَّابقة، وخاصَّة ما تعرَّضَت له منشآت القطاع الخاص، ومن ثمَّ فُقِدت معظم الزيادات التراكميَّة - على ضعفها- التي حققت طوال سنوات سابقة، فقد خسر النَّاتج المحلي في قطاع غزة 86.5% من قيمته خلال الأشهر التسعة الأولى للعدوان، وبناءً عليه فقد تأثَّر النَّاتج المحلي لفلسطين خلال نفس الفترة بنسبة 33%، وهي تعادل خسارة للنَّاتج بقيمة 4 مليار دولار على الأقل، وتعتبر هذه الخسارة كبيرة قياسًا باقتصاد غزة الصغير والكبير، وتعويضها بمعدلات نمو عادية لن يعيدها إلى ما كانت عليه حتَّى خلال عقود.

10. بمجرد تراجع النَّاتج المحلِّي الإجمالي يتراجع نصيب الفرد منه، وهو من مؤشرات الرفاه، وتراجعه يعني مزيدًا من الفقر، حيث وصل نصيب الفرد بعد التَّراجع حتَّى الربع الثاني لعام 2024 إلى 40.6 دولار فقط للرُّبع الثَّاني، وبنسبة تراجع 86.5% عن مستواه في الرُّبع الثَّالث لعام 2023 قبل العدوان، وهذا سببٌ رئيسٌ في انخفاض القوَّة الشرائيَّة للفرد، وزيادة حدَّة الفقر، وانعدام الأمن الغذائي.

11. كان تأثُّر مكونات النَّاتج المحلي الإجمالي أكثر عمقًا وشدَّة، حيث تراوحت نسبة التَّراجع بين 90-93% لمعظم المؤشِّرات مثل إسهام الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلِّي الإجمالي، والإنفاق الاستهلاكي الإجمالي، والإنفاق الاستثماري الإجمالي، إنَّ هذه النسبة تعني اقتراب من الصفر، الأمر الذي يعكس خللًا هيكليًّا كبيرًا في هذه المكونات الهامَّة للنَّاتج المحلِّي.

12. شهد سوق العمل تشوُّهات حادة وعميقة - وهو العاجز مسبقًا عن توفير فرص عمل لأكثر من نصف القوى العاملة- حيث فقد معظم العاملين وبنسبة 89% أعمالهم، وبلغت خسائر الأجور اليوميَّة 25 مليون دولار، ولم يعد هناك سوق عمل بالمعنى المهني المعروف، كما أنَّه لم يعد هناك أسواق أخرى مثل سوق السِّلع والخدمات، حتَّى إنَّ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني توقَّف عن إصدار إحصاءات عن سوق العمل، لأن غالبيَّة المفاهيم والمصطلحات المتعلِّقة بقياس سمات القوى العاملة لم تعد واقعيَّة، ولا تنطبق على قطاع غزة على حدِّ وصفه.

13. أدَّت المؤشرات السابقة - في ظلِّ فداحة الخسائر- إلى وصول كافَّة أفراد المجتمع إلى عتبة الفقر متعدد الأبعاد، وبنسبة 100%، وهو يشمل الصحَّة والتَّعليم، إضافة إلى الاحتياجات الأساسيَّة، هذا يعني التَّلاشي النسبي للطبقة المتوسطة من حيث التَّأثير المهني والاستهلاكي، وقد رفعت هذه الحالة حاجة المجتمع للمساعدات إلى 90% أو أكثر، فإنَّ الحديث عن معدل الفقر بهذه الحدة وهذا الانتشار يقتضي التنويه للضَّرر الكبير للحالة الإنسانيَّة والنفسيَّة للمواطنين.

14. إنَّ أخطر نتائج هذه الدراسة يتعلق بشدَّة انتشار انعدام الأمن الغذائي، فقد تمَّ تصنيف المنطقة بأكملها في حالة طوارئ (المرحلة الرَّابعة من التَّصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي)، واعتبر 22 في المائة من السُّكان يواجهون مستويات كارثيَّة من انعدام الأمن الغذائي الحاد (المرحلة الخامسة). فلقد أسهمت سياسة الاحتلال في إغلاق المعابر التجاريَّة - ومن ثمَّ التوقُّف النِّسبي للحركة التَّجارية، وتقنين دخول المساعدات- في الدَّور الأكبر في الوصول لهذه الحالة، وهي المسئولة أيضًا عن

العوامل الأخرى المسهمة في انعدام الأمن الغذائي، مثل الارتفاع الكبير جدًّا في الأسعار، حيث تراوح الارتفاع في أسعار السِّلع، إن توفرت، بين 300- 1000%، الأمر الذي يجعل المستهلكين عاجزين عن شراء السِّلعة رغم توفرها، وهو أحد عناصر انعدام الأمن الغذائي.

15. انخفاض مؤشِّر التَّنمية البشريَّة، حيث تأثرت سلبًا كافَّة مكونات مؤشر التنمية البشريَّة (الناتج المحلي، ونصيب الفرد، ومتوسط العمر المتوقع) لذلك فمن المرجَّح أن يخضع مؤشر التَّنمية البشريَّة لدولة فلسطين لانخفاض كبير، حيث يُقدر أنَّه وصل إلى 0.677 بعد ستة أشهر من العدوان (مقارنة بـ 0.716 في عام 2022)، ممَّا يعيد مؤشر التنمية البشريَّة إلى مستوياته في عام 2007، وبعد تسعة أشهر قد يصل دليل التنمية البشريَّة إلى 0.551، ممَّا يؤدي إلى تراجع التقدُّم بمقدار 44 عامًا.

16. لا يمكن البدء بمرحلة إعادة الإعمار إلَّا بعد الانتهاء من مرحلة الإغاثة والتَّعافي المبكر، وهذه المرحلة إجباريَّة من النَّاحية الموضوعية/الفنيَّة والإنسانية، فلا يمكن الذهاب فورًا لمرحلة إعادة الإعمار بدون ترتيب أوضاع الناس بعد سنة أو أكثر من تردِّي أحوالهم الإنسانيَّة والنفسيَّة والمعيشيَّة.

17. تواجه عمليتي الإغاثة والتَّعافي المبكر وإعادة الإعمار تحديات رئيسيَّة على رأسها تحدِّي توفُّر الإطار السياسي اللَّازم لإعادة الإعمار، وفداحة الخسائر واتساعها أفقيًّا وعموديًّا، قطاعيًّا وجغرافيًّا، وتراكم الأنقاض والملوِّثات وإزالتها، ووجود التَّمويل، ورؤى الدول المانحة، وضعف البنية الاقتصاديَّة، وعدم الاستقرار.

18. لا بد أن تنطلق عمليَّة إعادة الإعمار من فرضيَّة وطنية لليوم التَّالي حتى يمكن الحديث عن عمليَّة ناجحة تمامًا لإعادة إعمار قطاع غزة المدمَّر تمامًا، وهو حقًّا غير صالح للحياة، وعليه فإنَّ الإطار السياسي الملائم لقيادة هذه العمليَّة المعقدة والطويلة هو وجود السُّلطة الوطنيَّة الفلسطينيَّة في ظلِّ وحدة فلسطينيَّة وترتيبات إقليميَّة ودوليَّة لإقامة الدَّولة الفلسطينيَّة، ذلك لأنَّ عدم توفُّر مثل هذا الإطار السِّياسي الوطني، يعني عدم توفُّر أيَّة فرصة للإغاثة والتَّعافي ولا لإعادة الإعمار.

19. إنَّ عملية إعادة الإعمار الناجحة تقتضي وضع الخطط والسياسات والآليَّات التي تكفل حُسن الإدارة، وحشد الموارد وتخصيصها، والتَّشكيل المؤسَّسي الفعَّال لفريق ولجان وصناديق إعادة الإعمار، والتَّعامل مع المؤسَّسات الدوليَّة والمانحين بالشفافية المطلوبة.

ثانيًا: التَّوصيات:

1. لقد انتهت هذه الدراسة وما زالت الحرب قائمة، ولا توجد أيَّة دلائل سياسيَّة أو ميدانية على قرب توقفها، ومن ثمَّ فإنَّه لا بد من التوصية أولًا ببذل الجهات السياسيَّة ذات العلاقة كلّ الجهود لوقف هذه الحرب، ومن ثمَّ البدء بمرحلة هامَّة وضروريَّة، وهي الرَّصد الدَّقيق للخسائر البشرية أولًا قبل كلِّ شيء، والخسائر الاقتصاديَّة، وخسائر البنى التحتيَّة، ووضع التَّقديرات الدقيقة لتمويل إعادة الإعمار.

2. يترتب على ذلك في مجال عملنا البناء على هذه الدِّراسة بناءً على التَّقييمات النهائيَّة للأضرار والخسائر، والتي ستتمُّ بعد توقُّف العدوان، وحساب الخسائر بناء على ما تنشره الجهات المحليَّة والأجنبيَّة المسئولة عن ذلك.

3. أنَّ مثل هذه الدراسة قد تفتح آفاقًا بحثيَّة لإعداد أوراق عمل تتناول أحد موضوعاتها، مثل البطالة أو الفقر أو انعدام الأمن الغذائي.. إلخ، فهذه منهجيَّة علميَّة هامَّة من المتوقَّع أن تجد التَّشجيع اللَّازم لها، بل والحرص على تنفيذها لإثراء هذه الموضوعات وتعميق نتائجها.

4. من المهم أن تبذل المؤسَّسات البحثيَّة والإحصائية الفلسطينيَّة - وخاصة الحكوميَّة - الجهود المطلوبة في توفير البيانات والمعلومات عن تطوُّرات الحرب والخسائر، حيث اعتمدت هذه الدراسة وبشكل أكبر على التقارير والمصادر الدوليَّة الخارجيَّة، والتي استطاعت توفير معظم المعلومات والبيانات المطلوبة.

5. على المؤسَّسات البحثيَّة الخاصَّة أن تضاعف جهودها في توفير المعلومات والدِّراسات والموازنات اللَّازمة لتتبُّع تطوُّر آثار الحرب الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة، وأن تهتمَّ باستطلاعات الرأي الميدانيَّة كلما كان ذلك ممكنًا.

6. أنَّ نجاح عمليتي الإغاثة والتَّعافي المبكر وإعادة الإعمار مرتبط بشكل وثيق بالإطار السياسي الذي سيتولى إدارة البلد وشئون الناس بعد العدوان، وعليه فلا بد للسُّلطة الوطنيَّة الفلسطينيَّة أن تبذل جهدها في أن تكون الفاعل الأساسي في هذا المجال، الأمر الذي يعني أن تكون عمليَّة إعادة الإعمار فلسطينيَّة بالكامل، مع توفُّر الأسباب السياسيَّة اللَّازمة لنجاح العمليَّة.

7. أنَّ مفهوم إعادة الإعمار المناسب للحالة الفلسطينيَّة في قطاع غزة هو المفهوم الشَّامل الَّذي يتجاوز الرُّجوع للحالة السَّابقة قبل العدوان (التي هي هشة وضعيفة) إلى إرساء الأسس للتَّنمية المستدامة.

8. من الأهمية بمكان التركيز في الخطط والسياسات على أن مفهوم إعادة الإعمار المناسب للحالة الفلسطينيَّة في قطاع غزَّة هو المفهوم الشَّامل الذي يتجاوز الرجوع للحالة السَّابقة قبل الحرب (التي هي هشَّة وضعيفة) إلى إرساء الأسس للتَّنمية المستدامة، لأنَّ الانتعاش في مرحلة ما بعد الحرب لا يتعلَّق في كثير من الأحيان باستعادة الترتيبات الاقتصاديَّة أو المؤسَّسية التي كانت سائدة قبل الحرب؛ بل يتعلق الأمر بإنشاء هيكل اقتصاد سياسي جديد، فلا يتعلَّق الأمر ببساطة بإعادة البناء، بل يتعلَّق بإعادة البناء بشكل مختلف وأفضل.

9. أنَّ كِبَر حجم الأضرار والخسائر يقتضي كبر حجم التَّمويل المطلوب لعمليَّة إعادة الإعمار وما قبلها، وقد يصل المبلغ المطلوب إلى أكثر من 50 مليار دولار حسب مؤسَّسات دوليَّة، الأمر الذي يعني ضرورة التَّحضير، وإعداد الخطط الخاصَّة بتمويل العمليَّة، ومخاطبة الدُّول المانحة، والوقوف على أهم العقبات التي تحول دون توفُّر التَّمويل المطلوب، وهنا تبرز أهميَّة عقد مؤتمر دولي لإعادة إعمار قطاع غزة بل وفلسطين.

10. كذلك يجب أن تتفادى أي جهود دوليَّة لإعادة الإعمار وتحقيق التنمية في غزة الوقوع في أخطاء الماضي، ولا سيّما الاكتفاء بمعالجة النَّتائج المباشرة للحرب والتَّصعيد العسكري دون معالجة للأسباب الجذريَّة، بما في ذلك حصار إسرائيل لغزة واحتلالها للأرض الفلسطينيَّة بشكل عام.

المراجع

أولًا- مراجع باللُّغة العربيَّة:

- الإسكوا، الحرب على غزة 2023: تداعيات مدمرة غير مسبوقة. E/ESCWA/CL6.GCP/2023/Policy brief.1 ، أكتوبر 2023.
- أمان، ورقة عمل حول واقع الإيرادات والنَّفقات في قطاع غزة، (رام الله، مارس 2016)،
- الأمم المتحدة، إيجاز صحفي في مقر الأمم المتحدة الممثلة الخاصة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في فلسطين، ماريز غيموند، حول زيارتها إلى غزة. https://goo.su/EuOLw
- الأونروا، إحاطة الأونروا لمجلس الأمن التَّابع للأمم المتحدة قدَّمتها نائب المفوض العام للأونروا السيدة أنطونيا دي ميو، 26 يوليو 2024. https://goo.su/c7FWAo /.
- الأونكتاد، التطوُّرات في اقتصاد الأرض الفلسطينيَّة المحتلة، TD/B/EX(74)/2، سبتمبر 2023.
- جاي ستاندج، دخل أساسي طارئ لفلسطين، معهد ماس، ورقة خلفيَّة، طاولة مستديرة (1)، فبراير 2024.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وآخرون، بيان صحفي حول مستويات الانعدام الغذائي في فلسطين، 2015.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني يستعرض أوضاع الشَّباب في المجتمع الفلسطيني بمناسبة اليوم العالمي للشَّباب، 2024/08/12. https://goo.su/Ldm6
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2024، التقدير الصَّحفي للتَّقديرات الأوليَّة للحسابات القوميَّة الرُّبعية (الربع الأول 2024)

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. https://goo.su/l7Whq.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، .عوض، رئيسة الإحصاء الفلسطيني، تستعرض أوضاع الشعب الفلسطيني من خلال الأرقام والحقائق الإحصائيَّة عشية، الذكرى 76 لنكبة فلسطين، 2024/5/12.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023. مسح القوى العاملة: (تموز-أيلول، 2023) الربع الثالث 2023، التقرير الصحفي، مسح القوى العاملة رام الله- فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2024، التقرير الصحفي للتقديرات الأوليَّة للحسابات القوميَّة الرُّبعيَّة (الرُّبع الرابع 2023)، رام الله- فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، https://goo.su/jKlxZzg
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، https://goo.su/nkD4L
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الإحصاء الفلسطيني يستعرض أوضاع السُّكان في فلسطين بمناسبة اليوم العالمي للسُّكان، 2024/07/11. https://goo.su/ug73QYB.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الإحصاء الفلسطيني يصدر بيانًا صحفيًّا حول خسائر القطاع الخاص في فلسطين بسبب عدوان الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزَّة، 10مارس 2024.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، جدول الغلاء المعيشي لعام 2023، 4 يناير 2024.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، د. علا عوض، رئيسة الإحصاء الفلسطيني تستعرض الحصاد الاقتصادي لعام 2023، والتنبُّؤات الاقتصاديَّة للعام،2024 2023/12/30. https://goo.su/2F0HcVb.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، د. علا عوض، رئيسة الإحصاء الفلسطيني تستعرض الواقع العمالي في فلسطين لعام 2023 بمناسبة اليوم العالمي للعمال (الأول من أيار)، 2024/4/30.

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، د.عوض، تستعرض أوضاع أطفال فلسطين عشية يوم الطِّفل الفلسطيني،2024 /04 /05 .
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كارثة بيئيَّة تهدد سبل الحياة في قطاع غزة، 16 نوفمبر، 2023. https://goo.su/Z0eRh2A
- جيشا، المنطقة العازلة بين إسرائيل وغزَّة تواصل التوسُّع، 30 يونيو 2024. https://goo.su/LeusYE /
- حريات: ورقة حقائق عن معسكر سديه تيمان "غوانتانامو إسرائيل"، -2024 https://goo.su/vksX08v 05-06.
- سلطة النقد الفلسطينية، 2024. تقرير التضخم: الرُّبع الرابع 2023. رام الله-فلسطين.
- سلطة النَّقد الفلسطينية، تقرير التضخُّم، الربع الثالث، 2023.
- سلطة النَّقد الفلسطينية، التقرير السنوي، 2022.
- عمرو عادلي، محمد العربي، إبراهيم عوض، إعادة الإعمار في الدُّول العربية بعد الحرب: استمرار الصراع بوسائل أخرى، فبراير 2021. https://goo.su/uHlbC.
- فريدة حموم وابتسام طليس، إعادة الإعمار: دراسة في طبيعة المفهوم، مجلة المفكر للدِّراسات القانونيَّة والسياسيَّة، المجلد 3 العدد 3 سبتمبر 2020.
- كلمة الرئيس الفلسطيني أمام الجمعيَّة العامَّة للأمم المتَّحدة، 2024/09/26. https://goo.su/OVWgs
- مازن العجلة وإيمان الخضري، بطالة الشباب في قطاع غزة: تطوُّرها، خصائصها، سبل علاجها، غزَّة: مركز التَّخطيط الفلسطيني: سلسلة قراءات إستراتيجيَّة، العدد 18 مارس 2016، ص 18.
- مازن صلاح العجلة، سنوات التَّنمية الضَّائعة في قطاع غزة، مركز الأبحاث، منظمة التَّحرير الفلسطينية، 2020.
- ماس وآخرون، المراقب الاقتصادي، الربع الأول، العدد،77، أغسطس، 2024.

- ماس وآخرون، المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد 75، الربع الثالث، 2023.
- ماس، ملخَّص اقتصادي حول الحرب على غزَّة، العدد 4،نوفمبر 2023.
- ماس وآخرون، المراقب الاقتصادي، العدد السنوي رقم 72، 2022.
- محمد مصطفى، اليوم التَّالي في غزَّة ضمن رؤية وطنيَّة.. فلسطين واحدة، مستقبل واحد، إعادة بناء الأمل، 12 سبتمبر 2024. https://goo.su/sZIl
- محمود حسين عيسى، الاختلالات الهيكليَّة في سوق العمل الفلسطيني وسبل علاجها، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر-غزة، 2013.
- المركز الأورو متوسطي لحقوق الإنسان، غزَّة: إسرائيل تستخدم تدمير الأراضي الزراعيَّة والسَّلاسل الغذائيَّة كسلاح حرب وتجويع المدنيين، 23 يونيو 202.
- المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدِّراسات الإستراتيجيَّة (مسارات)، توصيات ورشة رؤى وحلول سياساتيَّة فلسطينيَّة، 1 أكتوبر 2024. https://goo.su/O4mfybE
- المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجيَّة (مسارات)، سيناريوهات العدوان على غزَّة – تقرير إستراتيجي، مسودة أوليَّة، أغسطس 2024.
- مسلك، غزَّة من الدَّاخل، يونيو 2023.
- معهد أبحاث السياسات الاقتصاديَّة الفلسطيني (ماس)، 2022، آفاق التَّنمية في فلسطين 2021.
- مقابلة مع وزير الأشغال المهندس عاهد بسيسو، صحيفة الأيام، 2024/9/24. https://goo.su/Mgzxg
- نصر عبد الكريم، تأثير الحرب في الاقتصاد الفلسطيني مع التركيز على الاقتصاد في قطاع غزة، مؤسَّسة الدراسات الفلسطينية، العدد 53، 28 شباط، 2024.

- الهيئة العربية الدوليَّة للإعمار في فلسطين، مسئول بالأونروا: الدَّمار في غزة يفوق ما نتج عن الحرب العالميَّة الثَّانية، 12 يونيو 2024. https://palimar.org/.
- وزارة النقل والمواصلات الفلسطينية. https://goo.su/olwnrK

ثانيًا- مراجع باللُّغة الإنجليزيَّة:

- ACAPS, The political economy of Gaza - responding to economic vulnerability, Thematic report, 28 September 2021.
- Andrew G. Clemmensen, Explosive Remnants: Gaza's Literal Ticking Bomb, Policy Watch 3913, Aug 12, 2024. https://goo.su/SXGX
- Arwa Damon, In Gaza, fear of 'the war after the war, CNN, Mon July 15, 2024, https://goo.su/rWYU2g6
- Briefing on the Working Groups Session Outcomes, MR. Martin Griffiths, Under-Secretary-General For Humanitarian Affairs & Emergency Relief Coordinator, Call for Action: Urgent Humanitarian Response for Gaza, Dead Sea, Jordan, 11 June 2024. https://goo.su/Xeasdv3
- Cathrin Schaer, Israel conflict: Who will pay for Gaza reconstruction? 13 December 2023. https://goo.su/cvnpL2
- Daniel Jonas Roche, Gaza 2035, The Architect's Newspaper (AN),Israel Prime Minister Benjamin Netanyahu unveils regional plan to build a "massive free trade zone" with rail service to NEOM, May 21, 2024. https://goo.su/hfHqa /
- David Ignatius, The paradox ahead for Gaza: A postwar where war goes on, Washington post , June 11, 2024. https://goo.su/5n1C81
- Dudley Seers, "The meaning of development, IDS Communication 44, Institute of Development Studies, University of Sussex, UK. 1969.
- ESCWA & UNDP, Gaza war: expected socioeconomic impacts on the State of Palestine, Update May 2024

- ESCWA, Gaza war: expected socioeconomic impacts on the State of Palestine Preliminary estimations until 5 November 2023, E/ESCWA/UNDP/2023/Policy brief.1
- Ethan E. Dinçer, Rebuilding Gaza: Navigating the politics of infrastructure, Middle East Institute, March 12, 2024. https://goo.su/EClSW
- Fadwa Hodali, Fares Akram, Jason KaoJennah, HaqueJeremy, C. F. Lin Equality Gaza Reduced to 42 Million Tones of Rubble. What Will It Take to Rebuild? Bloomberg, August 16, 2024. https://goo.su/377o8Y
- FAO and WFP. 2024. Hunger Hotspots analysis (June to October 2024). Rome.
- FAO, Agricultural Damage Assessment in the Gaza Strip from October 7th 2023 to September 1st 2024.
- FAO, Damage to cropland due to the conflict in the Gaza Strip as of 20 May 2024, June 13, 2024. https://goo.su/hxvkO
- FAO, Damage to greenhouses due to the conflict in the Gaza Strip as of 23 April 2024, June 13, 2024. https://goo.su/w5je
- FAO, www.fao.org/wfs/index_en.htm
- Food Security – definitions and drivers, http://www.lafaimexpliquee.org/
- Francesca Albanese, Anatomy of a Genocide, Human Rights Council, Fifty-fifth session, 26 February–5 April 2024. https://goo.su/yVLTw
- Francesco Checchi & others, War in the Gaza Strip: PUBLIC HEALTH SITUATION ANALYSIS, Health In Humanitarian Crises Center & London School of Hygiene &Tropical Medicine, 06 November 2023.
- Global protection cluster (GPC) ,Protection Analysis Update - occupied Palestinian territory: Gaza, 24 may 2024. https://goo.su/ze9ABsU.
- Hrw, Israel: Starvation Used as Weapon of War in Gaza, December 18, 2023. https://goo.su/bjog1tS
- Human Rights Watch, Gaza: Unlawful Israeli Hospital Strikes Worsen Health Crisis, November 14, 2023. https://goo.su/Bl95m

- ILO, Impact of the war in Gaza on the labour market and livelihoods in the Occupied Palestinian Territory:, Bulletin No. 3 March 2024. DOI: https://doi.org/10.54394/OZPO4600
- ILO, Impact of the war in Gaza on the labour market and livelihoods in the Occupied Palestinian Territory, Bulletin No. 4, June 2024. https://doi.org/10.54394/HDFI6057
- ILO, War propels unemployment to close to 80 per cent and shrinks GDP by 83.5 per cent in the Gaza Strip, 7 June 2024, https://goo.su/KU0v
- INSS, "The Day After": The Development of the War Requires Brave Decisions, Policy Recommendation, April 12, 2024Kobi Michael, Internal Palestinian Rivalry Pushes Israel toward Temporary Military Administration in Gaza, INSS Insight No. 1837, March 20, 2024.
- INSS, An Alternative Civilian Entity to Administer the Gaza Strip—Urgently Needed, INSS Insight No. 1862, June 4, 2024.
- INTERNATIONAL COURT OF JUSTICE, Legal Consequences arising from the Policies and Practices of Israel in the Occupied Palestinian Territory, No. 2024/57, 19 July 2024
- International Monetary Fund, 2017, West Bank and Gaza: Report to the Ad Hoc Liaison Committee, August
- International Monetary Fund, West Bank And Gaza Report To The Ad Hoc Liaison Committee, April 26, 2022.
- International Monetary Fund, West Bank And Gaza Report To The Ad Hoc Liaison Committee, April 14,2023
- IPC Famine Review Committee. 2023. Gaza Strip: Famine Review of the IPC Analysis Conclusions and Recommendations, Rome. https://goo.su/MNU3BHK.
- IPC Global Initiative, IPC Acute Food Insecurity Analysis MAY - SEPTEMBER 2024 10 July 2024. https://goo.su/rUO3

- Jesse Hagopian, Israel's War on Gaza Is Also a War on History, Education, and Children. https://goo.su/CZmrlk /
- Jörg Lau, The Israel-Hamas War and the New World Order, INTERNATIONALE POLITIK QUARTERLY (IPQ), Oct 18, 2023. https://ip-quarterly.com/en/about.
- Karen Coulibaly, Jiayi Ma, and Hania Qassis, WEST BANK AND GAZA, SELECTED ISSUES1, Middle East and Central Asia Department, International Monetary Fund, April 14, 2023.
- Kobi Michael, Enhancing the Palestinian Authority by Building Cities as Part of a New Regional Architecture, No. 1875, July 8, 2024. https://goo.su/HsiOc3 /.
- LAURENCE COUSTAL AND VALENTIN RAKOVSKY , 'Unlike anything we havestudied': Gaza's destruction in numbers, AFP News, https://goo.su/PE6yaPS, TUE MAY 07 2024.
- Milivoje Panic, Reconstruction, development and sustainable peace: a unified Programme for post-conflict countries, Department of Economic & Social Affairs, CDP Background Paper No. 8 ST/ESA/2005/CDP/8, 2005, New York.
- Mitchel Hochberg, Donors Growing Weary of Reconstructing Gaza, The Washington Institute, Feb 2, 2016. https://goo.su/ttUQOij.
- Mohammad Mustafa, A day-after plan for Gaza: The path forward won't be easy. But it is within reach, The Washington, September 12, 2024. https://goo.su/DYm0qv /.
- Mohammed Samhouri, 2017, Three Years After the 2014 Gaza Hostilities Beyond Survival: Challenges to Economic Recovery and Long Term Development, UNDP, May,2017.
- Neve Gordon and Muna Haddad, The Road to Famine in Gaza, March 30, 2024, New York Review of Books. https://goo.su/A1Nhx
- OCHA , Humanitarian Situation Update #191 | Gaza Strip https://goo.su/fXenvUu.
- OCHA, HOSTILITIES IN THE GAZA STRIP AND ISRAEL – REPORTED IMPACT, 5 November 2023.

- OCHA, Humanitarian Situation ,224 , Gaza Strip, 30 Sep 2024. https://goo.su/Ntr2
- OCHA, Humanitarian Situation Update 181 Gaza Strip, 21 Jun 2024. https://goo.su/05K6Bl3
- OCHA, Humanitarian Situation Update 187 Gaza Strip, 05 Jul 2024 https://goo.su/TSd7.
- OCHA, Humanitarian Situation Update 187 Gaza Strip, 05 Jul 2024 https://goo.su/cf56SF.
- OCHA, Humanitarian Situation Update 188 Gaza Strip, 08 Jul 2024. https://goo.su/gAxF
- OCHA, Humanitarian Situation Update 193 Gaza Strip, 19 Jul 2024 https://goo.su/lqg4g9o.
- OCHA, Humanitarian Situation Update, 197, Gaza Strip, 29 Jul, 2024. https://goo.su/5RwBxe
- OCHA, Humanitarian Situation Update, 208, Gaza Strip, 23 August 2024. https://goo.su/PwtWb.
- OCHA, Humanitarian Situation Update, 227 Gaza Strip, 08 Oct 2024. https://goo.su/SE26s0q
- OCHA, Humanitarian Situation Update. https://goo.su/UFHFkt
- OCHA, Multi-Sectoral Needs Assessment (MSNA), Key Sectoral Findings – Gaza, July 2022.
- Raja Khalidi and Anmar Rafeedie, The Economics of Israeli War Aims and Strategies, The Economic Research Forum (ERF) 15 April 2024. https://goo.su/3EeBWR.
- Raja Khalidi, After the war, world leaders will need a new Marshall Plan for Palestine, 10 August 2024. https://goo.su/Z8L1K.
- Rob Geist Pinfold, Gaza: The False Allure of the Gallant Plan, Royal United Services Institute (RUSI), 23 January 2024. https://www.rusi.org/explore-our-research/publications/ commentary/gaza-false-allure-gallant-plan.
- Rory Jones, , Anat Peled, and Dov Lieber, The Postwar Vision That Sees Gaza Sliced Into Security Zones, The Wall Street Journal , June 29, 2024. https://goo.su/NzKEhwC.
- The Education Cluster, Verification of damages to schools based on proximity to damaged sites - Gaza, Occupied Palestinian Territory, Update 6 September 2024.

- The Guardian, Rebuilding homes in Gaza will cost $ 40 bn and take 16 years, UN finds, 2 May 2024. https://goo.su/OLphf2G
- The World Bank, Post- Conflict Reconstruction: The Role of the World Bank, Washington, D.C, 1998.
- Udi Dekel, "The Day After" Hamas's Rule in Gaza: Time to Sober Up From the Illusions, Special Publication, March 17, 2024.
- UN experts deeply concerned over 'scholasticide' in Gaza, 18 April 2024. https://goo.su/WFhUYZ.
- UN Geneva Press Briefing - 21 June 2024. https://goo.su/fr1j
- UN Megraition, Regional Humanitarian Response To The Crisis In Occupied Palestinian Territory Situation Overview, Situation Report #28, 30 JUNE 2024.
- UN News, Gaza's unexploded ordnance could take 14 years to clear, 26 April 2024. https://goo.su/wCS37
- UN News, https://goo.su/Uc88y.
- UN News, Planning for the reconstruction and recovery of the Gaza Strip after the war, 6 April 2024. https://goo.su/SsK3hj
- UN News, Planning for the reconstruction and recovery of the Gaza Strip after the war, 6 April 2024. https://goo.su/XzVrTrL
- UN News, The environmental damage in Gaza as a result of the war is extensive, and the recovery period may be painful and long https://goo.su/NZfUpX.
- UN Women, In focus: The war in Gaza, 16 APRIL 2024. https://goo.su/oQQ6, 3 July,2024
- UN, Speakers in Security Council Condemn Deadly Israeli Airstrikes on Aid Workers in Gaza, Urge Immediate Action to End Violations of International Humanitarian Law, 5 April 2024. https://goo.su/g1Xk9m
- UN: Reconstructing Gaza could cost $50 billion, https://goo.su/Fy0NPz, May 02, 2024.

- UN: Reconstructing Gaza could cost $50 billion, May 02, 2024, https://goo.su/F2vuK6,.
- UNCTAD, Preliminary Assessment Of The Economic Impact Of The Destruction In Gaza And Prospects For Economic Recovery, UNCTAD Rapid Assessment, January 2024.
- UNDP and ESCWA, Expected Socio-Economic Impacts on the State of Palestine, April 2024. https://goo.su/oGLQriq.
- UNDP and ESCWA, Expected Socio-Economic Impacts on the State of Palestine, April 2024.
- UNDP and ESCWA, Expected Socio-Economic Impacts on the State of Palestine, May 2024.
- UNDP Statement at the High-Level Conference 'Call for Action: Urgent Humanitarian Response for Gaza, 11 Jun 2024. https://goo.su/q155NmU.
- UNDP, Human Development Report Indicators, State of Palestine Profile (2022)
- UNDP, UNDP and Early Recovery, November 2012,
- UNITAR, GAZA Education System Devastated By Recent Conflict, Satellite Assessment Reveals, 2 May 2024, https://goo.su/BB1sa.
- United Nations Environment Programme (2024). Environmental impact of the conflict in Gaza: Preliminary assessment of environmental impacts. Nairobi. wedocs.unep.org/20.500.11822/45739.
- United Nations Human Settlements Programme, Preliminary report on the status of the development of the efforts to reconstruct the human settlements in the Gaza Strip, HSP/EB.2024/INF/6, General 2 April 2024 .
- UNOSAT Gaza Strip 7th Comprehensive Damage Assessment - May 2024. https://goo.su/WQlJIhz.
- UNOSAT Gaza Strip Comprehensive Damage Assessment 1km Stretch of Land from the Armistice Demarcation Line , April 2024, https://goo.su/rOoKo.

- UNRWA SITUATION REPORT #122 ON THE SITUATION IN THE GAZA STRIP AND THE WEST BANK, INCLUDING EAST JERUSALEM, Friday, July 19, 2024. https://goo.su/Fmkql7O.
- UNRWA Situation Reports. https://www.unrwa.org/resources/reports
- UNRWA, Detention and alleged ill-treatment of detainees from Gaza during Israel-Hamas War. https://goo.su/6UUazS.
- UNSCO, Report to the Ad-Hoc Liaison Committee, 22 September 2022. https://goo.su/TMkuU1C .
- WFP Palestine, Country Brief, June 2022.
- WFP, Food Security Update For Internally Displaced Populations in Southern Gaza Strip, 14 DECEMBER 2023. https://goo.su/rB6x.
- WHO, Gaza Hostilities 2023/ 2024 - Emergency Situation Reports. https://goo.su/YLO8d.
- WHO, oPt Emergency Situation Update Issue 23, As of 20 February 2023. https://goo.su/EZvAYA
- WHO, oPt Emergency Situation Update Issue 33 7 Oct 2023 - 6 Jun 2024. https://goo.su/iGtHuY.
- WHO, oPt Emergency Situation Update Issue 36, 7 Oct 2023 - 15 July. 2024. https://goo.su/3BtHz2
- WHO, oPt Emergency Situation Update Issue 46, 7 Oct 2023 – 25 Sep 2024. https://goo.su/GbBz
- WHO, www.who.int/trade/glossary/story028/en/.
- Wim Zwijnenburg, PAX and Marilena Zigka, War and Garbage in Gaza: The public health and environmental crisis from widespread solid waste pollution, July 2024. www.paxforpeace.nl.

- World Bank Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee, April 2023.
- World Bank, Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee, February, 2024.
- World Bank, IMPACTS OF THE CONFLICT IN THE MIDDLE EAST ON THE PALESTINIAN ECONOMY, September 2024. https://goo.su/Js03AXG
- World Bank, Issues New Update on the Palestinian Economy, May 23, 2024. https://goo.su/bkdjp4G.
- World Bank, Note On The Impacts Of The Conflict In The Middle East On The Palestinian Economy, World Bank Economic Monitoring Report, February 2024.
- World Bank, The European Union& The United Nations, Gaza Strip Interim Damage Assessment Summary Note, March 29, 2024

المحتويات

ملخص الدراسة:..... 3
مقدمة..... 12
تحديد مشكلة البحث:..... 15
فرضيَّات الدِّراسة:..... 15
أهداف الدراسة:..... 16
منهجيَّة الدِّراسة:..... 17
أهميَّة الدِّراسة:..... 18
تحديات الدِّراسة:..... 18
الفَصْل الأوَّل: نُبْذة عن الاقتصاد الفلسطيني في قطاع غزة عشيَّة الحرب 2023-2024..... 19
أولًا- مقدِّمة:..... 21
ثانيًا- الاتجاه العام للاقتصاد الفلسطيني عشيَّة الحرب:..... 23
ثالثًا- ضعف معدلات النُّمو ونصيب الفرد من النَّاتج في قطاع غزَّة:..... 26
رابعًا- إسهامات القطاعات الاقتصاديَّة في النَّاتج المحلي:..... 28
خامسًا- تراجع حصَّة القطاع في الاقتصاد الفلسطيني:..... 28
سادسًا - سوق العمل والبطالة:..... 30
سابعًا- الفقر وانعدام الأمن الغذائي:..... 33
ثامنًا- التضخُّم وتطوُّر القوَّة الشرائيَّة:..... 38
تاسعًا- القيود المفروضة على النَّشاط الاقتصادي نتيجة الحصار والانقسام:..... 40

الفصل الثَّاني: حجم الخسائر البشرية والمادية للحرب وتداعياتها على الاقتصاد الفلسطيني 49
أولًا - مقدَّمة: 51
ثانيًا- الخسائر البشريَّة والتغيُّرات الديموغرافيَّة: 53
ثانيًا- خسائر وأضرار البنية التحتيَّة الكليَّة: 65
ثالثًا- خسائر وأضرار الوحدات والمباني السكنيَّة: 71
رابعًا- خسائر وأضرار القطاع الصحِّي: 77
خامسًا- خسائر وأضرار المنظومة التعليميَّة والثَّقافيَّة: 81
سادسًا- خسائر وأضرار الطَّاقة: 88
سابعًا- خسائر الحرب على قطاع الطُّرق والنَّقل والاتصالات: 89
ثامنًا- خسائر وأضرار الحرب على أصول القطاع الزِّراعي: 90
تاسعًا- خسائر وأضرار المياه والصَّرف الصحِّي: 96
عاشرًا- التَّداعيات الإنسانيَّة للحرب على البنية التحتيَّة: 99
الفَصل الثَّالث: تداعيات الحربِ على الأنشطة والقطاعات الاقتصاديَّة ومستويات المعيشة 105
أولًا: مقدمة: 107
ثانيًا- تراجع قيمة النَّاتج المحلِّي الإجمالي ونصيب الفرد منه: 108
ثالثًا- التَّداعيات على سوق العمل ومعدلات البطالة: 121
رابعًا- تداعيات الحرب على معدلات الفقر والأمن الغذائي: 126
خامسًا- ارتفاع الأسعار وتراجع القوة الشرائيَّة: 139
سادسًا- تداعيات الحرب على التنمية البشريَّة: 144
سابعًا- الحركة التُّجارية: 147
ثامنًا- تأثير الحرب على الموازنة العامَّة: 149

الفصل الرابع: إستراتيجيَّة التَّعافي وإعادة الإعمار لقطاع غزَّة بعد الحرب.. 153

أولًا: مقدمة:..... 155

ثانيًا: إعادة الإعمار: مدخل مفاهيمي:..... 157

ثالثًا: الشروط الأساسية لإعادة الإعمار:..... 159

رابعًا: التَّحديات الرئيسيَّة للتَّعافي المبكر وإعادة الإعمار في قطاع غزَّة:..... 160

النَّتائج والتوصيَّات:..... 202

أولًا- النتائج:..... 202

ثانيًا: التَّوصيات:..... 207

المراجع..... 209

أولًا- مراجع باللُّغة العربيَّة:..... 209

ثانيًا- مراجع باللُّغة الإنجليزيَّة:..... 213

فهرس الجداول

جدول رقم (1): أعداد المباني المتضررة في قطاع غزَّة منذ السَّابع من أكتوبر 2023 حسب نوع المبنى ونوع الضَّرر..... 67
جدول رقم (2): تقدير الأضرار بالقيمة النقديَّة حسب القطاعات (مليار دولار الأمريكي)..... 69
جدول رقم (3): عدد المدارس وتوزيعها النسبي حسب شدة الضَّرر..... 83
جدول رقم (4): عدد المدارس المتضررة حسب شدة الضرر وملكيتها..... 84
جدول رقم (5): تطوُّر النَّاتج الإجمالي المحلِّي بالأرباع وحسب المنطقة (2023-2024) (مليون دولار)..... 110
جدول رقم (6): تطوُّر نصيب الفرد من النَّاتج الإجمالي المحلِّي بالأرباع وحسب المنطقة (2023-2024) (مليون دولار)..... 117
جدول رقم (7): القيمة المضافة في قطاع غزة حسب النشاط الاقتصادي قبل الحرب وبعدها (مليون دولار) 119
جدول رقم (8) الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري قبل العدوان وبعده (مليون دولار) 120
جدول رقم (9): تقديرات خسائر الدَّخل اليوميَّة في الأراضي الفلسطينيَّة المحتلة حتَّى 31 يناير 2024 (مليون دولار)..... 124
جدول رقم (10): تطوُّر حالة الأمن الغذائي وفقًا للتَّصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي خلال الفترة (مايو- سبتمبر 2024)..... 137

جدول رقم (11): الأرقام القياسيَّة لأسعار المستهلك في قطاع غزَّة خلال أشهر العدوان لقطاعات محدَّدة 143
جدول رقم (12): حجم التَّبادل التُّجاري قبل العدوان وبعده (مليون دولار) 148
جدول رقم (13) حجم الأموال المستحقَّة للسُّلطة الفلسطينيَّة نتيجة الخصم وعدم التَّحويل 150

فهرس الأشكال

شكل رقم (1): الاتجاه العام للنَّاتج المحلي الإجمالي في فلسطين حسب الرُّبع بالأسعار الثَّابتة 2022-2023 24
شكل رقم (2): معدلات النُّمو الحقيقيَّة في الناتج المحلي الإجمالي (النمو الربعي مقارنة مع الربع السَّابق %) 27
شكل رقم (3): حصَّة قطاع غزة من النَّاتج المحلي الفلسطيني (نسب مئويَّة)..... 30
شكَّل رقم (4): تطوُّر معدل البطالة حسب المنطقة..... 33
شكل رقم (5): مؤشر أسعار الاستهلاك بحسب المنطقة..... 39
شكل رقم (6): الخسائر النسبيَّة للأضرار والتَّدمير في البنية التحتيَّة حسب القطاع..... 69
شكل رقم (7): مقارنة الأضرار في المباني المدمَّرة بين مايو2024 وديسمبر 2023..... 72
شكل رقم (8): الأضرار التي لحقت بالمنطقة العازلة شرقي القطاع حسب صور الأقمار الصناعيَّة..... 76
شكل رقم (9): الاتجاه العام لتطوُّر مستويات الضَّرر وشدَّته..... 86
شكل رقم (10): الضَّرر النسبي للأراضي الزراعيَّة في قطاع غزَّة حسب المحافظة..... 94
شكل رقم (11): التَّوزيع النِّسبي لخسائر تدمير الدفيئات حسب المحافظة..... 94
شكل رقم (12): تطوُّرات النَّاتج المحلِّي الإجمالي في فلسطين (2019-2023)..... 111
شكل رقم (13): الاتجاه العام للناتج المحلِّي الإجمالي في فلسطين حسب الربع 2021 -2024..... 111

شكل رقم (14): مؤشر سلطة النَّقد الفلسطينيَّة لدورة الأعمال حتَّى شهر يوليو.. 115
شكل رقم (15): نصيب الفرد من النَّاتج المحلِّي الإجمالي حسب المنطقة (2019-2023)..... 118
شكل رقم (16): نسبة الفقراء في غزَّة حسب الدَّليل الوطني للفقر المتعدد الأبعاد قبل حرب أكتوبر وأثنائها (%)..... 130
شكل رقم (17): معدل الفقر المتوقع في قطاع غزة خلال تسعة أشهر (نسبة المئوية)..... 130
شكل رقم (18): نسبة التغيُّر السنوية لأسعار المستهلك في قطاع غزَّة خلال العام 2023..... 142
شكل رقم (19): نسبة التغيُّر السَّنوية لأسعار المستهلك في فلسطين (2007 – 2023)..... 142
شكل رقم (20): تراجع قيمة دليل التَّنمية البشرية لدولة فلسطين..... 146
شكل رقم (21): تراجع دليل التَّنمية البشرية في قطاع غزَّة وفقًا للسيناريوهات الموضَّحة..... 146